

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et populaire

Ministère de l'enseignement supérieur
et de la recherche scientifique

Université de Boumerdes
Faculté des science Economiques,
Commerciales et des Science de
Gestion



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بومرداس

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم
التسيير

رقم المذكرة: SGMF60

مذكرة التخرج تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
تخصص:
إدارة مالية

الموضوع:

دور التحليل المالي في تحديد الإستراتيجية المالية
للمؤسسات الاقتصادية
دراسة حالة مؤسسة أنابيب - رغاية-

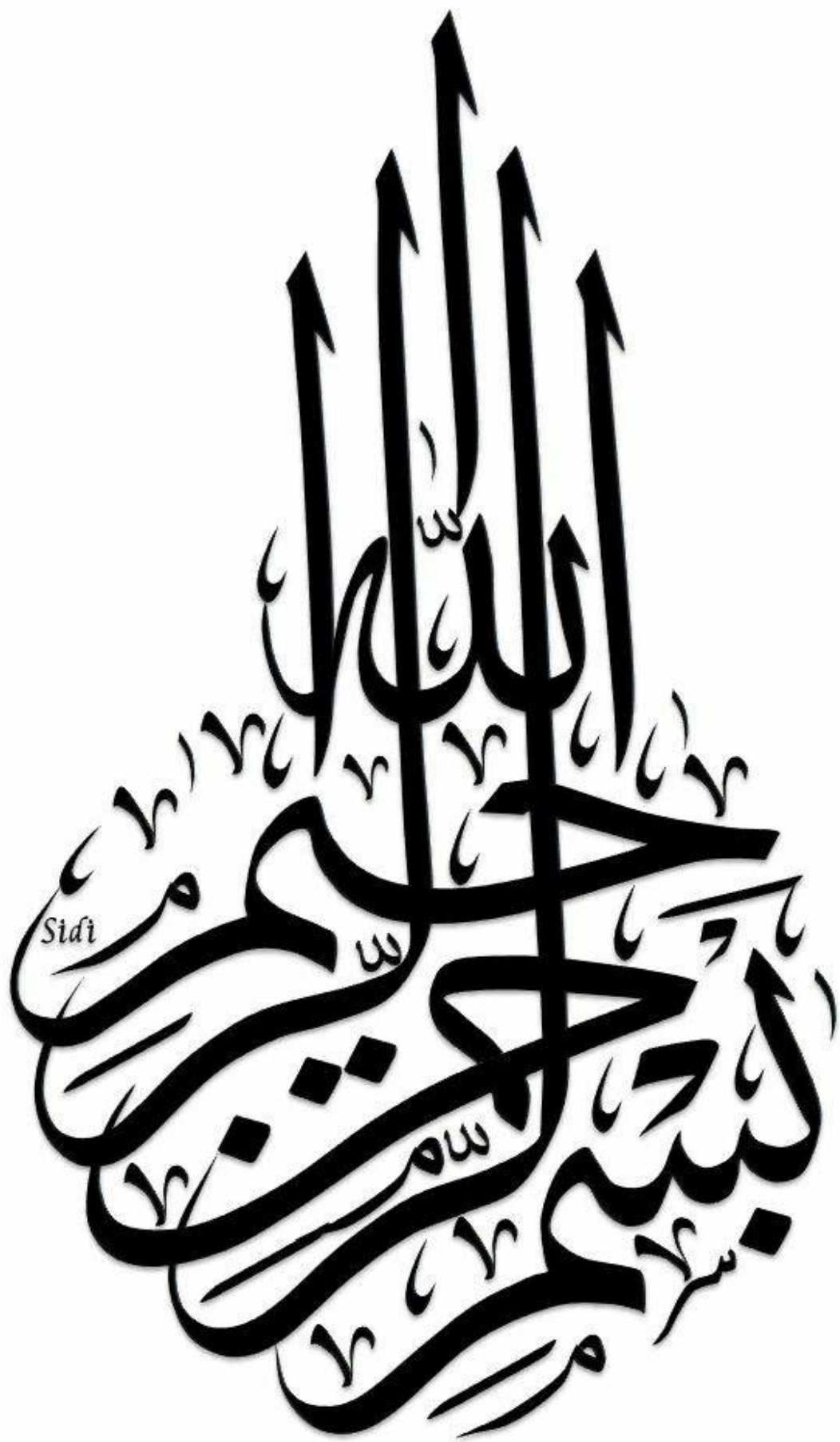
الأستاذ المشرف:
- د. خنفري خيضر

من إعداد الطلبة:
✓ مرازقة سارة
✓ بن ناصر نبيلة

دفعة:

جوان 2022

السنة الجامعية: 2021 - 2022



شكر وعرفان

"رَبِّ أَوْزَغْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي دُرِّيَّتِي ۖ إِنَّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ (15)"

سورة الأحقاف 15

إن الحمد والشكر لله، نحمده ونستعين به ونستغفره، اللهم لك الحمد على الصحة والعافية والقدرة التي مننتنا بها لإكمال هذا العمل وتجاوز العقبات والوصول إلى مبتغانا.

اللهم صل وسلم وبارك على من ملئ الأرض نورا وضياء أشرف الخلق سيدنا وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم.

بداية نقدم شكرنا وامتناننا الكبيرين لحضرة الأستاذ المشرف الفاضل الدكتور "خنفري خيضر" الذي وافق إشرافه علينا بكل صدر رحب، والذي لم يبخلنا بأي معلومة أو فائدة كانت من شأنها مساعدتنا ودعمنا في بحثنا، ونصائحه وتوجيهاته الدائمة والمستمرة، فنسأل الله أن يجازيك عنا الجزاء الحسن وأن يرفعك في الدنيا والآخرة أعلى الدرجات وبارك الله في عمرك وذريتك.

ونتقدم بشكرنا لمسؤولي مؤسسة أنابيب -رغاية- وكذا كل عمالها وبالأخص القسم المالي وعلى رأس السيد "شادولي"، والذين وفروا لنا كل الظروف اللازمة لقيامنا بعملنا على أكمل وجه.

ودون أن ننسى التحية والتقدير لكل أطراف كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بما فيهم الأساتذة والعاملين هناك.

والشكر موصول لكل من ساهم من قريب أو بعيد في مساعدتنا لإنجاز هذا العمل المتواضع، راجينا من المولى عز وجل أن يوفقنا جميعا في ديننا ودنيانا ويبسر لنا طريقنا ويجعلنا ممن يرضى عليهم وممن يخدمون وطنهم ويقدمون له الأفضل.

دمتم سالمين تحت رعاية الله وحفظه

إهداء

﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ۚ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾

سورة النساء (36)

إلى التي اخص الله الجنة تحت قدميها والتي غمرتني بحبها وطيبة قلبها ودعواتها،
قدوتي الأولى في الحياة ملاك دنيائي وديني.
أمي الحبيبة أطل الله في عمرك ورزقك جنة الفردوس غاليته.

إلى الذي شقي وتعب لراحتي والذي حملني على الأكتاف خوفا من أذى المسار، من
أمسك بيدي لطريق العلم، سندي في الحياة ونور دربي.
أبي الحبيب أدامك الله سندا لي ورزقك أعلى درجات الجنة.

إلى روح الحياة وضلعي الثابت الذي لا يميل، من دعمني وأرشدني وكان الأب الثاني،
أخي العزيز -سماويل- رزقك الله خير الأمور.
إلى توأمة روحي شريكتي في كل شيء، من وجهتني دائما وعلمتني وكانت الأم الثانية،
أختي الحبيبة -أمينة-، وزوجها أسعد الله قلوبكما وبارك لكما وعليكما، والشكر موصول لكل
العائلة الكريمة.

وكل عائلة "مرازقة"

إلى من شاركتني هذا العمل زميلتي وصديقتي نبيلة، وصديقتاتي من قدمن كل الدعم
"تسرين، عائشة، عصماء، سارة"

إلى الأستاذ الفاضل "خنفري خيضر" المشرف على عملنا، و إلى كل زميلات وزملاء
تخصص إدارة مالية.

أهدي هذا العمل المتواضع لكم، لأنكم كنتم السند والداعم الأول في مشواري الدراسي
تحية طيبة عطرة لكم، والشكر موصول للجميع.

سارة

إهداء



قال تعالى:

{ وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا
رَبَّيْنِي صَغِيرًا }

سورة الإسراء (24)

إلى الروح التي لطالما حرصتني إلى الغالية التي أنجبتني وأنشأتني وعلمتني الحياة
إلى ملاك الجنة ورائحتها.

أمي الحبيبة رحمة الله عليك، جعل الله قبرك روضاً من رياض الجنة

إلى الذي أرشدني في الحياة وتتبع خطواتي وحرص على عدم سقوطي.
أبي العزيز أدامك الله تاجاً فوق رأسي وسنداً لظهري وملجأً لقلبي.

إلى القطعتان القريبتان لقلبي وروحي أخواي "أمين" و "عبدو" أدامكما الله لي.

إلى زميلتي في هذا العمل وصديقتي "سارة"

وإلى عائلة محمد أو سعيد وعائلة عميراش.

إلى الأستاذ المشرف على دراستنا، وكل أساتذة وعمال جامعة بومرداس، وكذا طاقم
مؤسسة الأنايب

أهدي هذا العمل المتواضع لكم ولكل شخص قدم لي يد العون من قريب أو من بعيد
رزقكم الله فرحة دائمة وتحية عطرة لكم

شكراً لكم دمت تحت رعاية الله

نبيلة

الفهرس

البيان	الصفحة
شكر وتقدير	
الإهداء	
الفهرس	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
ملخص البحث	
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: مدخل التحليل المالي والإستراتيجية المالية	01
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية التحليل المالي	03
المطلب الأول: نشأة التحليل المالي ومفهومه	03
المطلب الثاني: أنواع التحليل المالي	05
المطلب الثالث: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي وأهدافه	07
المبحث الثاني: استعمالات التحليل المالي	10
المطلب الأول: استخدامات التحليل المالي ومعاييرها	10
المطلب الثاني: خطوات التحليل المالي	12
المطلب الثالث: مصادر البيانات المستعملة في التحليل المالي	13
المبحث الثالث: ماهية الإستراتيجية المالية	16
المطلب الأول: مفهوم الإستراتيجية والإستراتيجية المالية	16
المطلب الثاني: أهداف الإستراتيجية المالية	19
المطلب الثالث: مجالات الإستراتيجية المالية	22
خلاصة الفصل الأول	24
الفصل الثاني: تحليل القوائم المالية بواسطة النسب والمؤشرات المالية	25
تمهيد	26
المبحث الأول: الميزانية المالية وتحليلها بواسطة مؤشرات التوازن والنسب	27
المطلب الأول: مفهوم الميزانية المالية وشكلها	27
المطلب الثاني: مؤشرات التوازن المالي	30
المطلب الثالث: النسب المالية	33
المبحث الثاني: دراسة جدول النتائج والمردودية	41
المطلب الأول: مفهوم جدول النتائج وعناصره	41

42	المطلب الثاني: شكل جدول حساب النتائج
43	المطلب الثالث: نسب المردودية
45	المبحث الثالث: ماهية مصفوفة بوسطن الاستشارية BCG
45	المطلب الأول: مفهوم مصفوفة بوسطن وشكلها
46	المطلب الثاني: مضمون مصفوفة بوسطن
47	المطلب الثالث: نقاط القوة والضعف لمصفوفة بوسطن
49	خلاصة الفصل الثاني
50	الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسة الأنابيب
51	تمهيد
52	المبحث الأول: عموميات حول مؤسسة الأنابيب
52	المطلب الأول: نبذة تاريخية عن المؤسسة
53	المطلب الثاني: تعريف المؤسسة والهيكل التنظيمي
55	المطلب الثالث: دور وأهداف المؤسسة الوطنية للأنابيب
57	المبحث الثاني: تقييم وثائق المؤسسة
57	المطلب الأول: عرض الميزانية المالية لسنتي 2017-2018
63	المطلب الثاني: إعداد جدول حساب النتائج
64	المطلب الثالث: إعداد الميزانية الوظيفية
66	المبحث الثالث: تحليل الميزانيات المالية
66	المطلب الأول: تحليل الميزانيات بواسطة مؤشرات التوازن
68	المطلب الثاني: تحليل الميزانية وجدول النتائج بواسطة النسب المالية
77	خلاصة الفصل الثالث
79	الخاتمة
82	قائمة المراجع
84	الملاحق

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	إسم الجدول	الصفحة
1	جدول الميزانية المالية	29
2	جدول حساب النتائج	42
3	جدول الميزانية لسنتي 2017-2018 (جانب الأصول)	57
4	جدول الميزانية لسنتي 2017-2018 (جانب الخصوم)	58
5	جدول الميزانية لسنتي 2018-2019 (جانب الأصول)	59
6	جدول الميزانية لسنتي 2018-2019 (جانب الخصوم)	60
7	جدول الميزانية لسنتي 2019-2020 (جانب الأصول)	61
8	جدول الميزانية لسنتي 2019-2020 (جانب الخصوم)	62
9	جدول حساب النتائج	63
10	جدول إعداد الميزانية الوظيفية 2018	64
11	جدول إعداد الميزانية الوظيفية 2019	65
12	جدول إعداد الميزانية الوظيفية 2020	65

A decorative scroll frame with a light gray background and a black border. The frame has a vertical strip on the left side and a small circular element on the right side.

قائمة الأشكال

الصفحة	اسم الشكل	رقم الشكل
45	أبعاد ومتغيرات نموذج جماعة بوسطن	1
53	الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للأنابيب	2
66	التمثيل البياني لاحتياجات رأس المال العامل الصافي	3
67	التمثيل البياني لاحتياجات رأس المال العامل	4
68	التمثيل البياني للخرينة الصافية	5

قائمة الملاحق

قائمة الملحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	الميزانية لسنتي 2017-2018 (جانب الأصول)	85
2	الميزانية لسنتي 2017-2018 (جانب الخصوم)	86
3	جدول حساب النتائج لسنتي 2017 - 2018	87
4	الميزانية لسنتي 2018-2019(جانب الأصول)	88
5	الميزانية لسنتي 2018-2019(جانب الخصوم)	89
6	جدول حساب النتائج لسنتي 2018 - 2019	90
7	جدول حساب النتائج لسنتي 2018-2019 (التكملة)	91
8	الميزانية لسنتي 2019-2020 (جانب الأصول)	92
9	الميزانية لسنتي 2019-2020 (جانب الخصوم)	93
10	جدول حساب النتائج لسنتي 2019 - 2020	94
11	جدول حساب النتائج لسنتي 2019 - 2020 (التكملة)	95

الملخص

المخلص:

تعالج هذه الدراسة دور التحليل المالي في تحديد الإستراتيجية المالية للمؤسسات الاقتصادية، وإسقاطها على مؤسسة أنابيب الوطنية وأيضاً الإجابة عن الإشكالية التالية: كيف يؤثر التحليل المالي في تحديد الإستراتيجية المالية للمؤسسات الاقتصادية؟ معتمدين فيها في الجانب النظري على المنهج الوصفي وهو المنهج الذي يتماشى مع متطلباته، بالإضافة إلى دراسة حالة في الجانب التطبيقي وهذا عرضاً للقوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة المستضيفة وتحليلها والتعليق عليها ومحاولة تقديم اقتراحات أيضاً، وقد حققت الدراسة نتائج عدة كان أبرزها ضرورة اعتماد التحليل المالي في المؤسسة لمعرفة وضعيتها بصورة أوضح، والتعرف على نقاط القوة والضعف فيها والتي تؤول من خلالها لاتخاذ قرارات سليمة تخدم أهداف المؤسسة المرسومة، وأخيراً وبعد تحليل النتائج المحققة تبين لنا أن المؤسسة حققت نتائج إيجابية على العموم مع وجود بعض الثغرات التي تم الإشارة إليها، إلا أنها استطاعت تحقيق استقرار وتوازن مالي.

الكلمات المفتاحية:

التحليل المالي، الإستراتيجية المالية، مؤشرات التوازن، النسب المالية، القوائم المالية.

Summary:

This study addresses the role of financial analysis in determining the financial strategy of economic institutions, dropping it on the National institution ANABIB and also answering the following problem: How does financial analysis affect the determination of the financial strategy of economic institutions?, relying on the theoretical aspect of the descriptive approach, which is in line with its requirements, in addition to a case study on the practical side and this is a presentation of the financial lists provided by the host institution, analysis and comment on it and try to make suggestions as well, and has achieved The study has several results, the most prominent of which was the need to adopt financial analysis in the institution to know its situation more clearly, and to identify the strengths and weaknesses in it, through which it comes to make sound decisions that serve the objectives of the established institution, and finally after analyzing the results achieved we found that the institution achieved positive results in general with some gaps referred to, but it was able to achieve stability and financial balance.

Keywords: Financial analysis, financial strategy, balance indicators, financial ratios, financial statements

المقدمة

مقدمة عامة:

تسعى المؤسسات دوماً باختلاف أشكالها وأنواعها ونشاطها إلى تحقيق وبلوغ أهدافها وتعظيم أرباحها سنة بعد سنة وضمان استمرارها في السوق كعنصر أساسي فيه، وبما أن العالم يشهد تغيرات كثيرة وتطورات هائلة في شتى المجالات والاختصاصات فإن المؤسسة مجبرة على مواكبة تلك الانتقالات والتقدمات الحاصلة في العالم، بحيث أنها تحتاج لتنظيم عملها والسير وفق خطط مرنة ودقيقة.

بيد أن المؤسسات تبحث دائماً على مختلف البيانات والمعلومات اللازمة لها من أجل اتخاذ قرارات سليمة ورشيدة وذات فعالية لتنمية نشاطها وتعزيز مكانتها وكذا تفوقها على المنافسين، وهذا يكون وفق عدة أدوات أبرزها بل وأهمها هو التحليل المالي، والذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من مهام المؤسسة وضرورياً فيها لما له من أهمية بالغة وفائدة عظيمة تعود على المؤسسة إيجابياً.

بحيث يعمل التحليل المالي على مقارنة القوائم المالية للتعرف على المؤسسة بشكل واضح وأدق، إذ أن الإطلاع والاعتماد على الأرقام الظاهرة في القوائم المالية بات غير كاف لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة، وهذا ما جعل المؤسسات تقوم بفحصها والتدقيق فيها وتحليلها لمعرفة نقاط القوة والضعف واكتشاف الانحرافات ومعالجتها. وتتم كل هذه الخطوات والعمليات من أجل تحديد الإستراتيجية المالية الملائمة والمتوافقة مع وضعية المؤسسة، بحيث أن إستراتيجية المؤسسة تعتبر بمثابة مسار تختاره المؤسسة بعد قيامها بمجموعة من الدراسات الداخلية والخارجية للمؤسسة وهذا من أجل بلوغ أهدافها المنشودة وغاياتها المسطرة، وهذا الأمر الذي جعل من التحليل المالي واحدة من الأدوات المهمة في المؤسسة والمساعدة في اختيار البديل الاستراتيجي المناسب وخاصة في الجانب المالي. والمؤسسات الجزائرية كغيرها تسعى لمواكبة تلك التطورات الحاصلة لفرض نفسها ودخول الأسواق العالمية، وفي هذا الإطار ارتأينا تقديم دراسة حول دور التحليل المالي في تحديد الإستراتيجية المالية في مؤسسة أنابيب بالرباية SPA.

إشكالية الدراسة:

على ضوء ما قدمناه وبناءاً على ما سبق يمكننا صياغة الإشكالية التالية:

- "كيف يؤثر التحليل المالي في تحديد الإستراتيجية المالية المناسبة للمؤسسات الاقتصادية؟"

وانطلاقاً من هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية الموالية:

- ما هو التحليل المالي؟
- من يستفيد من التحليل المالي؟
- ما هي الإستراتيجية المالية؟
- هل يستخدم المحلل في تحليله لوضعية المؤسسة جميع النسب الموجودة؟

فرضيات البحث:

- على ما تم عرضه سابقاً من إشكالية البحث والأسئلة الفرعية يمكن طرح الفرضيات التالية:
- يمكن القول أن التحليل المالي هو معالجة منظمة للبيانات المالية بهدف الحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرار.
 - يستفيد من التحليل المالي كل من المؤسسة والبنوك والمساهمون.
 - تعد الإستراتيجية المالية سياسات يمكن من خلالها تحديد أهداف المؤسسة المالية.

- من غير الممكن استخدام المحلل لجميع النسب الموجودة لأنه يوجد كم هائل منها، لذا يستعين بالنسب التي تلائم ما سيتم دراسته في المؤسسة.

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة في أنها تسمح لنا بالتعرف على التحليل المالي وما مدى حتمية استخدامه في المؤسسات وكذلك كيفية استعماله وخطواته المتبعة للوصول لأفضل نتائج تحليلية، والذي بدوره تسمح لنا باتخاذ القرارات الإستراتيجية. كما سنتعرف على كيفية معالجة الانحرافات إن وجدت وكيفية تحديد وضعية المؤسسة.

أهداف الدراسة:

- تتجلى أهداف الدراسة فيما يلي:
- محاولة إظهار دور التحليل المالي في رسم الإستراتيجية المالية في المؤسسات.
- الرؤية الفعلية والتطبيقية للتحليل المالي في المؤسسات.

أسباب اختيار الموضوع:

- إن السبب وراء اختيارنا لهذا الموضوع راجع إلى:
- الرغبة الشخصية في دراسة الموضوع.
- عمق الموضوع وضرورته في المؤسسات.
- ارتباط الموضوع ارتباط وثيق بالتخصص في المسار الدراسي.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في:

- الحدود المعرفية: اقتصر هذه الدراسة في عرض الإستراتيجية المالية على وجه الخصوص ودون التعمق فيها بصفة كبيرة، حيث تم صب اهتمامنا ناحية التحليل المالي، والذي بدورها قمنا بالتحديد فيه لأهم النسب التي تتماشى مع الوثائق المعطاة من طرف المؤسسة
- الحدود المكانية: لقد كان مجال الدراسة على مستوى مؤسسة أنابيب -رغاية- ولاية الجزائر.
- الحدود الزمانية: تمت فترة التبرص خلال الفترة الممتدة من 13 فيفري 2022 إلى 31 ماي 2020، وقد كانت فترة الدراسة خلال السنوات الثلاث 2018-2019-2020

صعوبات الدراسة:

- صعوبة إيجاد بعض المراجع خاصة في الإستراتيجية المالية

منهج وأدوات الدراسة:

تم الاعتماد في موضوعنا على المنهج الوصفي التحليلي الإحصائي، حيث تم التركيز على المنهج الوصفي في الجانب النظري وخلال عرض مختلف المعلومات حول التحليل المالي وكذا الإستراتيجية المالية، بينما تم الاعتماد على كل من المنهج التحليلي والإحصائي في الجانب التطبيقي من خلال الميزانيات.

الدراسات السابقة:

- تم العثور على الكثير من الدراسات السابقة حول دور التحليل المالي منها:
- 1- دراسة اليمين سعادة الذي تناول موضوع "التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية"، والتي تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير وهذا خلال فترة 2017/2018.
 - حيث كانت إشكالية البحث: "هل يعتبر التحليل المالي أداة لاتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية؟"
 - وتمثلت حدود الدراسة لهذا البحث في حدود مكانية كانت على مستوى وحدة أغذية الأنعام -عين بسام- بولاية البويرة، أما بالنسبة للحدود الزمانية فقد تم حصرها في سنوات ثلاث هي 2015-2016-2017.
 - وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:
 - "قيم الاستغلال للمؤسسة أكبر من القيم الجاهزة مما يبين انتهاج المؤسسة طرق تسييرية تعتمد على الاحتفاظ الكبير بالمخزونات."
 - "رقم أعمال المؤسسة في تزايد وهذا ما يدل على أن المؤسسة مستقلة مالياً."
 - "حققت المؤسسة نسب تمويل جيدة خلال سنوات الدراسة."

- 2- دراسة أمينة عابد التي تناولت فيها موضوع "التحليل المالي كأداة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية" والتي تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير خلال فترة 2014/2015.
- بحيث تمثلت إشكالية البحث في ما يلي: "ما أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية؟"
- وتم تحديد حدود الدراسة لهذا البحث في حدود مكانية كانت على مستوى مؤسسة سونلغاز -أم البواقي-، أما الحدود الزمانية فقد كانت خلال سنتين هما 2012-2013
- وحققت هذه الدراسة مجموعة نتائج هي:
- "إن التحليل المالي بمثابة منطلق للتحليل المالي ونقطة بدايته."
- يعتبر التحليل المالي وسيلة للتحقق من المركز المالي للمؤسسة."
- "اعتمدت المؤسسة محل الدراسة طرق التسيير الحديثة واتخاذ القرارات باستعمال أحدث التقنيات."
- "إن المؤسسة محل الدراسة تملك من الكفاءات المهنية والوسائل المالية المتاحة التي هي في تطور مستمر مما يجعلها تحتل مكانة هامة داخل السوق الوطني."

هيكل البحث:

- بغية التوصل إلى النتائج المرجوة والمراد تحقيقها من خلال هذا البحث، قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة فصول هي كالتالي:
- **الفصل الأول:** وهو يتضمن مدخلا للتحليل المالي والإستراتيجية المالية والذي تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، كان أولها يتمحور حول ماهية التحليل المالي، بينما المبحث الثاني فكان حول استعمال التحليل المالي، يليه بعد ذلك المبحث الثالث تحت عنوان ماهية الإستراتيجية المالية.
 - **الفصل الثاني:** يتحدث الفصل الثاني حول أدوات التحليل المالي والتي قسم هو الآخر إلى المباحث الثالث الموالية، فالمبحث الأول صببنا اهتمامنا فيه ناحية الميزانية المالية وتحليلها، أما المبحث فتناولنا فيه دراسة جدول حسابات النتائج والمردودية، أما المبحث الثالث فكان حول مصفوفة بوسطن الاستشارية.

- الفصل الثالث: هذا الفصل كان تطبيقيا والذي قمنا بعنوانته بتحليل الوضعية المالية لمؤسسة -أنابيب- ، وكسابقيه من الفصول قمنا بتقسيمه لثلاثة مباحث، المبحث الأول تطرقنا فيه إلى التعريف بالمؤسسة الوطنية أنابيب، والمبحث الثاني قمنا فيه بعرض القوائم المالية، وأخيرا بالنسبة للمبحث الثالث فقد قمنا بتحليل القوائم المالية.

الفصل الأول:

مدخل للتحليل المالي والإستراتيجية المالية

تمهيد:

يعد التحليل المالي من الأساليب التي ظهرت خلال وقت مضى أي أنه ليس حديث النشأة، حيث أن المؤسسات تسعى لمعرفة مركزها المالي ومتابعة خطوات المؤسسة ونشاطاتها عن طريق وضع الإستراتيجية المالية أي أن المؤسسة تضع خطط مالية تهدف إلى تعظيم القيمة المالية للمؤسسة.

حيث أن التحليل المالي جاء ليضمن كل ذلك ويسهل على المؤسسات مختلف الأعمال ويجعلها في وضعية مريحة إلى حد ما.

وللوصول لعرض جوانبه بصفة أدق، سنحاول من خلال هذا الفصل تقديم رؤية شاملة التحليل المالي والإستراتيجية المالية ومختلف جوانبه وهذا سيكون من خلال تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث كالآتي:

✓ المبحث الأول: ماهية التحليل المالي.

✓ المبحث الثاني: استعمالات التحليل المالي.

✓ المبحث الثالث: ماهية الإستراتيجية المالية.

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي واحدة من الأدوات التي تستعين بها المؤسسات الاقتصادية في دراسة وضعها لما له من خصائص تميزه عن غيره في قدرته على توضيح مختلف نقاط القوة والضعف في المؤسسة، وهو الأمر الذي سنطرق إليه في هذا المبحث بالتفصيل.

المطلب الأول: نشأة التحليل المالي ومفهومه

لم يكن مفهوم التحليل المالي حاضراً منذ وقت طويل، إذ أنه ظهر الاهتمام به مع زيادة انتشار المؤسسات وتوسعها.

الفرع الأول: نشأة التحليل المالي

"بدأ الاهتمام بالتحليل المالي مع بداية هذا القرن وخاصة مع ازدياد انتشار المؤسسات المساهمة بما فرضته من فصل بين الإدارة والملكية. وفي البداية انصب الاهتمام على قائمة المركز المالي (الميزانية) باعتبارها القائمة الأهم وكان جل الاهتمام في التحليل ينصب على مصادر التمويل طويل الأجل."

"ومع اتساع الدور المصرفي وخاصة في مجال تقديم التسهيلات الائتمانية أصبح للميزانية دوراً أساسياً في الموافقة على تقديم التسهيلات الائتمانية المطلوبة من المنشآت، ويعود ذلك إلى تاريخ 1895/2/9 وذلك أقر المجلس التنفيذي لجمعية مصرفين ولاية نيويورك، التوصية إلى أعضاء هذه الجمعية بأن يطلبوا ممن يقترضون المال من المؤسسات التي يتبعون لها أن يزودونهم ببيانات مكتوبة حول الأصول والالتزامات الخاصة بهم وذلك بالصيغة التي توصي بها لجنة البيانات الموحدة للمجموعات المختلفة."

"ومنذ تلك الفترة تم بحث هذا الموضوع باستفاضة، وقد أوصى كبار المصرفيين المعروفين باستعمال البيانات لأغراض منح التسهيلات الائتمانية، ولقد تمت التوصية ولأول مرة على ضرورة تحليل هذه البيانات في عام 1907، وكان الرأي حينئذ بضرورة إجراء تحليل شامل للبيانات من قبل المسؤولين عن منح التسهيلات الائتمانية وذلك عن طريق الدراسة والمقارنة حيث يسمح ذلك بمعرفة نقاط الضعف والقوة في تلك البيانات، ولقد لاقت فكرة المقارنة قبولاً جيداً وبدأوا يفكرون في أي البيانات ينبغي مقارنتها. وفي عام 1908 تم اعتماد القياس الكمي بواسطة النسب."

"ولقد فرضت أزمة الكساد العالمية (1929-1933) بما أفرزته من إفلاس لشركات كثيرة في العالم إلى توجه الاهتمام في التحليل المالي إلى قضيتين أساسيتين في المنشآت. الأولى هي دراسة سيولة المنشآت وخاصة أن غالبية الشركات التي أعلنت إفلاسها كان بسبب وضع السيولة لديه. والقضية الثانية هي الربحية والمقدرة على المنافسة، وهكذا تنامي الاهتمام وبشكل متزايد بقائمة الدخل وفاقته في أهميتها قائمة المركز المالي (الميزانية)."

"والجدير بالذكر هنا أن عمليات الاستثمار كانت من عوامل تطور التحليل المالي أيضاً حيث أن التفكير بالاستثمار يتطلب بالضرورة تكوين رأي عن الوضع المالي للمنشأة بناءً على تحليل بياناته، ولقد استخدم "لورنس تشمبيرلسن" في كتابه مبادئ الاستثمار في السندات المنشور لأول مرة عام 1911 عدة نسب منها نسبة مصاريف التشغيل إلى إجمالي الإيرادات وأطلق عليها اسم "نسبة التشغيل" ونسبة مصاريف النقل إلى إيرادات التشغيل وأطلق عليها اسم "نسبة النقل" ونسبة هامش الربح إلى صافي الدخل وأسماها بـ "عامل السلامة" ولقد بين نسبة العناصر المختلفة إلى إيرادات التشغيل الإجمالية، ونسبة المصاريف المختلفة إلى مصاريف التشغيل الإجمالية وهذه الأداة أطلق عليها "بيان الحجم العادي" أو بيان النسبة الكاملة¹ 100%."

¹ منير شاكر، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، "التحليل المالي مدخل صناعة القرارات"، دار وائل، عمان، ط2، 2005، ص10 11

" وبعد الحرب العالمية الثانية وانتشار التضخم المالي وارتفاع الأسعار وتأثير ذلك على بنود قائمة المركز المالي بشكل كبير ازداد الاهتمام ثانياً بقائمة المركز المالي إلى جانب الاهتمام بقائمة الدخل. وينظر الآن نظرة شاملة وخاصة مع استخدام الأساليب الكمية الحديثة واستخدام الحاسوب حيث أصبح التحليل المالي يتم بمستوى عال من الكفاءة، ولم يعد هناك اهتماماً بقائمة أكثر من قائمة بل أصبح الهدف من التحليل والمعلومات المرغوب الحصول عليها هي التي تُحدد القائمة التي يجب الاعتماد عليها من أجل الوصول إلى المطلوب من المعلومات، فالتحليل المالي حالياً يستخدم كل البيانات المحاسبية كما يستخدم أيضاً بيانات خارجية تتعلق بالوحدة، فالتحليل المالي أصبح يساعد في تقييم الأداء ويساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات حتى أنه يعمل على إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة.¹

الفرع لثاني: مفهوم التحليل المالي

لقد تم تعريف التحليل المالي وفق عدة تعاريف هي كالتالي:

✓ التعريف الأول:

" يعرف التحليل المالي بأنه عبارة عن عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن المؤسسة ما لأجل الحصول منها على معلومات تستعمل في "عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر وكذلك في تشخيص أية مشكلة ".²

✓ التعريف الثاني:

"يعتبر التحليل المالي حيز الزاوية في توفير البيانات المالية الأكثر نفعاً وفائدة في ترشيد القرارات، فالعديد من المستثمرين والدائنين يصرون على ضرورة القيام بالواجب البيتي، من خلال التحليل الكمي للبيانات المالية".³

✓ التعريف الثالث:

"التحليل المالي في جوهره لا يخرج عن الدراسة التفصيلية للبيانات المالية و الارتباط فيما بينها، وإثارة الأسئلة حول مدلولاتها في محاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه البيانات بالكميات التي هي عليها، مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية المختلفة التي يعمل المروج على إظهارها".⁴

¹ شاكر منير، إسماعيل إسماعيل، نور عبد الناصر، "مرجع سبق ذكره"، ص12

² كرامة ياسر السكران عبد الحليم، "الإدارة والتحليل المالي"، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط2، عمان الأردن، 2002، ص151.

³ الشيخ.فهمي مصفى، "التحليل المالي"، ط1، فلسطين، 2008، ص2

⁴ ناجي الحيايى وليد، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي"، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، 2005، ص14

✓ التعريف الرابع:

"يعرف التحليل المالي بأنه عبارة عن عملية منظمة تهدف إلى تعريف مواطن توفي وضع المؤسسة لتعزيزها، وعلى

مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها".¹

✓ التعريف الشامل:

يمكن أن نعرف التحليل المالي بأنه عبارة عن معالجة وتفسير البيانات الخاصة بالمؤسسة المتمثلة في القوائم المالية وتحويلها إلى معلومات أكثر فائدة من أجل تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لمعرفة نقاط القوة وتطويرها و نقاط الضعف ومعالجتها.

ومن خلال تعريف التحليل المالي المذكورة يمكن التوصل لخصائص عديدة نذكر منها ما يلي:²

1. "إن التحليل المالي يعتمد على القوائم المالية ومصادر أخرى كأساس للدراسة والتحليل وهي تتضمن بيانات متعلقة بالماضي".

2. "إن القوائم المالية يلزم إعادة تبويبها بطريقة ملائمة تسمح بإمكانية القيام بالتحليل".

3. "إن هناك العديد من الأساليب التي يمكن الاعتماد عليها عند تحليل القوائم المالية".

4. "إنه من الجائز القيام بالتحليل المالي على مستوى المؤسسة الواحدة خلال سلسلة زمنية، أو بين المؤسسات المتشابهة بالصناعة الواحدة".

5. "إن التحليل لا يقتصر على حساب المؤشرات والنسب وإنما يسعى في البحث إلى ما وراء هذه المؤشرات والنسب من مدلولات يمكن أن تفيد في عملية اتخاذ القرارات".

المطلب الثاني: أنواع التحليل المالي

هناك أنواع عديدة تستخدم عادة في التحليل المالي والتي تتمثل في:

1. **التحليل الأفقي:** يسمى التحليل الأفقي التاريخي أو التحليل المالي الديناميكي، ويرتكز على دراسة وحساب

وتحديد طبيعة التغيرات التي تطرأ على عناصر القوائم المالية عبر الزمن، ويتم ذلك بمقارنة عناصر الميزانية

¹ عامر عبد الله، "مقدمة في الإدارة والتحليل المالي"، دار البداية ناشرون وموزعون، ط1، عمان الأردن، 2010، ص12.

² العداسي أحمد محمد، "التحليل المالي للقوائم المالية"، دار الإحصاء العلمي للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن، 2011، ص104

في لحظة معينة بعناصر لذات الميزانية في لحظة أخرى، فالتحليل المالي الديناميكي يعتمد على طريقة التدفقات النقدية المتعلقة بعناصر الميزانية بدورة معينة وبجدول حسابات النتائج.

"يهتم التحليل الأفقي بدراسة التغيرات التي تحدث لعناصر القوائم المالية من فترة مالية إلى فترة مالية أخرى، بمعنى أنه يهتم بدراسة مبالغ ونسب التغيرات، وهذا بطبيعة الحال يتطلب توفر مجموعة من القوائم المالية المقارنة حتى يمكن قياس مبالغ ونسب التغيرات ثم التوصل إلى نتيجة من تحليل التغيرات، ويمكن لنا القول أن التحليل الأفقي يساعد في فهم وتفسير الاتجاهات بين الفترات المالية لعناصر القوائم المالية."

"كما يمكن أن نسمي هذه الطريقة بالتحليل التاريخي لأنه يعني تحليل تطور أو تدهور أداء المؤسسة مع الزمن، فمثلا إن كانت الأرباح تزداد مع الزمن فهذا مؤشر جيد والعكس صحيح، فقد تحقق المؤسسة أرباحا ولكنها تقل كثيرا عن العام الماضي أو تكون نسبة العائد على حقوق المساهمين عالية ولكنها أقل من العام الماضي أو العكس، فتحليل الأرقام والنسب المالية لنفس المؤسسة لعدة سنوات متتالية يمكننا من معرفة ما إذا كانت هذه المؤسسة في تحسن ونمو وأم في تدهور وانحدار."¹

2. **التحليل العمودي:** "يسمى بالتحليل العمودي المطلق أو التحليل المالي الساكن، ويرتكز على دراسة القوائم المالية من خلال ربط علاقات بين عناصرها وأجزائها في شكل نسب ذات دلالة، يمكن من خلالها الحكم على التوازن المالي والوضع المالي للمؤسسة، وتتمثل هذه الأدوات في رأس المال العامل والمؤشرات المالية"

"يسمى أيضا بالتحليل المالي المطلق أو الرأسي لأنه يهتم بتقييم أداء المؤسسة في الوقت الحالي، فإن كانت المؤسسة تحقق خسائر فهذا مؤشر سيئ وغير مريح، وإن كانت قيمة الالتزامات المتداولة تفوق الأصول المتداولة فهذا مؤشر غير مقبول، وإذا كان العائد على الاستثمار أقل من عائد البنك فهذا مؤشر سيئ جدا."

"كما يطلق أيضا على هذا النوع من التحليل بالتوزيع النسبي لعناصر القوائم المالية، ويهتم التحليل الرأسي بقياس نسبة كل عنصر من عناصر القائمة المالية، ويهتم التحليل الرأسي بقياس نسبة كل عنصر من عناصر القائمة المالية، وعلى سبيل المثال يمكن قياس نسبة الديون إلى إجمالي الخصوم أو المخزون السلعي إلى إجمالي الأصول، وبهذه الكيفية تتم حساب نسبة كل عنصر من عناصر الميزانية إلى إجمالي الميزانية،

¹ شنوف شعيب، "التحليل المالي الحديث"، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2012، ص42-43

ويمكن بطبيعة الحال القيام بنوع آخر من التوزيع النسبي، وهو نسبة كل عنصر من عناصر الميزانية إلى إجمالي المجموعة التي ينتمي إليها العنصر مثل نسبة النقديات إلى إجمال الأصول المتداولة، ومنه فإن التحليل الرأسي يهتم بقياس النسب المئوية لتوزيع عناصر القوائم المالية، ولا شك أن هذا يساعد مجلس الإدارة في فهم وقراءة مكونات القوائم المالية بطريقة أكثر سهولة، حيث أن الاعتماد على القيم النقدية المطلقة بتلك القوائم قد لا يساعد على فهم مغزى محتوى تلك القوائم.

"هذا التحليل يعطينا فكرة على أداء المؤسسة ولكنه لا يأخذ بعين الاعتبار تطورها وأداءها مع الزمن

مقارنة بالمنافسين وتأثير طبيعة النشاط على بعض النسب المالية".¹

المطلب الثالث: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي وأهدافه

تتعدد الجهات المستفيدة من التحليل المالي فليست المؤسسة وحدها من تهتم بذلك، إذ أن هناك أطراف أخرى

تهتم بالتحليل المالي وأهدافه.

الفرع الأول: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

"وحتى نوسع الأفق العام لأهمية التحليل المالي لمؤسسة الأعمال لابد من تحديد الجهات المستفيدة منه والتي تهتم بإجرائه داخل المؤسسة، وعادة تختلف طريقة عرض المعلومات والبيانات وفقاً للجهة المقدمة لها، وتلخص هذه الجهات كما يأتي:"

1- التحليل المالي الموجه للمساهم:²

"يهتم المساهم بصفة أساسية بالعائد (الربح) على المال المستثمر، ودرجة المخاطر التي يتعرض لها، أي التي تتعرض لها استثماراته. لذلك فهو يبحث عما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالأسهم التي يمتلكها أو يتخلى عنها، لذلك يفيد التحليل المالي المساهم في تقييم هذه الجوانب."

"وقد يختلف هذا الوضع على المستثمر المتوقع الذي يحاول معرفة هل من الأفضل له شراء أسهم المؤسسة

أم البحث عن فرص استثمارية أخرى."

¹ شنوف شعيب، "مرجع سبق ذكره"، ص 43-44

² الزبيدي حمزة محمود، "التحليل المالي"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 50

"ولذلك فإن كل من المستثمر الحالي والمرتبب يهتمون بماضي المؤسسة والمواقف الحرجة التي واجهتها والأسلوب الذي اتبع في معالجتها، ودرجة النمو المتوقع لنشاطها في الأمد القصير والطويل. لذلك يجب أن تكون حدود التحليل المالي واهتماماته قادرة على عكس هذه الجوانب."

2- التحليل المالي الموجه للدائنين:¹

"يقصد بالدائنين الأشخاص الذين اكتتبوا بسندات إقراض المؤسسة أو الأشخاص المحتمل شرائهم للسندات المصدرة، أو الاكتتاب في القرض الجديد أقرض أو بصدد إقراض الأموال للمؤسسة، وقد يكون الدائن مصرفاً أو مؤسسة مالية أو أفراداً طبيعيين، لذلك فإن هؤلاء الدائنين يهتمون عادة بالتعرف على سيولة المؤسسة أي على قدرتها في تسديد القروض بمواعيد استحقاقها وكذلك الفوائد، لذلك فإن شكل التحليل المالي يجب أن يساعد هؤلاء الأشخاص على بناء قراراتهم الاستثمارية."

3- التحليل المالي الموجه للمورد:²

"يهم المورد التأكد من سلامة المركز المالي للمتعاملين معه، واستقرار أوضاعهم المالية، ويعني هذا دراسة وتحليل مديونية المتعاملين في دفاتر المورد، وتطور هذه المديونية، وعلى ضوء النتائج التحليلية لحسابات المتعاملين يقرر المورد ما إذا كان يستمر في التعامل مع أي من هؤلاء المتعاملين أو يخفض هذا التعامل أو يلغيه، وبذلك يستفيد المورد من المعلومات والبيانات التي يقدمها وينشرها المتعاملين بصفة دورية."

4- التحليل المالي الموجه للمتعاملين:

"ومن جانب آخر فإن شكل البيانات والمعلومات التحليلية التي ينشرها المورد وكذلك منافسيه في السوق تفيد مجموعة المتعاملين معه، إذ من خلالها يستطيعون أن يعرفوا الشروط التي يحصلون عليها وحدود الاختلاف في هذه الشروط فيما بين كافة المتعاملين، ومن مصلحة المؤسسة المتعاملة أن تتابع مركز مورديها خاصة المورد الرئيسي للتأكد من ضمان استمرار وانتظام التوريد للموارد الأولية ومدى إمكانية تخفيض كلفتها."

¹ الزبيدي حمزة محمود، "مرجع سبق ذكره"، ص 51

² الزبيدي حمزة محمود، "نفس المرجع السابق"، ص 51

5- التحليل المالي الموجه لإدارة المؤسسة:¹

"تهتم إدارة المؤسسة بكل جوانب المركز المالي، خاصة وأنها تعمل لتحقيق مصلحة المساهمين (الملاك) والتي تتمثل في تعظيم قيمة حق الملكية وأيضا الدائنون من حيث التأكد على سداد مستحقاتهم عندما يحين أجل الاستحقاق. وعليه يمكن للإدارة أن تستفاد من التحليل المالي ونتائجه في توجيه الأداء من فترة لأخرى، مع دراسة أي تغيرات غير متوقعة للحد من آثارها."

6- التحليل المالي الموجه للعاملين:²

"يمكن القول بصفة عامة أن أهم الجهات ذات المصلحة المشتركة في المؤسسة هما المالكون والعاملون. ومن المعروف أن أحد أهم أهداف الإدارة هو إرضاء العاملين فيها، ويتم ذلك من خلال اطلاعهم على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة ووضعها النقدي ومستوى ربحيتها وكفاءة نشاطها وفاعلية سياساتها وقراراتها، وغيرها من جوانب القوة والتي تعد سندا قويا لاستمرارية المؤسسة والنمو، مما يعزز من ارتباط العاملين فيها ويقلل من معدل دوران العمل."

الفرع الثاني: أهداف التحليل المالي

بشكل عام يهدف التحليل المالي إلى تحقيق الغايات التالية:³

1. "معرفة وضع الشركة في قطاعها".
2. "تعرف حقيقة الوضع المالي للمؤسسة".
3. "تعرف الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة".
4. "تقيم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة".
5. "تقيم جدوى الاستثمار في المؤسسة".
6. "تحديد قدرة المؤسسة على خدمة دينها وقدرتها على الاقتراض".
7. "الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقويم".

¹ الزبيدي حمزة محمود، "نفس المرجع السابق"، ص52

² الزبيدي حمزة محمود، "مرجع سبق ذكره"، ص52

³ عامر عبد الله، "مرجع سبق ذكره"، ص129.

8. "الحكم على مدى كفاءة الإدارة".

المبحث الثاني: استعمالات التحليل المالي

إن التحليل المالي دائماً ما يسعى لإيصال متخذ القرارات لقرارات سليمة تؤثر إيجاباً على مسار المؤسسة، فالتحليل المالي يتم استخدامه لعدة أغراض مختلفة لكل منها أهمية خاصة، ولنجاح عملية التحليل كما يجب يتطلب على مستخدميه إتباع خطوات من شأنها أن تساعد في بلوغ أهداف التحليل بصورة جيدة، فالمحلل لا يقوم باستخدام نوع واحد من البيانات إنما هناك مصادر متعددة يستوجب استعمالها حسب الحاجة وتوفرها أيضاً.

المطلب الأول: استخدامات التحليل المالي ومعاييرها

إن التحليل المالي لا يملك استخداماً واحداً فقط ولا معياراً واحداً يعتمد عليه في جميع تحاليله، إنما تستخدم حسب الحاجة.

الفرع الأول: استخدامات التحليل المالي

"يستعمل التحليل المالي للتعرف على أداء المؤسسة موضوع التحليل واتخاذ القرارات ذات الصلة بها، هذا ويمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة أهمها:"¹

❖ التحليل الائتماني:

"يقوم بهذا التحليل المقرض وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقعة أن يواجهها في علاقته مع المقرض (المدين)، وتقييمها واتخاذ قراره بخصوص هذه العلاقة استناداً على نتيجة هذا التقييم، وتقدم أدوات التحليل المالي المختلفة للمحلل - بالإضافة إلى الأدوات الأخرى- الإطار الملائم والفعال الذي يمكنه من اتخاذ القرار المناسب، وذلك لما لهذه الأدوات من قدرة على تعرف المخاطر المالية إذا ما جرى التحليل المناسب للقوائم المالية للمقرض وتمت القراءة المناسبة للنتائج المستخرجة من التحليل."

❖ التحليل الاستثماري:

"إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات والسندات المختلفة ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاءة عوائدها، ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات وحسب بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلّى بها والاستثمارات في مختلف المجالات."

¹ أحمد محمد عبد السلام، السيد إبراهيم، "إدارة الموارد المالية"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية مصر، 2017، ص 78-79

❖ تحليل الاندماج والشراء :

"ينتج عن الاندماج والشراء تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لإحداهما.

وفي حالة رغبة مؤسسة بشراء مؤسسة أخرى، تتولى الإدارة المالية للمشتري عملية تقييم، فتقدر القيمة الحالية للشركة المنوي شراؤها، كما تقدر الأداء المستقبلي لها، وفي نفس الوقت تتولى الإدارة المالية للبائع القيام بنفس عملية التحليل لأجل تقييم العرض المقدم والحكم على مدى مناسبته.

❖ تحليل تقييم الأداء :

"تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وكفاءتها في إدارة موجوداتها وتوازنها المالي وسيولتها والاتجاهات التي تتخذها للنمو وكذلك مقارنة أداءها بمؤسسات أخرى تعمل في نفس المجال وفي مجالات أخرى، ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة والمستثمرين والمقرضين...الخ"

❖ التخطيط:

"تعتبر عملية التخطيط أمراً ضرورياً لكل مؤسسة وذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات، وتتمثل عملية التخطيط بوضع تصور لأداء المؤسسة المتوقع بالاسترشاد بالأداء السابق لها وهنا تلعب أدوات التحليل المالي دوراً مهماً في هذه العملية بشقيها من حيث تقييم الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع."

الفرع الثاني: معايير التحليل المالي

"المعايير هي أرقام معينة تستخدم كمقياس للحكم بموجبها على ملائمة نسبة أو رقم ما، فعند استخراج نسبة السيولة لا بد من الحكم عليها هل هي مرتفعة أو منخفضة. ومثل هذا القرار يحتاج إلى مقياس أو معيار محدد."¹

خصائص المعايير: تظهر خصائصه فيما يلي

- 1- "الواقعية، أي إمكانية تنفيذ المعيار فلا يتصف بالمثالية ولا يتصف بالتواضع."
- 2- "أن يتصف المعيار بالاستقرار إلى حد ما."
- 3- "البساطة والوضوح وسهولة التركيب."

استخدامات المعايير: وتستخدم في:

- "إعطاء النسبة أو الرقم المطلوب معنى ومغزى يمكن تفسيرهما في ضوءه."
- استعمال المعيار كأداة للمقارنة مع النسب الفعلية مما يظهر الانحراف على المعيار."

أنواع المعايير: تتمثل أنواع المعايير فيما يلي:

- 1- **المعايير المطلقة:** "هي النسب والمعدلات التي تستخدم كمعايير للحكم على وضع المؤسسة بالرغم من اختلاف نوع المؤسسة وعمرها والصناعة ووقت التحليل وأغراض المحلل. ويؤخذ على هذه المعايير أنها مؤشر مالي ضعيف المدلول لصعوبة تطبيقها على جميع المؤسسات."
- 2- **معايير الصناعة:** "وهي المعيار التي يستخدم لصناعة محددة حيث يتم مقارنة أداء المؤسسة في صناعة ما بمعيار تلك الصناعة والذي عادة يوضع من قبل غرف الصناعة والاتحادات الصناعية في البلد، فإن تبين أن

¹ كراجه عبد الحليم، السكران ياسر، "مرجع سبق ذكره"، ص154-155-156

هناك تطابق أو فرق بسيط قليل بأن المؤسسة تعمل ضمن المعدل السائد، وإن كانت نسبة المؤسسة أعلى من المعدل فتقيم بأنها أعلى من المعدل، أما إذا كانت أقل فتقيم بأنها من أقل من المعدل.

"وقد واجه هذا المعيار بعض الصعوبات منها صعوبة تحديد وتصنيف الصناعات، وصعوبة تحديد المقصود بالصناعة الواحدة، واختلاف الظروف التاريخية والحجم واختلاف الأساليب المحاسبية والأهداف لكل مؤسسة."

3- المعيار التاريخي: "يعتمد هذا المعيار على أداء المؤسسة في الماضي واعتباره معياراً للحكم على أدائها الحالي واتجاهاته، وعادةً يستخرج هذا المعدل عن طريق إيجاد المتوسط الحسابي لنفس النسبة في فترات سابقة محددة، وبعد ذلك يستخدم المعدل المستخرج في تقييم النسبة الخاصة بالفترة الحالية."

المطلب الثاني: خطوات التحليل المالي

تبرز خطوات التحليل المالي فيما يلي:

1. مرحلة الإعداد والتحضير:

- "هي مرحلة أساسية يبدأ المحلل العمل بها بمجرد إسناد مهمة إجراء التحليل أو استلامه لكتاب التكاليف، سواء من أطراف خارجية أو داخلية، وتكتسب هذه المرحلة أهميتها من أن الإعداد والتحضير الجيدين سيؤثران إيجابياً على عملية تنفيذ التحليل المالي ومخرجاتها، ويقوم المحلل المالي بالخطوات التالية في هذه المرحلة:"¹
- ❖ **تحديد الهدف من التحليل:** "وتعتبر هذه النقطة من أهم خطوات التحليل المالي حيث بموجبها يتقرر الكثير من الخطوات اللاحقة مثل تحديد أسلوب التحليل والمعاملة الواجب جمعها."
- ❖ **مدى ونطاق التحليل:** "بعد تحديد الهدف يتوجب على المحلل المالي أن يقرر مدى ونطاق التحليل، هل يشمل تحليله مؤسسة واحدة؟ أم سيتعداها لمنشآت أخرى متشابهة؟ وهل سيكون التحليل لسنة واحدة أم لسنوات عدة؟ كل ما سبق يؤثر بالتأكيد على الخطوة اللاحقة والمتعلقة بالمعلومات والبيانات الواجب على المحلل جمعها وإعدادها للتحليل المالي."
- ❖ **تحديد وجمع المعلومات والبيانات اللازمة للتحليل:** "يجب على المحلل أن يحدد ويجمع المعلومات التي سيقوم بجمعها، وكلما استطاع انجاز تحليل شامل يتحقق منه جميع الأهداف المرجوة، كلما كانت متوفرة لهذه الخصائص بالمعلومات التي سيقوم بجمعها. وعلى ذلك يجب على المحلل المالي جمع أكبر قدر من المعلومات المالية وغير المالية والإحصائية والكمية. وأن تغطي هذه المعلومات الفترة أو الفترات التي سيغطيها التحليل."

2. مرحلة التحليل:

- "هي المرحلة الأساسية التي يبدأ المحلل من خلالها بمعالجة المتوفر من المعلومات والبيانات بما يخدم أهداف التحليل، وتتكون هذه المرحلة من الخطوات التالية:"²
- ❖ **إعادة تبويب وتصنيف المعلومات:** "تعتبر خطوة مهمة حيث تتم من خلالها تسهيل مهمة المحلل المالي ومساعدته على التركيز في تحليله للوصول إلى نتائج دقيقة تحقق الفائدة والأهداف المنشودة."
- "وقد يقوم المحلل المالي من خلالها بالعديد من الإجراءات كإعادة ترتيب البنود ومجموعاتها ودمج بعضها مع بعض، وإعادة تصنيفها في حالات أخرى."

¹ الشنطي أمين، زهير الحدر، عامر عبد الله، "مقدمة في الإدارة والتحليل المالي"، دار البداية، عمان الأردن، 2010، ط1، ص138-139

² الشنطي أمين، زهير الحدر، عامر عبد الله، "نفس المرجع السابق"، ص139-142

❖ اختيار الإدارة الملائمة للتحليل: "يتطلب ذلك عناية خاصة من المحلل لما يشكله من أثر هام على نجاح التحليل، حيث يجب أن يكون هناك توافق وانسجام بين الأداة المختارة وبين أهداف التحليل من جهة وبين الأداة والمعلومات المتوفرة من جهة أخرى."

"وهناك أدوات تحليل متعددة من حيث التحليل الرأسي والأفقي وتحليل النسب وتحليل التعادل... الخ، ولكل أداة خصائصها وظروفها المعينة لاستخدامها وتطبيقها، مما يدفع المحلل في بعض الأحيان إلى الاستعانة بأكثر من أداة وأسلوب لتحقيق الأهداف المرجوة من التحليل."

❖ تحديد الانحرافات وأسبابها: وهي الدلالات والفروقات التي يجدها المحلل نتيجة لمقارنته بالأرقام أو مؤشرات أو النسب الخاصة بالمؤسسة التي يقوم بإجراء التحليل عليها بأرقام أو مؤشرات أو نسب أخرى تخص المؤسسة لأعوام أخرى أو تخص المؤسسات المنافسة في نفس القطاع. وتساعد الانحرافات في تمكين المحلل المالي من التعرف على أداء المؤسسة التي يستهدفها التحليل، كما قد تكون هذه الانحرافات إيجابية أو سلبية، ويجب الإشارة هنا إلى ضرورة تركيز المحلل على الانحرافات غير الطبيعية وذات الأهمية النسبية وعدم التركيز على الانحرافات البسيطة. ويجب على المحلل المالي على الأقل تحديد الانحرافات تتبعها ومن ثم يقوم في البحث عن أسباب هذه الانحرافات ودراسة العوامل المرتبطة بها حتى يتمكن لاحقا من اقتراح الحلول المناسبة لمعالجتها."

3. مرحلة الاستنتاجات والتوصيات:

"وتعتبر هذه المرحلة آخر مراحل التحليل المالي، ولعلها ذو أهمية كبيرة لا تقل عن الخطوات السابقة، حيث يتم من خلال جني ثمار الخطوات والإجراءات السابقة من إعداد وتحضير وتحليل، ويتم من خلالها وضع الجهة صاحبة التكليف بإجراء التحليل أمام أهم الاستنتاجات والحقائق التي يتم التوصل إليها من قبل المحلل ويكون ذلك عبر كتابة تقرير خاص بذلك، ويحاول المحلل عند كتابته لهذه التقارير أن يتبع الإرشادات التالية:"¹

- "البساطة والوضوح في عرض الحقائق والاستنتاجات التي توصل إليها التحليل."
- "الإيجاز والتركيز على ما يتعلق بأهداف التحليل."
- "اقتراح الحلول والتوصيات اللازمة."

4. صياغة التقارير:

"والتقرير هو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج التي تم التوصل إليها."²

المطلب الثالث: مصادر البيانات المستعملة في التحليل المالي

"لا يكتفي المحلل المالي بدراسة قائمة المركز المالي والحسابات الختامية بل لابد له من بيانات إضافية تساعد في إجراء عمليات التحليل، وبشكل عام نستطيع القول أن المحلل المالي يحصل على البيانات اللازمة من مصدرين هما:"³

أولاً: المصادر الداخلية للبيانات:

وتشمل البيانات التالية:

¹ الشنطي أيمن، الحارث زهير، عامر عبد الله عامر، "مرجع سبق ذكره"، ص142

² فهد راشد مسعود الهجري، "أثر نسب ومؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي"، مذكرة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة

ماجستير، قسم المحاسبة، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، 2016، ص32

³ محمد منير شاكر، إسماعيل إسماعيل، نور عبد الناصر، "التحليل المالي مدخل صناعة القرارات"، دار وائل للنشر، ط2، عمان الأردن، 2005،

- 1- قائمة المركز المالي: "ويطلق عليها أيضا الميزانية العمومية، ويجب أن تكون الميزانية دائما متوازنة لأن الأصول الإجمالية المستثمرة في النشاط الاقتصادي في أي مرحلة زمنية يجب أن تقابلها التزامات وحقوق ملكية مساوية لها، وبمعنى آخر نقول أن الميزانية تظهر لنا في طرف الخصوم مصادر الأموال الرئيسية في المنشأة وهي:"
 - "حقوق المالكين."
 - "التزامات طويلة الأجل."
 - "التزامات قصيرة الأجل."

"وتظهر لنا في طرف الأصول استخدامات هذه الأموال في المنشأة وهي:"

 - "الأصول الثابتة."
 - "الأصول المتداولة."

"وتشبه الميزانية الصورة الفوتوغرافية حيث أنها تعكس الوضع المالي للمنشأة لحظة إعدادها وتعتبر الميزانية ذات صفة تراكمية حيث أنها تمثل آثار جميع القرارات و الأعمال الاقتصادية التي حدثت وتم بيانها حتى تاريخ إعداد تلك الميزانية."

"ونتيجة لذلك فإن الميزانية (كونها تراكمية) تظهر أصولا وخصوما مكتسبة أو متكبدة في أوقات مختلفة، ولأن القيمة الاقتصادية الحالية للأصول يمكن أن تتغير، لاسيما في بنود الأصول الثابتة وبالتالي فإن القيم المذكورة في الميزانية العمومية قد لا تعكس القيم الاقتصادية الحقيقية، علاوة على ذلك فإن التغيرات في قيمة العملة التي تسجل بها العمليات يمكن مع الوقت أن تشوه الميزانية العمومية."

"وفي النهاية تعكس القيمة الدفترية المتبقية لحقوق المالكين جميع هذه الاختلافات في القيمة. وأخيرا فإن عددا من القواعد الحديثة نسبيا تتطلب تقدير تسجيل الالتزامات الطارئة التي تنشأ من التزامات مستقبلية مختلفة مثل رواتب النقاد وتكاليف الرعاية الصحية، وبذلك تدخل بدرجة أكبر سلسلة من الأحكام المتعلقة بالقيمة."
- 2- قائمة الدخل: "تعكس قائمة الدخل أثر القرارات التشغيلية للمنشأة والأرباح والخسائر المتحققة خلال فترة زمنية محددة بوضوح والربح والخسارة الناتجة عن قائمة الدخل تظهر في الميزانية العمومية وهي تزيد أو تنقص من حقوق المالكين."
- "وتعتبر قائمة الدخل حساب ختامي ضروري وملحق للميزانية ويساعد على معرفة التغيرات الطارئة على حقوق المالكين من خلال ممارسة العمليات التشغيلية وتعتبر الضرورية من أجل تقييم الأداء ودراسة الكفاءة الإنتاجية."
- "وقائمة الدخل تتضمن الإيرادات المعترف بها لفترة محددة (أي التي تخص تلك الفترة) وكذلك النفقات المقيدة مقابل تلك الإيرادات والتي تخص نفس الفترة."
- 3- قائمة التدفقات النقدية: "وهي من القوائم التي أصبحت ومنذ عدة سنوات جزء مهما من القوائم الختامية لحسابات المنشآت بعد أن كشفت التطبيقات الحاجة الماسة لإعدادها، وذلك للانتفاع من المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية الداخلة للمنشأة والتدفقات الخارجية والتي تهتم بإظهار مدى السيولة النقدية التي تتوفر للمنشأة خلال الدورة المالية ومدى قدرتها على مواجهة التزاماتها النقدية الجارية"
- "وتعتبر كل هذه القوائم المالية بيانات محاسبية ختامية. وإضافة إلى هذه القوائم يمكننا إضافة البيانات التالية:"¹
- 1- "تقرير مدقق الحسابات."
- 2- "التقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة."

¹ محمد منير شاكر، إسماعيل إسماعيل، نور عبد الناصر، "مرجع سبق ذكره"، ص 20-21

- 3- "التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية."
- 4- "بيانات تفصيلية عن عناصر القوائم المالية."
- "حيث يحتاج المحلل المالي لهذه البيانات التي توضح وبشكل أفضل وضع عناصر القوائم المالية وتساعد على دقة التحليل والدراسة في المجالات التالية:"
- 1- الأصول: وتشمل:
 - أ. "البضاعة: أسس التقويم، طريقة تسعير البضاعة المصروفة، الأصناف الراكدة، متوسط المخزون، ...الخ."
 - ب. "الأصول الثابتة: القيمة السوقية: حقوق الرهن عليها."
 - ج. "البنك: هل يحتوي على أرصدة مقيدة أو مجمدة."
 - د. "الأوراق المالية: هل هي مسعرة ويمكن بيعها بسهولة، حقوق الرهن عليها."
 - هـ. "المدينون: فترة الائتمان، مخصص الديون المشكوك فيها وطريقة حسابها، متوسط فترة المدينين."
- 2- الخصوم: وتشمل:
 - أ. "طويلة الأجل: تواريخ استحقاقها، حقوقها على الأصول الثابتة."
 - ب. "قصيرة الأجل: شروط الائتمان الممنوحة للوحدة."
 - 3- التكاليف: كيفية تجميعها وتصنيفها وتوزيعها."
 - 4- الإيرادات: أنواعها وتقسيمها."

ثانياً: المصادر الخارجية للبيانات:

- "وتعتبر البيانات الخارجية بيانات إضافية تساعد المحلل المالي ليس في التحليل مباشرة بل في عملية التقييم والتفسير لنتائج التحليل، ويمكن ذكر بعض البيانات الخارجية التي تساعد المحلل المالي وهي:"¹
- 1- "بيانات عن حالة المنشأة وسمعتها في الأوساط التجارية."
 - 2- "البيانات الصادرة عن أسواق المال ومكاتب السمرة."
 - 3- "الصحف والمجلات والنشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز البحث العلمي."
 - 4- "المراسلات مع العملاء والمجهزين وتأييدات أرصدة المدينون والدائنون."
 - 5- "المكاتب الاستشارية."

¹ محمد منير شاكر، إسماعيل إسماعيل، نور عبد الناصر، "نفس المرجع السابق"، ص 21-22

المبحث الثالث: ماهية الإستراتيجية المالية

إن لجوء المؤسسات للتحليل المالي واهتمامه به راجع لرغبتها في اتخاذ أحسن القرارات واختيار أفضل البدائل المتاحة وبذلك إتباع الإستراتيجية المناسبة لأهدافها، وهو ما سنقوم بعرضه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم الإستراتيجية والإستراتيجية المالية

ينطلق مفهوم الإستراتيجية المالية من مفهوم الإستراتيجية بصفة عامة كما سيتم توضيحه في هذا المطلب.

الفرع الأول: مفهوم الإستراتيجية

تتضمن الإستراتيجية عدة تعاريف نذكر منها:

التعريف الأول:

"هي الإطار العام أو الرؤية العامة التي تحدد اتجاه خط السير أو التحرك للمنظمة لكي تحقق رسالتها وأهدافها، ويعني هذا أن تحديد الإستراتيجيات والعمل من خلالها هي عملية مستمرة متواصلة حيث يتطلب الأمر مراجعتها بصفة دورية للتأكد من استمرار ملاءمتها والاطمئنان إلى أن العمل من خلالها يتفق ومتطلبات تحقيق رسالة المؤسسة وأهدافها".

"وتتمثل الإستراتيجية في الاختيار الذي تنتهي إليه المؤسسة وتعتمده كمسار يمثل توجه المؤسسة الذي ستتحرك على أساسه نحو تحقيق رسالتها وأهدافها".¹

التعريف الثاني:

"عرفها دافيد بأنها صياغة وتطبيق وتقييم التصرفات والأعمال التي من شأنها تمكين المنظمة من وضع أهدافها موضع التنفيذ، كما وقد عرفها بورتر بأنها عملية تكوين وضع منفرد للمؤسسة ذي قيمة لعملائها من خلال تصميم مجموعة أنشطة مختلفة عما يؤديه المنافسون".²

¹ حمود أبوبكر مصطفى، "التفكير الإستراتيجي والإدارة الإستراتيجية"، الدار الجامعية شارع زكريا غنيم، الإسكندرية مصر، 2004، ص 325.

² صقور مجد، الصرن رعد، "الإدارة الإستراتيجية"، الجامعة الافتراضية السورية، 2018، ص 9.

الفرع الثاني: مفهوم الإستراتيجية المالية

يمكن إيجاد عدة تعاريف للإستراتيجية المالية نذكر منها:

التعريف الأول:

"تعرف الإستراتيجية المالية بأنها تلك التطبيقات المالية المرتبطة بإستراتيجية المؤسسة ووحدات الأعمال وهي توضح أن

الأفعال المالية تأتي منسجمة مع الخيارات الإستراتيجية في المستوى الأعلى، ولعل أهم ما تهدف إليه هو تعظيم القيمة

السوقية للمؤسسة من خلال استخدام الموارد المالية بطريقة تعزز الأداء وتحسن الوضع التنافسي للمؤسسة، وهو ما يمكن

تحقيقه باستناد على مجموعة من القرارات، فقد يتحقق ذلك من خلال القروض، التوسع الداخلي وغيرها".¹

التعريف الثاني:

"تعني اختيار معايير اتخاذ القرارات الإستراتيجية، وذلك لأنها تهدف لتوجيه بشكل بات، ولمدة طويلة نشاطات

وهياكل تنظيم المؤسسة. فعلى ضوءها يتم تحديد مستوى المبيعات والربح المراد بلوغهما، وذلك عن طريق تخصيص

الموارد المالية للمشروعات المختلفة، فهذه الإستراتيجية تعكس الأولويات والتوقعات الخاصة بالمؤسسة فيما يخص الحصول

على الأموال وعملية تخصيصها داخل المؤسسة، كما نقوم بتحديد الإطار العام الذي في حدوده يمكن اتخاذ أفضل القرارات

المالية التي ستساعد المؤسسة على تنفيذ إستراتيجيتها العامة، بالعمل على توفير التمويل اللازم بأقل تكلفة، مع تحقيق التوازن

بين الأصول والخصوم".²

"كما تهتم الإستراتيجية المالية بالمواضيع التالية":³

1- "وضع الخطة الإستراتيجية في مجال الاستثمار والتمويل وذلك لتحديد وتطوير الجوانب التالية: هيكل التمويل،

مصادر التمويل، استخدامات الأموال وتوزيع الأرباح."

2- "مراجعة الممارسات السابقة في كل من مجالي الاستثمار والتمويل وذلك بالتعرف على تاريخ المؤسسة واتخاذ

التدابير اللازمة لتجنب الثغرات وعدم تكرار الأخطاء السابقة ويتم ذلك من خلال:"

• "دراسات الجدوى ومطابقتها بالواقع العملي."

¹ مليكاوي ملود، "الإستراتيجية والتسيير المالي"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2018، ص31.

² شلاي عبد القادر، "محاضرة في الإستراتيجية والتخطيط المالي"، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج بالبويرة، السنة الجامعية 2016/2017،

ص13

³ مصطفى محمود أبوبكر، "المرجع في التفكير الاستراتيجي والإدارة الإستراتيجية"، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2004، ص 492

- "القرارات الاستثمارية وما ينتج عنها من نتائج ومقارنتها بالمستهدف منها."
 - العلاقات مع مصادر التمويل وما يربط بها من فرص وقيود وتهديدات والبدائل الإستراتيجية المتاحة للتعامل معها."
 - "نتائج الأعمال ومطابقتها بالمخطط والمستهدف، تحليل الانحرافات وتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف فيها."
 - "البدائل الاستثمارية المتوافرة أمام المؤسسة ومستوى الدراسات التي تم القيام بها لتقييم هذه البدائل ولتطويرها."
- 3- "تقييم الموقف الحالي للبيئة الداخلية في مجال الاستثمار والتمويل وهذا من خلال دراسة وتحليل:"
- "خصائص هيكل التمويل الحالي وما به من نقاط قوة وضعف وتأثير ذلك على البدائل الإستراتيجية في مجال الاستثمار والتمويل."
 - "العلاقات مع مصادر التمويل وما تتطلبه من رؤية إستراتيجية لتنميتها والاستفادة منها لتدعيم قرارات الاستثمار والتمويل."
 - "المركز المالي وما به من نقاط قوة وضعف وأثر ذلك على تحديد البدائل الإستراتيجية والاختيار من بينها."
 - "موقف السيولة وما يرتبط به من حالات العجز أو الفائض في التدفقات النقدية من حيث حجم وتوقيت دخول وخروج الأموال وإمكانية تحريكها وتأثير كل ذلك على تحديد البدائل الإستراتيجية والمفاضلة بينهما."
- 4- "تقييم الموقف الحالي للبيئة الخارجية في مجال الاستثمار وهو ما يتطلب دراسة وتحليل:"
- "خصائص وإمكانيات مصادر التمويل وما يرتبط بها من فرص يمكن استثمارها وتهديدات تتطلب كفاءة التعامل معها وتأثير ذلك على الخيارات الإستراتيجية أمام المؤسسة."
 - "مجالات الاستثمار التي توفرها البيئة الخارجية للمؤسسة ومدى قدرة هذه الأخيرة على التحرك داخل وبين هذه المجالات لتوظيف الفرص الاستثمارية فيها والتعامل مع القيود والتهديدات المرتبطة بها."
 - "المركز المالي وموقف السيولة لدى المنافسين وذلك على اعتبار أن هذا الجانب له تأثير قوي وواضح على القدرة المالية لدى المؤسسة، ونوع ومستوى استجابة مصادر التمويل لاحتياجات المؤسسة ومن ثم

فإن خصائص الموقف الاستثماري والمالي والمنافسين يعد ذو تأثير عميق على المؤسسة في تحديد

البدائل الإستراتيجية والاختيار بينهما."

5- "البدائل الإستراتيجية الوظيفية في مجال الاستثمار والتمويل: على ضوء نتائج التحليل في الخطوات الأربعة

السابقة وما انتهى إليه التحليل من حقائق يمكن أن يتم وضع عدد من الإستراتيجيات الوظيفية البديلة في كل من

مجال الاستثمار والتمويل تتضمن:

- "بدائل المقايضة بين الربحية والخاطر."
- "بدائل مصادر التمويل."
- بدائل مجالات الاستثمار وترتيب الأفكار الاستثمارية المطروحة."
- "بدائل استخدامات الأموال وتخصيص الموارد."
- "بدائل لسد العجز في السيولة وتوظيف الفرص المتاحة في هذا المجال."
- بدائل توزيع الأرباح وغيرها من المكاسب."

المطلب الثاني: أهداف الإستراتيجية المالية

تتمثل الإستراتيجية المالية في تحقيق عدة أهداف من بينها ¹:

1. " تعظيم قيمة المؤسسة: تتمثل القيمة الحالية للمؤسسة في قيمة الأرباح النقدية المتوقع الحصول عليها من قبل

حملة الأسهم وهي تمثل السعر السوقي للسهم مضروباً في عدد الأسهم، وهو ما يجعل هذه القيمة تتأثر بالعناصر

التالية:

- "العائد المتوقع عن السهم؛ حيث يؤدي ارتفاع العائد إلى زيادة تلقائية في قيمة السوقية وقيمة

المؤسسة".

- "الأرباح الموزعة على المساهمين؛ حيث سوف تؤدي زيادة نسبة التوزيع إلى زيادة تلقائية في قيمة

السهم وبالتالي زيادة القيمة السوقية في البورصة والعكس صحيح".

¹ مليكاوي ملود، "مرجع سبق ذكره"، ص36،35

- " سعر الخصم في السوق؛ إذ سيؤدي انخفاضه إلى زيادة تلقائية في قيمة السهم والقيمة السوقية للمؤسسة".
- "التوقيت الذي يحصل فيه المستثمرون على العائد، حيث سيؤدي قرب موعد الحصول عليه إلى زيادة في قيمة السهم وبالتالي زيادة القيمة السوقية للمؤسسة والعكس صحيح".
- "توقعات المستثمرين، حيث سيؤدي ارتفاعها إلى زيادة تلقائية في قيمة السهم والقيمة السوقية للمؤسسة".
- "مدى استخدام المؤسسة للرافعة المالية بشكل صحيح، حيث سوف يؤدي ارتفاع الدين في الظروف الاقتصادية الجيدة وانخفاضها في الظروف الاقتصادية السيئة إلى زيادة تلقائية في قيمة السهم، وبالتالي زيادة القيمة السوقية للمؤسسة".
- "إن تعظيم قيمة المؤسسة هو حسيطة القرارات المالية في كل من مجالي الاستثمار والتمويل، ويأتي تأثير هذه القرارات على قيمة المؤسسة من خلال تأثيرها على حجم العائد الذي يتوقع أن تحققه إضافة إلى ما ينتج عنها من مخاطر قد تتعرض لها المؤسسة".
- "ومن أجل تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة، هناك خمسة عوامل رئيسية ينبغي تسيرها بكفاءة وفعالية وهي:"¹
 - "تعظيم المردودية".
 - "تحقيق الأمثلية في هيكل الخصوم".
 - "تحقيق الأمثلية في هيكل الأصول".
 - "مراقبة الشراكة".
 - "مراقبة رأس المال".

2. السيولة: يتمحور مفهومها في:²

- "توافر الأموال عند الحاجة إليها مع إمكانية الحصول عليها بتكلفة معقولة لمواجهة الالتزامات عند استحقاقها".

¹ مليكاوي ملود، "مرجع سبق ذكره"، ص36

² مليكاوي ملود، "نفس مرجع سابق"، ص38

- "القدرة على تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة مع تقادي الخسائر المعتبرة".
- "يعطي للسيولة في المؤسسة على المدى القصير أهمية كبيرة بحيث أنه لا قيمة لمؤشرات الأداء الجيد إذ كان وجود المؤسسة مهددا بسبب نقص السيولة، ولعل أبرز ما يوفره عنصر السيولة من ميزات":
 - "تعزيز الثقة بالمؤسسة من قبل المقرضين والمتعاملين معها".
 - "تجنب تكلفة الأموال العالية إذ ما اضطرت المؤسسة للاقتراض".
 - "الوفاء بالالتزامات عند استحقاقها وتقادي خطر الإفلاس وفي ذلك تأمين لاستمرارية المؤسسة".
 - "مواجهة الانحرافات غير المتوقعة في التدفقات النقدية".
 - "مواجهة متطلبات الإنتاج التشغيلي".
 - "القدرة على استغلال الفرص والمرونة في الاختيار لأن توفر السيولة لدى المؤسسة يمكنها من البحث عن المصدر الأفضل عندما ترغب في الحصول عليه دون أن تكون مقيدة بمصدر معين".

3. الربحية:

"إن الربحية هي الهدف الأساسي لجميع المؤسسات، وهي بالتالي أمر ضروري لاستمرارها وبقائها وغاية يتطلع إليها المستثمرون ومؤشرا يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المؤسسة، وهي أيضا أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في الاستخدام الموارد الموجودة بحوزتها، لذا نجد أن جهدا كبيرا من الإدارة المالية في المؤسسة يوجه نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بهدف تحقي أفضل عائد ممكن لأصحابها لا تقل قيمته عن العائد الممكن تحقيقه على الاستثمارات البديلة التي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطرة، وتعمل الإدارة على تحقيق هدفها في الربحية من خلال قرارات الاستثمار والتمويل".¹

¹ مليكاوي ملود، "مرجع سبق نكره"، ص38

المطلب الثالث: مجالات الإستراتيجية المالية

تهتم الإستراتيجية المالية بعدة مجالات متمثلة في:

1. "تقييم الموقف الحالي للبيئة الداخلية في مجال الاستثمار والتمويل وهذا من خلال:"¹

- "دراسة وتحليل خصائص هيكل التمويل الحالي وما به من نقاط قوة وضعف وتأثير ذلك على البدائل الإستراتيجية في مجال الاستثمار والتمويل".

- "دراسة وتحليل العلاقات مع مصادر التمويل وما تتطلبه من رؤية إستراتيجية لتنميتها والاستفادة منها لتدعيم قرارات الاستثمار والتمويل".

- "دراسة وتحليل المركز المالي وما به من نقاط قوة وضعف وأثر ذلك على تحديد البدائل الإستراتيجية والاختيار من بينها".

- "دراسة وتحليل موقف السيولة وما يترتب به من حالات العجز أو الفائض في التدفقات النقدية منت حيث حجم وتوقيت دخول وخروج الأموال وتأثير ذلك على تحديد البدائل الإستراتيجية والمفاضلة بينهما".

2. "تقييم الموقف الحالي للبيئة الخارجية في مجال الاستثمار وهو ما يتطلب:"²

- "دراسة وتحليل الخصائص وإمكانيات مصادر التمويل وما يترتب بها من فرص استثمارها وتهديدات تتطلب كفاءة التعامل معها وتأثير ذلك على الخيارات الإستراتيجية أمام المؤسسة".

- "دراسة وتحليل مجالات الاستثمار التي توفرها البيئة الخارجية للمؤسسة ومدى قدرة هذه الأخيرة على التحرك داخل وبين هذه المجالات لتوظيف هذه الفرص الاستثمارية فيها، والتعامل مع القيود والتهديدات المرتبطة بها".

- "دراسة وتحليل المركز المالي وموقف السيولة لدى المنافسين وذلك على اعتبار أن الجانب له تأثير قوي وواضح على القدرة المالية لدى المؤسسة ونوع ومستوى استجابة مصادر التمويل لاحتياجات

¹ ملكاوي ميلود، "نفس المرجع السابق"، ص39

² مليكاوي ملود، "مرجع سبق ذكره"، ص40

المؤسسة، ومن ثم فإن خصائص الموقف الاستثماري والمالي للمنافسين يعد ذو تأثير عميق على

المؤسسة في تحديد البدائل الإستراتيجية والاختيار بينها.

- توفير الهيئة، ونقصد بها التهيئة الفنية والذهنية والإدارية لتوصيف وتطوير الجوانب الرئيسية التالية:

✓ "هيكل التمويل".

✓ "مصادر التمويل".

✓ "استخدامات الأموال وتوزيع الأرباح".

3. البدائل الإستراتيجية الوظيفية في مجال الاستثمار والتمويل:¹

"على ضوء نتائج التحليل في الخطوات الثلاثة السابقة وما انتهى إليه التحليل من حقائق يمكن أن

يتم وضع عدد من الإستراتيجيات الوظيفية البديلة في كل مجال الاستثمار والتمويل تتضمن:"

- "بدائل المقايضة بين الربحية والمخاطر".

- "بدائل مصادر التمويل".

- "بدائل مجالات الاستثمار وترتيب الأفكار الاستثمارية المطروحة".

- "بدائل استخدامات الأموال وتخصيص الموارد".

- " بدائل لسد العجز في السيولة وتوظيف الفرص المتاحة في هذا المجال".

- "بدائل وتوزيع الأرباح وغيرها من المكاسب".

¹ مليكاوي ملود، "نفس المرجع السابق"، ص45

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل مختلف المفاهيم الأساسية للتحليل المالي والتي تعرفنا به وتقدم لنا نظرة شاملة عنه، كما قمنا بعرض المفاهيم الأساسية للإستراتيجية المالية على وجه الخصوص، فمن خلال ما سبق نرى أن المؤسسات تصب اهتمامها نحو التحليل المالي، والذي أصبح أداة مهمة فيها تلجأ إليه لمعرفة وضعيتها ومكانتها وما يحدث من تغيرات مالية في المؤسسة سنة بعد سنة، وكذا لمعرفة نقاط قوتها من أجل توسيعها وضمان بقائها وأيضا نقاط ضعفها من أجل معرفة أسبابها ومعالجتها، وللوصول لهذا فإن التحليل المالي يتبع خطوات متتالية ومتابعة تضمن له الوصول للنتائج المرغوبة من أجل اتخاذ القرارات اللازمة وأيضا إتباع الإستراتيجية الملائمة.

الفصل الثاني:

تحليل القوائم المالية بواسطة النسب
والمؤشرات المالية

تمهيد:

إن التحليل المالي يعد أداة هامة في المؤسسة من حيث إعطاءه النتائج حول وضعية المؤسسة، بحث يقوم المحلل المالي بجمع جملة أو مجموعة من البيانات التي تساعد في القيام بالتحليل الأمثل والمطلوب وبذلك الوصول للأهداف المنشودة، حيث أن المؤسسة بدورها تتمتع بمجموعة واسعة من البيانات أو القوائم المالية التي تعتبر ركائز في التحليل والتي تتمثل أبرزها في الميزانية المالية وكذا جدول حسابات النتائج.

ومن خلال كل من الميزانية وجدول حسابات النتائج يتم التحليل بناء على مؤشرات التوازن وأيضاً النسب المالية التي تتناسب مع ما يراد دراسته عن وضع المؤسسة.

كما وفي ظل وجود تنافسية فإن المؤسسة تلجأ للتحليل عن طريق نماذج تساعد في ذلك ومن أبرزها نموذج بوسطن، والتي تقوم بإظهار مكان المؤسسة في السوق.

ووصولاً لهذه المعلومات بشكل أوسع وأشمل، سنقوم بالتطرق في هذا الفصل لما تم عرضه في التمهيد وذلك من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث هي كالتالي:

- ✓ المبحث الأول: الميزانية المالية وتحليلها.
- ✓ المبحث الثاني: دراسة جدول حسابات النتائج والمردودية
- ✓ المبحث الثالث: ماهية مصفوفة بوسطن الاستشارية.

المبحث الأول: الميزانية المالية وتحليلها بواسطة مؤشرات التوازن والنسب

تتعدد القوائم المالية للمؤسسة وقد يكون أبرزها الميزانية المالية، والتي تعد عنصرا أساسيا يعتمد عليها التحليل المالي في عملياته، وهو ما سنقوم بعرضه في هذا المبحث

المطلب الأول: مفهوم الميزانية المالية وشكلها

تعتبر الميزانية المالية واحدة من أهم القوائم المالية فهي لها ميزاتها الخاصة وشكلها المميز.

الفرع الأول: مفهوم الميزانية

يمكن إيجاد عدة تعريفات للميزانية المالية، نذكر منها ما يلي:

التعريف الأول:

➤ "تعرف الميزانية بأنها كشف بالموجودات والالتزامات وحق صاحب المشروع بتاريخ معين للتعرف على

الوضع المالي أو المركز المالي للمشروع".¹

التعريف الثاني:

➤ "هي من وجهة نظر المسير وظيفية لأن بنودها صنف حسب ارتباطها بمصدرها ووجهتها الوظيفية، تكمن

أهميتها في إبراز الكيفية التي يتم بها تمويل الاستخدامات الاستغلال".²

تعريف الثالث:

➤ "الميزانية عبارة عن قائمة أو كشف تتكون من جزئين رئيسيين متساويين في القيمة، تضم الجزء الأول

منها الأصول (الاستخدامات) وتسمى باسمها، والجزء الثاني يضم الخصوم (مصادر التمويل) وتسمى

باسمها، وهي ملخص مبوب لأرصدة المدينة والدائنة للحسابات الأستاذ الحقيقية، بالإضافة لرصيد صافي

الأرباح أو صافي الخسارة".³

¹ لعداسي أحمد محمد، "مرجع سبق ذكره"، ص30.

² نجار حياة، "محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية"، مطبوعة مخصصة لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص تدبير الموارد البشرية، قسم علوم التدبير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التدبير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، السنة الجامعية 2015/2016، ص29.

³ الحياي وليد ناجي، "أصول المحاسبة المالية"، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص304.

الفصل الثاني: تحليل القوائم المالية بواسطة النسب والمؤشرات المالية

الفرع الثاني: شكل الميزانية المالية

يظهر شكل الميزانية المالية كما يلي:

جدول رقم (1): شكل الميزانية المالية

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول غير الجارية		رؤوس الأموال الخاصة	
التبittات المعنوية		رأس المال الصادر	
فارق الاقتناء		العلاوات المرتبطة برأسمال الشركة	
التبittات العينية		فارق إعادة التقييم	
أراضي		الاحتياطات	
مباني		رأس المال المكتتب غير المستعان به	
تبittات مادية أخرى		نتيجة السنة المالية	
تبittات ممنوح امتيازها			
التبittات المالية			
سندات موضوعة موضع معادلة			
مساهمات أخرى وحسابات دائنة			
سندات أخرى مثبتة			
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية			
مجموع الأصول غير الجارية		مجموع رؤوس الأموال الخاصة.	

الأصول الجارية	الخصوم غير الجارية
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	قروض وديون مالية
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة	ضرائب مؤجلة
الزبائن	ديون أخرى غير جارية
المدينون الآخرون	مؤونات الأعباء
حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة	
الموجودات وما شابهها	
الأموال الموظفة الأصول المالية الجارية	
الأخرى الخزينة	
مجموع الأصول الجارية	مجموع الخصوم غير الجارية
	الخصوم الجارية
	موردون وحسابات ملحقه
	ضرائب
	ديون أخرى
	خزينة سالبة
	مجموع الخصوم الجارية
مجموع الأصول	مجموع الخصوم

المصدر: بلعادي عمار، "محاضرة لدراسة وتحليل الميزانية"، ص2

المطلب الثاني: مؤشرات التوازن المالي

تتمثل فيما يلي:

1) مفهوم رأس المال العامل FRNG :¹

" يمثل رأس المال العامل مجموع الأموال المستثمرة في الأصول المتداولة ويطلق عليه أيضا رأس المال التشغيلي، أو رأس المال الدائر، أما صافي رأس المال العامل فيعني الأصول المتداولة ولذلك فإن تحديد صافي رأس المال العامل ينبغي له الاهتمام بالعناصر المكونة لكل من هاتين الجانبين ومكونات كل منها وطبيعته وقدرته على التحول السريع إلى النقدية، كما أنه يأخذ باعتبار جميع السياسات التي تتبعها المنشأة في سياسة المدينون والديون المشكوك في تحصيلها و المبيعات النقدية والأجلة والمشتريات النقدية والأجلة وسياسة التحصيل وسياسة الاحتفاظ بالتخزين وغيرها من السياسات المؤثرة في تكوين عناصر الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة."

"إن رأس المال العامل الصافي يعني علميا ذلك الجز من الأصول المتداولة الممول بأموال دائمة ، لأن قاعدة التوازن المالي تعني التوازن بين أجال استحقاق الخصوم ودرجة سيولة الأصول، وعلميا فإنه لا يوجد من يضمن تحقيق هذه القاعدة بشكل دائم وذلك بسبب التغيرات التي تحدث في عناصر الأصول المتداولة مثل:"

✓ "تدني أسعار المخزون."

✓ "عدم إمكانية تحصيل بعض المدينين."

✓ "انخفاض الأسعار الأوراق المالية."

✓ "عدم تحصيل بعض أوراق القبض."

❖ العوامل المؤثرة في حجم رأس المال العامل الصافي:

يؤثر على حجم رأس المال العامل الصافي عدة عوامل منها:²

- "طبيعة الإنتاج: فكلما كانت دورة الإنتاج طويلة كانت الحاجة إلى رأس مال عامل أكبر وبالتالي فإن الوحدات الصناعية تحتاج إلى رأس مال عامل أكبر من الوحدات التجارية وفي الصناعات الثقيلة أكبر من الصناعات التحويلية والغذائية وهكذا."

¹ شاكر محمد د منير، "التحليل المالي مدخل صناعة القرارات"، دار وائل للنشر، ط2، عمان الأردن، 2005، ص114

² شاكر محمد منير، "نفس المرجع السابق"، ص115

- "طبيعة المواد الأولية المستخدمة: هل أن المواد الضرورية للإنتاج متوفرة في الأسواق بشكل دائم وبالتالي لا يوجد ضرورة لشراء كميات كبيرة منها وتخزينها أو أنها موسمية يجب شراءها عند موسمها وتخزينها كالأقطان مثلاً."
- طبيعة العملية التسويقية: هل تسوق المنتجات بسرعة بمعنى ارتفاع معدل دوران المبيعات وهذا يعني انخفاض حجم رأس مال العامل والعكس صحيح."
- طبيعة الائتمان والتحصيل: هل تحصل الوحدة على فترة ائتمان من الدائنين كما تعطى هي لمدينها فترة ائتمان للسداد؟ ذلك أنه كلما كانت فترة الائتمان الممنوحة للمدينين أقل من الفترة التي تحصل عليها الوحدة كلما كانت الحاجة إلى حجم رأس المال العامل أقل والعكس صحيح."

❖ التغيرات في صافي رأس المال العامل الصافي وأسبابها:

"يتغير حجم رأس المال العامل الصافي بين فترة وأخرى ويكون التغير أحياناً بالزيادة وأحياناً بالنقص ولا بد من لإدارة الوحدة من دراسة هذه المتغيرات ومعرفة أسبابها وذلك من أجل رسم خططها وسياساتها المستقبلية".¹

1. أسباب نقص رأس المال العامل الصافي:

- تتمثل أسباب نقص رأس المال فيما يلي:
- "النقص في الأموال الدائمة (تخفيض رأس المال، تسديد الديون طويلة الأجل، توزيع جزء من الاحتياطات)."
- "الاستثمار في أصول ثابتة جديدة غير ممول من أموال دائمة جديدة."
- "الخسائر المتحققة لأنها تؤدي إلى نقص الأموال الخاصة."

2. أسباب زيادة رأس المال العامل الصافي:

- تتمثل هذه الأسباب فيما يلي:
- "الزيادة في الأموال الدائمة (زيادة رأس المال، الحصول على ديون طويلة الأجل، تكوين الاحتياطات)."
- "التخلي عن بعض الأصول الثابتة بالبيع."
- "الأرباح المتحققة وغير موزعة."
- "مخصصات الأصول الثابتة."

كيفية حساب رأس المال العامل:

يمكن حسابه وفق العلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{إجمالي الأصول المتداولة} - \text{إجمالي الخصوم المتداولة}$$

¹ شاعر محمد منير "مرجع سبق نكره"، ص 116-117

(2) احتياجات رأس المال العامل BFR:

" يمكن تعريف الاحتياجات في رأس المال العامل على أنها رأس المال العامل الأمثل، أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول الجارية، والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري، تظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول الجارية مع الموارد المالية قصيرة الأجل. " ويمكن حساب الاحتياجات بالعلاقة التالية:

$$إ ر م ع = (الأصول الجارية - النقدية) - (الخصوم الجارية - السلفات المصرفية)$$

" تم استبعاد النقدية لأنها لا تعتبر من احتياجات الدورة، كما أن السلفات المصرفية عبارة عن ديون سائلة مدتها قصيرة جداً ولا تدخل ضمن موارد الدورة، لأنها تفترض غالباً في نهاية الدورة للتسوية.¹

الخزينة الصافية TN

مفهوم الخزينة:

"الخزينة الصافية هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية. أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فوراً. إنا الخزينة الصافية على درجة كبيرة من الأهمية، لأنها تعتبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي بالمؤسسة، وتحسب عن طريق صافي القيم الجاهزة أو عن طريق الفرق بين رأس المال العامل والاحتياجات في رأس المال العامل. " ويتم حسابها وفق ما يلي:

$$خ ص = القيم الجاهزة - السلفات المصرفية$$

أو كما يلي:

$$خ ص = ر م ع - إ ر م ع$$

حالات الخزينة:

1. "خزينة معدومة" $ر م ع = إ ر م ع$ التوازن المالي $\leftarrow$ محقق لكن في حده الأدنى
2. "خزينة موجبة" $ر م ع < إ ر م ع$ توازن مالي معتبر، ويمكن للمؤسسة القيام باستثمارات إضافية.

¹ خنفري خيضر، "التحليل المالي وفق منظور سيولة الإستحقاق"، تخصص إدارة مالية، السنة الثالثة ليسانس، قسم علوم التسيير، جامعة محمد بوقرة بومرداس، السنة الجامعية 2021-2022، ص 29

3. "خزينة سالبية" $\leftarrow$ ر م ع $\leftarrow$ إ ر م ع $\leftarrow$ رأس المال العامل غير كافي لتمويل الاحتياجات، مما يعكس حالة لا توازن المالي التي قد تؤدي إلى الإفلاس المؤسسة، تنشأ هذه الحالة نتيجة عوامل داخلية كسوء استخدام الموارد المتاحة أو لعوامل خارجية كمرحلة الركود الاقتصادي أو للسببين معا. وتتم عملية إعادة التوازن عن طريق ترشيد استخدام الموارد، أو جلب مبلغا إضافيا من الأموال الدائمة يمثل مبلغ العجز، غير أن هذه الحالة عادية بالنسبة للمؤسسات التجارية، أين يكون التسديد نقدا ومستويات المخزون منخفضة جدا.¹

المطلب الثالث: النسب المالية

تعريف النسب المالية:

"يعتبر التحليل المالي باستخدام أسلوب النسب المالية Financial ratios من الأنواع الرئيسية والمهمة في التحليل الحسابات الختامية."

"ويقصد بالنسبة المالية، إيجاد علاقة حسابية بين بسط ومقام يمثل منها فقرة أو مجموعة من الحسابات الختامية (الميزانية العمومية وقائمة الدخل) فأرقام المطلقة التي ترد في الحسابات الختامية قد لا تعني شيئا ولا تقصح بوضوح عن الوضع المالي وتشكل الأداء في المنشأة الأعمال، مما يستدعي ربطها بعضها مع البعض الآخر بشكل نسبي، للحصول على نتائج ذات مضمون محدد يفيد في عملية تقييم الأداء وقد يفسر حالة من الحالات القرار المتخذ في المنشأة."

"ومن الضروري التأكيد على هذه النسب هي ليست الغاية في التحليل المالي، وإنما هي في الواقع مؤشرات وتصورات تعطي الوضوح والأجوبة لكثير من التساؤلات المتعلقة بتقييم الأداء بشكل عام والأداء الاستراتيجي منه بشكل خاص، وكذلك تقييم الوضع المالي والنقدي للمنشأة، والأهم في ذلك هو اكتساب النسب المالية أهمية متزايدة بعد أن أصبحت من المؤشرات المهمة التي تلجأ إليها الإدارة ويركن إليها المحلل المالي لغرض التنبؤ بحالات الفشل failure التي قد تتعرض لها منشآت الأعمال والتي قد يقودوها إلى التصفية."

"ورغم سهولة حساب النسب المالية ومن أنها لا تتطلب من المحلل لمالي إلا قدرا محدودا من الخبرة المهارات والمعرفة بقرارات الحسابات الختامية إلا إن تفسير نتائجها يتصف بالصعوبة مما يقتضي من المحلل المالي للإدراك الجوهري لطبيعة العلاقة بين مكونات هذه النسبة من جهة والاقتصاد والسوق والقطاع الذي تنتمي إليه المنشأة المعنية والتغيرات التي تحصل فيها من جهة ثانية."

"ومن المفروض أن يقوم المحلل المالي بحساب مجموعة من هذه النسب تتلاءم بطبيعة الغرض المراد التقييم المطلوب من الإدارة والمشاكل الرئيسية التي تواجه الإدارة، وكثيرا ما تؤدي دراسة عدد من النسب المرتبطة بمشكلة معينة، أو مخصصة لتقييم محدد إلى اكتشاف النسب المالية الجديدة تفيد عملية التحليل المالي."

والنسب المالية كثيرة العدد وقد يؤدي تحليل حالة ما إلى اكتشاف النسب المالية الجديدة، حيث يسهل الحصول عليها، والمشاع في الكتب التحليل المالي هو وجود مجموعة من النسب المالية تجمع حسب المجال الذي تشق منه أو تحدد حسب الغرض الذي تحسب من أجله.²

وهناك عدد كبير من النسب المالية لذا سنكتفي بذكر ما يلي:

¹ خنصري خيضر، "مرجع سبق ذكره"، ص 29.

² الزبيدي حمزة محمود، "مرجع سبق ذكره"، ص 63-64.

أولاً: نسبة السيولة: "تلجأ المؤسسات والبنوك والدائنون لمثل هذا التحليل كما يلجأ إليه أصحاب الديون الطويلة الأجل للاطمئنان على قدرة المقترض من تسديد فوائد الديون المترتبة على القروض الممنوحة له."

1. نسبة التداول:

"وهي من أكثر نسب السيولة استخداماً، وتسمى بنسبة الصافي رأس المال العامل الصافي، ويتم من خلال هذه النسبة الربط بين الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة، حيث يتم السداد الثانية من الأولى وتأخذ الصيغة التالية:"

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

- "وتتكون الأصول المتداولة من النقدية وتلك الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال فترة مالية واحدة مثل الاستثمارات القصيرة الأجل، الذمم المدنية، المخزون، والمدفوعات مقدماً."
- "أما الالتزامات المتداولة فتتكون من المستحقات والديون التي يتوجب على المنشأة أن تقوم بسدادها خلال نفس فترة مالية لذا فإنها تتكون من: الدائنون، أوراق الدفع، المستحقات الدفع، القروض قصيرة الأجل."

"ويقوم المحلل المالي عادة بالحكم على مؤشرات هذه النسبة من خلال مقارنتها بالمعيار النمطي المتعارف عليه وهو (2:1)، حيث يشير المعيار إلى ضرورة أن تحتفظ المنشأة بدينارين على الأقل من الأصول المتداولة لكل دينار واحد من الالتزامات، وهو ما يساعد المنشأة على سداد الديون في المدى القصير دون أن تتأثر الأنشطة المختلفة فيها بهذا السداد، هذا طبعاً مع الأخذ بالاعتبار أن الأصول المتداولة لا تتمتع بنفس الدرجة من السيولة، إلا أنه يجب الإشارة إلى ارتفاع نسبة التداول بشكل كبير لا يعني بالضرورة مؤشراً إيجابياً بل قد يعني العكس أو قد يعني تكديس الأموال وعدم قدرة المنشأة على استثمارها بشكل صحيح، كما أن انخفاض مؤشراً سلبياً بالضرورة، إذ كانت الأصول المتداولة للمنشأة تتمتع في معظمها بدرجة عالية من السيولة."

ولعل مما سبق يمكن أن نبين نقاط الضعف الموجودة في نسبة التداول، حيث ترصد النسبة كمياً ما يتوفر من الأصول المتداولة، ويتم تجاهل تركيبة هذه الأصول وتفاوت درجة سيولتها. لذا فإنه ينصح بدعم المؤشرات الناتجة عن نسبة التداول بمؤشرات أخرى كنسب السيولة السريعة والنقدية.¹

2. نسبة السيولة السريعة:

"هي النسبة التي تربط بين الأصول المتداولة الشديدة السيولة، الالتزامات المتداولة، حيث تأخذ هذه النسبة بالاعتبار التفاوت في درجات السيولة لأصول المتداولة، وهو ما تجاهلته نسبة التداول، حيث درجة سيولة النقدية والاستثمارات لا يمكن مقارنتها بدرجة سيولة المخزون، لذا فإن الأصول هنا صنفت لنوعين:"

النوع الأول:

"أصول سريعة السيولة وتتميز هذه الأصول بـ 'مكانية تحويلها إلى نقد بشكل سريع ومناسب وبدون حدوث خسائر نسبية في قيمتها عند التحويل'."

¹ خنفر مؤيد راضي، "تحليل القوائم المالية"، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان الأردن، 2006، ص130.

النوع الثاني:

"من تلك الأصول البطيئة في تحولها إلى نقد وهي الأصول التي تحتاج إلى فترة غير قصيرة لتتحول إلى نقد، وقد تتعرض لخسائر هامة في قيمتها إذ لم تأخذ الوقت الكافي لتسبيلها وتحويلها إلى نقد."

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة - المخزون - المدفوعات مقدما}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

"ويحكم على هذه مؤشرات هذه بالنسبة من خلال المعيار النمطي (1:1)، حيث يفترض المعيار ضرورة أن يتوفر على الأقل دينار واحد من الأصول السريعة دون اللجوء للمخزون لتغطية كل دينار من الالتزامات المتداولة، دون أن تتأثر الأنشطة التشغيلية والاعتيادية في المنشأة بذلك السداد."

"كما هو الحال في نسبة التداول فإن تحقيق المعيار النمطي لهذه النسبة لا يعني بالضرورة مؤشرا جيدا على سيولة المنشأة حيث يمكن أن تتعرض عملية تحويل بعض الأصول السريعة (كالمدينون وأوراق القبض) إلى نقد لإشكالات معينة مثل كون هذه الذمم غير جيدة أو مشكوكا فيها، وفي نفس المجال ف، انخفاض النسبة عن المعيار النمطي قد لا يعني بالضرورة ضعف السيولة في المنشأة، حيث الإدارة الفاعلة للمخزون وطبيعته قد تمكن المنشأة من تحقيق سيولة عالية للمشروع، وبالرغم من نقاط الضعف الموجودة في نسبة السيولة السريعة فإنها تظل مقياسا أفضل للحكم على السيولة من نسبة التداول".¹

3. نسبة النقدية:

"تدرس هذه النسبة مقدار ما يتوفر من النقدية و ما هو في حكمها (كالاستثمارات في الأوراق المالية) لسداد الالتزامات المتداولة، ويمكن احتسابها من خلال الصيغة التالية:"

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{\text{نقدية + الاستثمارات في أوراق مالية}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

"ونتيجة لذلك فقد اعتبرت نسبة النقدية أكثر نسب السيولة تخفضا، ويلجأ إليها المحلل المالي عندما يتوفر لديه معلومات عن صعوبة تحويل الأصول السريعة الأخرى والمخزون إلى نقد، أو رهن المنشأة مثلا لزمها المدينة أو مخزونها، ويجب الإشارة هنا إلى أن المحللين الماليين لا يعتمدون بشكل أساسي على المنشآت الاحتفاظ بكميات كبيرة من النقدية وما يعادلها لتغطية الالتزامات المتداولة كما لا يتوقعون أن يكون الاعتماد محصورا على النقدية دون غيرها من الأصول المتداولة في سداد تلك الالتزامات."

"إن الحصول على نسبة نقدية عالية يكون مؤشرا على احتفاظ المنشأة بسيولة ونقدية عالية، ولكن ارتفاع هذه النسبة بشكل كبير قد يعطي مؤشرا على فشل هذه المنشأة في استغلال أموالها استثمارا في أوجه الاستثمار المختلفة بدالا من تكديسها في المنشأة دون استخدام".²

¹ خنفر مؤيد راضي، "مرجع سبق ذكره"، ص 131.

² خنفر مؤيد راضي، "نفس المرجع السابق"، ص 132

ثانياً: نسب الربحية:

- " في تحليل الربحية يتم التركيز على مجموعتين من نسب الربحية هما:¹
- "مجموعة النسب التي تربط الأرباح بالمبيعات لتعبر عن مدى قدرة نشاط البيع على توليد الأرباح وتتل المجموعة من النسب المالية التالية:"

$$\text{حافة مجمل الربح} = \frac{\text{مجمل الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$$

ويتم حساب حافة ربح التشغيل كما يلي:

$$\text{حافة ربح التشغيل} = \frac{\text{ربح التشغيل قبل والفوائد الضرائب}}{\text{صافي المبيعات}}$$

- "تستخدم النسب أعلاه لقياس مدى قدرة المنشأة على مواجهة الظروف الصعبة التي قد تنشأ إما عن هبوط السعر السوقي للمنتج، أو ارتفاع نفقات تصنيع المنتج، أو هبوط حجم المبيعات".
- "مجموعة نسب التي تربط الأرباح بالأموال المستثمرة في المنشأة بقصد تمويل موجوداتها وسواء كان مصدر هذه الأموال من المساهمين أو من الاقتراض أو من الاثنين معا".
- وتتمثل في :

$$\text{العائد على الموجودات} = \frac{\text{ربح التشغيل}}{\text{جملة الموجودات}}$$

ثالثاً: نسب الهيكلية

"تهتم هذه النسب بتحليل قدرة المنشآت على سداد الديون في الأجل الطويل، وتهتم بها الأطراف التي تقوم بمنح القروض الطويلة الأجل مثل أصحاب السندات والمؤسسات المالية. كما يهتم المساهمون أيضاً بهذا التحليل لما لسداد الديون الطويلة الأجل من أثر على مصالحهم في المنشآت".

و يحتوي هذا التحليل على نسب التالية:

1. نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول:

"وتعرف هذه النسبة أيضاً بنسبة المديونية، ويقوم من خلالها المحلل المالي بدراسة مدى مساهمة الالتزامات في تمويل امتلاك الأصول".

ويمكن حساب هذه النسبة عن طريق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{مجموع الالتزامات}}{\text{مجموع الأصول}}$$

¹ مطر محمد ، "الاتجاهات الحديثة في تحليل المالي والإئتماني"، دار وائل للنشر ، ط2، 2006، ص33

" حيث مجموع الالتزامات يضم كل أنواع الالتزامات القصيرة منها والطويلة الأجل، كما تضم الأصول: الأصول المتداولة والثابتة. وتعتبر هذه النسبة من مؤشرات الرفع المالي في المنشآت حيث يتم من خلالها تباين نسبة الأصول الممولة من القروض ويمكن الاستنتاج بأن نسبة هذه الأصول عالية إذ حصلنا على مؤشر مرتفع لهذه النسبة لذا فإن المنشآت التي تحقق مثل هذه المؤشرات، لا بد أن يكون وضعها المالي غير جيد وقدرتها على السداد الديون في الأجل الطويل ضعيفة، وهو ما يجعل المقرضين.¹

2. نسبة المديونية:

"تحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{الديون طويلة الأجل}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100$$

"تظهر هذه النسبة العلاقة بين الديون طويلة الأجل والأموال الخاصة وكلما كانت هذه النسبة منخفضة كان وضع المنشأة المالي أفضل وإذا تجاوزت الواحد فإن ذلك يعني أن الديون طويلة الأجل أكبر من الأموال الخاصة وهذا وضع خطير على المنشأة والأفضل أن لا تزيد هذه النسبة عن 50%.²

3. نسبة تمويل الأصول الثابتة:

"وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة تمويل الأصول الثابتة} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{صافي الأصول الثابتة}} \times 100$$

"الأموال الدائمة تضم الأموال الخاصة (رأس المال + الاحتياطات + الأرباح المحتجزة) + الديون طويلة الأجل وتعود هذه النسبة إلى فلسفة التوازن المالي التي ذكرناها سابقا والقائلة بضرورة تمويل الأصول الثابتة بمول بديون قصيرة الأجل وهذا مؤشر سلبي وخطير عن المنشأة، أما إذ كانت النسبة تساوي الواحد فهذا يعني أن كل الأصول الثابتة ممولة تماما من الأموال الدائمة وبالتالي لا يوجد ما يسمى برأس المال العامل الصافي في المنشأة وهذا مؤشر سلبي أيضا، أما إذ كانت النسبة أكبر من الواحد فهذا يشير إلى رأس المال العامل الصافي بشكل نسبة.³

4. نسبة تمويل الأصول المتداولة:

"تحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة تمويل الأصول المتداولة} = \frac{\text{الخصوم المتداولة}}{\text{الأصول المتداولة}} \times 100$$

¹ مطر محمد، "مرجع سبق ذكره"، ص33

² شاكر محمد منير، "مرجع سبق ذكره"، ص59.

³ شاكر محمد منير، "نفس المرجع السابق"، ص60.

"وبالعودة إلى قاعدة التوازن المالي نقول أن مصدر تمويل الأصول المتداولة هو الخصوم المتداولة ورأس المال العامل الصافي وانخفاض هذه النسبة يعني ارتفاع رأس المال العامل الصافي والعكس صحيح".
"وارتفاع هذه النسبة عن الواحد يعتبر مؤشرا سلبيا لأن ذلك يعني أن جزء من الأصول الثابتة ممول بديون قصيرة الأجل وهذا غير مقبول".¹

رابعاً: نسب النشاط

"تقيس نسب النشاط مدى فاعلية المشروع في استخدام الموارد المتوفرة لديه وتتضمن جميع هذه النسب المقارنة بين مستوى المبيعات من ناحية والاستثمار في الأصول المختلفة من ناحية أخرى. وتفترض هذه النسب ضرورة وجود توازن مناسب بين المبيعات وبين حساب الأصول المختلفة مثل المخزون والذمم والأصول الثابتة".

1. معدل دوران المخزون:

ويتم حساب هذه النسبة عن طريق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{المخزون}}$$

"ومن هنا يتضح أن هذه النسبة مرضية بالمقارنة بمتوسطات الصناعة حيث أن الشركة لا تحتفظ بمخزون لا داعي له. وتدعم هذه النسبة الثقة في نسبة التداول. والواقع أن هذا المعدل لو كان منخفضاً فإن ذلك قد يعني أن المشروع يحتفظ بمخزون من بضاعة راكدة وغير مطلوبة مما يؤدي إلى ظهور مشكلة أخرى في التحليل المالي حيث أن زيادة رقم المخزون يؤدي إلى زيادة رقم الأصول المتداولة وهو المؤشر العام لدرجة السيولة المشروع".
"ومن ناحية أخرى فإذا كان هذا المعدل مرتفعاً بصورة غير طبيعية عن متوسط معدل الصناعة، فإن ذلك قد يكون معناه أن الشركة تفقد كثيراً من فرص البيع نتيجة العجز في كمية المخزون، وتتضمن الآثار السيئة لهذا المعدل انخفاض قيمة المبيعات الذي ينعكس بعد ذلك على الأصول الثابتة في صورة استخدام غير أمثل".

ويواجه المحلل نوعين من المشكلات عند حساب وتحليل معدل دوران المخزون

"يحدد رقم المبيعات المستخدم في النسبة على أساس سعر البيع في حين أن رقم المخزون يتم تحديده على أساس التكلفة. وعمل كل فإن تحليل النسب المالية يستند بصورة أساسية على إجراء المقارنات، كما أنه ليست هناك قواعد قاطعة تحدد كيفية حساب أي نسبة فأمر إذن متوقف على كيفية حساب متوسط نسبة الصناعة وكذلك على طريقة التي تم بها حساب النسبة في الشركات في السنوات السابقة. وقد جرت العادة في الفترة الأخيرة على استخدام رقم المبيعات في نسب الصناعة المنشورة".

- "يلاحظ أن رقم المبيعات هو رقم مجمع للعام كله، في حين أن رقم المخزون يمثل التكلفة في نقطة زمنية واحدة. ولهذا السبب يفضل عادة استخدام متوسط المخزون، ويتم ذلك بإضافة مخزون أول المدة إلى مخزون آخر المدة وقسمة الناتج على 2 وتزداد أهمية استخدام المتوسط في حالة المشروعات التي تتميز بطبيعة موسمية في نشاطها أو التي تتعرض لتقلبات حادة في مبيعاتها خلال العام".²

¹ شاكر محمد منير، "مرجع سبق ذكره"، ص31

² النجار عبد العزيز، "أساسيات الإدارة المالية"، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2004، ص63

2. معدل دوران الأصول الثابتة:

"يتم حساب هذا المعدل بقسمة قيمة المبيعات على مجموع الأصول الثابتة.

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

"ومن مقارنة نسبة الشركة بمتوسط نسبة الصناعة يتضح قصور الشركة في استخدام أصولها الثابتة. وعلى هذا الأساس فلا بد من الحذر في الموافقة على أي اتفاق رأسمالي جديد يطلبه رجال إدارة الإنتاج."

"ولا بد من ذكر نقطة في غاية الأهمية في هذا المجال: في حالة قيام مشروع باستئجار مباني المصنع أو بعض الآلات والمعدات فإن جزء كبيراً جداً من الأصول الثابتة لن يظهر بالميزانية. وهذا معناه أنه بدون أخذ عنصر الاستئجار في الحسبان. فإن هذه النسبة ستفقد كثيراً من قيمتها. وأحد الأساليب المستخدمة في هذا الشأن أن يقوم المشروع برسملة أقساط الإيجار السنوية وإضافتها إلى مجموع الأصول وأيضاً إلى القروض في جانب الخصوم في الميزانية العمومية."¹

3. معدل دوران إجمالي الأصول:

"يقيس هذا المعدل مدى كفاءة المنشأة في استخدام أصولها في توليد المبيعات"

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \frac{\text{المبيعات}}{\frac{\text{أول المدة} + \text{آخر المدة}}{2} \text{ متوسط صافي الأصول}}$$

ونلاحظ أن:

➤ "كلما ارتفع هذا المعدل عن المعدل السائد في الصناعة أو عن معدل نفس الشركة للسنوات السابقة كلما دل على ارتفاع كفاءة استغلال أصول المنشأة وعلى تناسب الاستثمار فيها مع حجم النشاط الذي تحقق من ورائها".

➤ "أن هذا المعدل يعتبر محصلة لمعدلات دوران المخزون والمدينين والأصول الثابتة ولذلك فانخفاضه عن متوسط الصناعة يعني وجود أصول غير مستعملة أو طاقة عاطلة يجب التخلص منها أو استغلالها، أو قد يعني تناسب حجم النشاط المنشأة مع الأموال المستثمرة فيها."

4. معدل دوران الزبائن:

يحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الزبائن} = \frac{\text{صافي المبيعات الأجلة بالرسم}}{\text{متوسط حساب الزبائن}} \times 360$$

"يعتبر ارتفاع هذا المعدل أمراً جيداً لأنه يدل على كفاءة المؤسسة في إدارة احتياجها من رأس المال العامل والذي يشكل حساب الزبائن مكوناً هاماً منه."

¹ النجار عبد العزيز، "مرجع سبق ذكره"، ص 51

² حامد حجازي وجدي، "تحليل القوائم المالية في ظل المعايير الحاسبية"، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2011،

" وكلما ارتفع هذا المعدل كلما انخفضت فترة التحصيل وزادت تغذية المؤسسة بالسيولة." ¹

5. معدل دوران الموردين:

تحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{دوران المدينين} = \frac{\text{الصافي المبيعات الأجلة}}{\text{المتوسط المدينين}}$$

" تظهر هذه النسبة معدل دوران المدينين، وتصبح هذه النسبة ذات دلالة أكبر من خلال حساب متوسط فترة التحصيل (فترة الائتمان الممنوحة للمدينين)، ومتوسط فترة التحصيل يحسب كما يلي:"

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{360 \text{ يوم}}{\text{المعدل الدوران المدينين}}$$

"وكما هو معروف فإن معدل الدوران وفترة الائتمان يتعلقان بالسيولة، فكلما ارتفع المعدل وانخفضت فترة الائتمان كلما دل ذلك على كفاءة أكبر في استخدام الموارد المالية للمنشأة بحيث يدل على أن المنشأة تحصل ديونها بسرعة وتعيد استثمارها مرة أخرى وهو ما يحسن سيولة المنشأة ويقلل من حاجاتها إلى التمويل وعلى الأخص الخارجي، كما يمكننا قراءة نشاط المنشأة الإنتاجي والتسويقي على أنه يعتبر جيد لأنها لا تضطر إلى منح المدينين فترات ائتمان طويلة." ²

¹ بن سانية عبد الرحمان ، "أساسيات التحليل المالي"، مطبوعة لسنة الثالثة علوم الاقتصادية وطلبة ماستر، تخصص علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، 2018، ص112

² شاكر محمد منير، 'مرجع سبق نكره'، ص74.

المبحث الثاني: دراسة جدول حساب النتائج والمردودية

إن القوائم المالية بمختلف أشكالها وأنواعها تعد مهمة جدا في المؤسسة ومن بينها جدول حساب النتائج، الذي يتميز بشكله ومضمونه والذي يساعد هو الآخر في عملية التحليل المالي، وهو ما سيتم عرضه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم جدول حساب النتائج وعناصره

جدول حساب النتائج هو من الجداول أو القوائم ذات الأهمية الكبيرة في المؤسسة بحيث تظهر فيه عناصر لا تظهر في الميزانية المالية، فبذلك فإن له شكله الخاص.

الفرع الأول: مفهوم جدول حساب النتائج

"إن جدول حسابات النتائج بشكله القانوني عبارة عن المحاسبية الثانية في التحليل المالي يسمح لنا بتحديد المجاميع الأساسية ودراسة نشاط ومردودية المؤسسة، حيث أنه يجمع بين مختلف العناصر المؤدية إلى تحقيق النتيجة، وهذا بالجمع بين حسابات التسيير أي المقابلة بين الأعباء (التكاليف) والمتمثل في حسابات الصنف 6 من جهة، والإيرادات المتمثلة في حسابات الصنف 7 من جهة أخرى للحصول على حسابات مختلف مستويات النتائج التي نجم عنها في الأرصدة الوسيطة للتسيير."

"جدول حسابات النتائج هو عبارة عن قائمة توضح الإيرادات المحققة خلال الفترة المالية، مقارنة بالمصروفات المستنفذة في تحقيقها مع صافي نتيجة أعمال الفترة إن كانت ربحا أو خسارة ثم بعد ذلك أوجه توزيع الأرباح وما يتم احتجازه منها."¹

الفرع الثاني: عناصر جدول حساب النتائج

"تتمثل هذه العناصر في الأعباء التي أنفقتها المؤسسة والإيرادات التي تحصلت عليها جراء قيامها بنشاطها خلال دورة الاستغلال."²

1- أعباء الدورة (النفقات):

- "يضم هذا الصنف 6 كل حسابات النفقات أو التكاليف التي تتحملها المؤسسة خلال نشاطها العادي، وتعتبر هذه النفقات كاستخدامات في المؤسسة، وتكون نهائية ويمكن التمييز بين نوعين من النفقات:"
- **نفقات الاستغلال:** "والتي لها علاقة مباشرة مع دورة الاستغلال حيث تدخل ضمن النشاط العادي للمؤسسة في سبيل الحصول على المنتوجات وتتكون من الحسابات (60 إلى غاية 68) حسب المخطط الوطني المحاسبي (SCF)."
 - **نفقات خارج الاستغلال:** "وهي تلك النفقات التي ليس لها علاقة مع دورة الاستغلال وتتمثل في تلك القيم المنفقة من طرف المؤسسة نتيجة لتنازلات مادية أو مالية وهي حسب (SCF) حساب رقم 69."
- 2- إيرادات الدورة:

"تجد ضمن هذا الصنف 7 كل المداخل التي تنتج عن مزاوله النشاط بالمؤسسة، سواء كانت متعلقة بالعمليات الإنتاجية، أو حالات استثنائية أخرى، وتعتبر هذه المداخل نهائية وتصنف إلى قسمين:"

¹ خليل وائل رفعت، السيد إبراهيم، "التحليل المالي وإدارة المخاطر المالية"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية مصر، 2016، ص44

² خليل وائل رفعت، السيد إبراهيم، "نفس المرجع السابق"، ص44-45

- إيرادات الاستغلال: "وهي عبارة عن المداخل التي تحصل عليها المؤسسة من العملاء جراء نشاطها العادي وتكون واضحة وملموسة، وهناك إيرادات أخرى ملحقه بالإيرادات الرئيسية وتكون مالية فقط وهي حسب (SCF) الحسابات (70 على 78)".
- إيرادات خارج الاستغلال: "وهي الأموال التي تحصل عليها المؤسسة نتيجة لتنازلاتها عن إنشاءات مادية، وليس لها علاقة بدورة الاستغلال وتكون مقابلة مباشرة بنفقات خارج الاستغلال وتتمثل في الحساب 79 حسب (SCF)".

المطلب الثاني: شكل جدول حساب النتائج

يظهر شكل جدول حسابات النتائج كما يلي:

الجدول رقم(2): جدول حسابات النتائج

اسم الحساب	ملاحظة	ن	ن-1
رقم الأعمال			
إنتاج مخزن			
إنتاج مثبت			
إعانات الاستغلال			
إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى			
استهلاك السنة المالية			
قيمة الاستغلال المضافة			
أعباء المستخدمين			
الضرائب والرسوم والمدفوعات الأخرى			
الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملية الأخرى			
الأعباء العملية الأخرى			
المخصصات للاهلاكات والمؤونات			
الاستئناف عن خسائر القيمة والمؤونات			
النتيجة العملية			
المنتوجات المالية			
الأعباء المالية			
النتيجة المالية			
النتيجة العادية قبل الضرائب			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة حول النتائج العادية			
مجموع منتوجات الأنشطة العادية			

			مجموع أعباء الأنشطة العادية
			النتيجة الصافية العادية
			عناصر غير عادية (نواتج)
			عناصر غير عادية (أعباء)
			النتيجة غير العادية
			النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: حدو علي، "التحليل المالي المتقدم"، السنة الثانية ماستر، تخصص المحاسبة والتدقيق، قسم العلوم المالية، كلية المحاسبة والتجارة وعلوم التدبير، جامعة البليدة 2، 2021/2020، ص 96-97

المطلب الثالث: نسب المردودية

"تقيس هذه النسب مدى فعالية المؤسسة في استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة، ويمكن ذكر أهم النسب المستخدمة في الإطار كما يلي:"¹

1- نسب مردودية النشاط:

"يمكن للمحلل المالي تقييم مردودية المؤسسة بمقارنة رقم الأعمال الصافي أو نسبة التمويل الذاتي مع الإمكانيات المتاحة للمؤسسة، وقبل التعرض لهذه النسب تجدر الإشارة إلى أن رقم الأعمال هو عبارة عن مجموع الإيرادات التي تحصل عليها المؤسسة نتيجة قيامها بعملية الاستثمار".
تتمثل نسب مردودية النشاط فيما يلي:

نسبة هامش الاستغلال = نتيجة الاستغلال / رقم الأعمال بدون رسوم

- "تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على التحكم في العناصر التي لها علاقة بتكاليف المبيعات".

نسبة الهامش الصافي = الربح الصافي / رقم الأعمال بدون رسوم

- "وتظهر هذه النسبة مدى تحكم المؤسسة في النفقات التي لها علاقة بالنشاط، كما تبين قدرة المؤسسة على التحكم في السوق من خلال فرض أسعار البيع، وهذا على أساس حجم مبيعاتها كما تبين كذلك القدرة على التحكم في نفقات الإنتاج".

نسبة رأس المال العامل المتداول = رقم الأعمال الصافي / رأس المال العام
نسبة رأس المال العامل الخاص = رقم الأعمال الصافي / رأس المال الخاص

- "حيث تقيس هذه النسبة مساهمة المؤسسة في الاقتصاد الوطني".

2- نسبة المردودية الاقتصادية:

¹ خليل وائل رفعت، السيد إبراهيم، "مرجع سبق ذكره"، ص 77-78

"تشير المردودية الاقتصادية إلى كفاءة استخدام الأصول الثابتة في المؤسسة بمقارنة النتائج المحققة بالأموال المستثمرة، ويمكن حسابها بالعلاقة التالية:"

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

3- نسبة المردودية المالية:

"يتم من خلالها مقارنة رؤوس الأموال الموظفة من طرف المؤسسة بالنتائج التي تحقها، أو بمعنى آخر مدى كفاءة الإدارة في توليد الأرباح من الأموال الخاصة، وتعطى بالعلاقة التالية:"

$$\text{نسبة المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

المبحث الثالث: ماهية مصفوفة بوسطن الاستشارية BCG

إن للإستراتيجية المالية عدة نماذج تعتمد عليها في تحليلها لوضعية المؤسسة ومن بينها نموذج بوسطن والذي سنسلط الضوء عليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم مصفوفة بوسطن وشكلها

مصفوفة بوسطن هي واحدة من أهم النماذج التي يتم الاعتماد عليها وهذا لما يميزها من معطيات تقدمها.

الفرع الأول: مفهوم مصفوفة بوسطن

"لقد قامت مجموعة بوسطن الاستشارية بتطوير المصفوفة BCG في فترة الستينات من القرن الماضي، تعد مصفوفة مجموعة بوسطن الاستشارية من أهم وأشهر نماذج تحليل المحفظة. تعتمد مصفوفة بوسطن على بعدين هما:"¹

1- البعد الأول: "يمثل الحصة السوقية النسبية، يعبر عنه المحور الأفقي في المصفوفة."

2- البعد الثاني: "يمثل معدل نمو السوق، يعبر عنه المحور العمودي."

"تعتبر مصفوفة بوسطن واحدة من أهم النماذج المقبولة، والمتفق عليها بغرض صنع قرار الاختيار الاستراتيجي الذي يتعلق بمنتج أو مجموعات معينة من المنتجات"²

الفرع الثاني: شكل مصفوفة بوسطن

تأخذ مصفوفة بوسطن الاستشارية الشكل التالي:

الشكل رقم 1: أبعاد ومتغيرات نموذج جماعة بوسطن

مرتفع	النجوم ** Stars	علامات الاستفهام؟؟ Question Marks
"معدل النمو في نشاط الصناعة الذي تنتمي إليها المؤسسة"	- درجة النمو في النشاط عالية. - حصة المؤسسة في السوق عالية.	- درجة النمو في النشاط عالية. - حصة المؤسسة في السوق منخفضة.
منخفض	البقرة الحلوب Cash Cows	الكلاب Dogs
	- حصة المؤسسة في السوق عالية. - درجة النمو في النشاط منخفضة.	- حصة المؤسسة في السوق منخفضة. - درجة النمو في النشاط منخفضة.
	مرتفع	منخفض
	"المركز التنافسي للمؤسسة" الحصة السوقية	

¹ بولمخال مريم، "إدماج أبعاد التنمية المستدامة في الإدارة الإستراتيجية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، مذكرة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة استراتيجية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012/2011، ص31

² المغربي عبد الحميد عبد الفتاح، "الإدارة الإستراتيجية"، جامعة الطائف، السعودية، 2013، ص262

المصدر: المغربي عبد الحميد عبد الفتاح، "مرجع سبق ذكره"، ص 263

المطلب الثاني: مضمون مصفوفة بوسطن

تتضمن مصفوفة بوسطن الاستشارية العناصر التالية:

- ★ **المربع الأول: النجوم:** "(معدل نمو عالي في نشاط الأعمال وحصة عالية في السوق)، وتضم وحدات تستخدم النقدية السائلة التي هي ضرورية لتمويل نموها السريع، وفي النهاية فإن نمو هذه الوحدات سوف يتسم بالبطء وتتحول إلى وحدات مدرة للنقدية، أي المصدر الرئيسي للنقدية والمدعمة للوحدات الأخرى".¹
- **الإستراتيجية المناسبة:** "المؤسسة لكي تحافظ على الريادة تعمل على مزيد من الاستثمارات للنمو، إذ أنها إذا توقفت مع استمرار النمو والنشاط في السوق فلا شك أنها ستفقد مركزها التنافسي القوي رغم التدفق النقدي الكبير، لهذا يجب أن يكون هناك مزيد من الاستثمارات...، فالإنفاق على البحوث والتطوير، واستمرار الإعلان، والتوسع في التوزيع، ومحاولات تخفيض التكاليف... وغيرها من المجالات، كلها أمور يجب أن لا تغفل عليها المؤسسة، ولهذا يمكن القول أن الإستراتيجية المناسبة للمؤسسة في مثل هذه الحالة تتمثل في إستراتيجية النمو والتوسع"²
- ★ **المربع الثاني: البقرة الحلوب:** "(نصيب سوقي عالي ومعدل نمو منخفض)، وهي وحدات مدرة للنقدية الكثيرة تفوقه ما تستخدمه المؤسسة لدفع فواتيرها ودعم وحدات النشاط الأخرى التي تستخدم السيولة النقدية".³
- **الإستراتيجية المناسبة:** "تعتمد الإستراتيجية التي تتبعها المؤسسة في مثل هذه الظروف على ضرورة البحث عن استثمارات في مجالات متعددة جديدة، أو أخرى مساعدة، مما يتطلب إتباع إستراتيجية التنوع المرتبط وغير المرتبط... أو البحث عن الإستراتيجية المناسبة لها من بين إستراتيجيات النمو والتوسع الأخرى".⁴
- ★ **المربع الثالث: علامات الاستفهام:** "(حصة سوقية منخفضة ومعدل نمو مرتفع)، وتستخدم سيولة نقدية كثيرة لتحافظ على نصيبها من السوق. وعلى الإدارة أن تفكر جيدا بخصوص أي الوحدات يمكن دفعها ودعمها لتصبح نجوما (نصيب سوق نسبي عالي ومعدل النمو في السوق عالي)، وكذلك أي الوحدات يمكن استبعادها".⁵
- **الإستراتيجية المناسبة:** "إن المؤسسة في مثل هذه الظروف تحاول تدعيم مركزها بما يؤدي للانتقال بنشاطها إلى المربع الأول، الذي يشير إلى الاستثمار بدرجة كبيرة لكي تجني المؤسسة مميزات هذا المربع الذي يتسم بحصة عالية في السوق ممتزج بمعدل نمو مرتفع، هذا وإلا فقد تنزل المنظمة إلى المربع الرابع الذي يشير إلى حصة منخفضة في السوق من ناحية، ومعدل نمو منخفض في النشاط الذي تنتمي إليه المؤسسة من ناحية أخرى." "إن المؤسسة يمكنها حينئذ إتباع إستراتيجية التركيز بما يساعدها على تخطي موقف الانخفاض في حصتها ومحاوله الاستفادة من معدل النمو في النشاط بالسوق، كما يمكنها إتباع أي من إستراتيجيات النمو والتوسع، وأخيرا فقد لا تتيح لها إمكاناتها إلا إتباع إستراتيجية الانكماش"⁶
- ★ **المربع الرابع: الكلاب:** "(معدل نمو في السوق منخفض وكذلك نصيب نسبي قليل من السوق)، وهي أنشطة ووحدات في تدهور، فهي ذات حصة سوقية ضعيفة ومعدل نمو منخفض أيضا، ولا فائدة ترجى من هذا الاستثمار، وهو وضع غير سار وبقائها يشبه الكلب الذي ينبج دون فائدة ترجى منه. وينظر إلى مثل هذه الوحدات على أنها ربما تولد نقدية سائلة لتحافظ على نفسها، ولكن لا ينتظر أن تتحول إلى مصدر كبير للنقدية

¹ السالم مؤيد سعيد، "أساسيات الإدارة الإستراتيجية"، دار وائل للنشر، عمان، ط1، السنة 2005، ص 178

² المغربي عبد الحميد عبد الفتاح، "مرجع سبق ذكره"، ص 264

³ السالم مؤيد سعيد، "نفس المرجع السابق"، ص 178

⁴ المغربي عبد الحميد عبد الفتاح، "نفس المرجع السابق"، ص 265

⁵ السالم مؤيد سعيد، "نفس المرجع السابق"، ص 178

⁶ المغربي عبد الحميد عبد الفتاح، "نفس المرجع السابق"، ص 265

- السائلة مثل الأبقار، أحيانا تصبح هذه الوحدات عبئا على المؤسسة ولا تدر من العائد ما يبرر وجودها والإنفاق عليها لذلك يجب استبعادها، وعادة ما تكون هذه الأنشطة في نهاية دورة حياتها لذلك لابد من التخلص منها.¹
- الإستراتيجية المناسبة: "إن المؤسسة في مثل هذه الظروف عادة تلجأ إلى إتباع إستراتيجية الانكماش بأي من أشكالها المتعددة، فقد تلجأ المؤسسة إلى الاستسلام لمؤسسة أخرى رائدة في مجالها، وقد تتحول المؤسسة إلى نشاط آخر تاركة هذا المجال برمته، وقد تلجأ المؤسسة إلى إستراتيجية التصفية وبيع الأصول أفضل لها من الاستمرار في السوق"²

المطلب الثالث: نقاط القوة والضعف لمصفوفة بوسطن

الفرع الأول: نقاط القوة لمصفوفة بوسطن

- "بهذا الشكل والمنطق عرفت مصفوفة BCG استعمالا واسعا من قبل مختلف المؤسسات ومكاتب الدراسات لكونها عملية وسهلة التطبيق فضلا عن:"³
- "ميزة إدماج الجوانب الإستراتيجية من نمو واستثمار وتراجع عن الاستثمار مع الجوانب المالية."
 - "القراءة الشكلية السهلة للمصفوفة بمجرد ملاحظة الحافظة ممثلة بدوائر مختلفة الأحجام مهما تنوعت الأنشطة واتسع مجال الحافظة."
 - "ركزت جماعة بوسطن الاستشارية انتباهها على الاهتمام بالمستلزمات الضرورية التي تساهم في خلق تدفقات نقدية لأنواع مختلفة من وحدات الأعمال من أجل تعظيم القيمة لمحفظه أعمال المؤسسة."
 - "تساهم مصفوفة BCG في معرفة فيما إذا كانت المؤسسة بحاجة إلى وحدات أعمال أو منتجات أخرى ينبغي أن تضاف إلى محفظتها الحالية."
 - "قدرة مصفوفة BCG على تصنيف جميع وحدات الأعمال أو المنتجات في مصفوفة واحدة تعتمد على بعدين رئيسيين هما معدل النمو في الصناعة والحصة السوقية النسبية."
 - "تساعد مصفوفة BCG المؤسسة في تحليل وضعية المؤسسة وفي اختيار الإستراتيجية الملائمة لحصة السوق في ظل معدلات النمو لتشمل مختلف وحدات الأعمال أو المنتجات التي تشكل محفظة الأعمال في المنظمة."

الفرع الثاني: نقاط الضعف لمصفوفة BCG

- إن نقاط الضعف لهذه المصفوفة تتمثل في:⁴
- "إن النموذج الذي قدمته مصفوفة BCG يعد مبسطا لاحتوائه على بعدين فقط هما النمو في السوق وحصة المنتج في السوق، في حين أن هناك عوامل أخرى مرتبطة بتلك الأبعاد ينبغي أخذها بعين الاعتبار."
 - "الاعتماد المحض على المعايير الكمية."
 - "تجاهل عيوب دورة الحياة كأن يسوق المنتج في مناطق جديدة."
 - "اختصار الفكر الاستراتيجي في معيارين فقط."
 - "الاعتماد الكثير على أثر التجربة رغم حدوده."

¹ السالم مؤيد سعيد، "نفس المرجع السابق"، ص 178

² المغربي عبد الحميد عبد الفتاح، "مرجع سبق ذكره"، ص 266

³ صولح سماح، "تشخيص المؤسسة"، السنة أولى ماستر، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016-2017، ص 129-130

⁴ صولح سماح، "نفس المرجع السابق"، ص 130-131

- "الصفة البعدية للمصفوفة، أي أنها تأتي بعد اتخاذ القرارات الإستراتيجية واختيار الاستثمار في المجالات الإستراتيجية وبالتالي هي أداة رقابية بعدية وليس قبلية."
- "إن تقسيم المصفوفة إلى أربعة مربعات وتحديد الدرجات على تصنيف ثنائي مرتفع ومنخفض فقط يهمل الأسواق ذات النمو المتوسط، وكذلك يهمل وحدات الأعمال أو المنتجات التي تكون حصتها السوقية متوسطة."
- "بالرغم من أن الحصة السوقية عامل مهم لتحديد المركز التنافسي لوحدات الأعمال أو المنتجات، إلا أن الكثير من المؤسسات قادرة على بناء مركز تنافسي قوي من خلال تميز منتجاتها لخدمة احتياجات قطاعات خاصة في السوق."
- "كذلك هناك مؤسسات أو وحدات أ' مال تملك حصة سوقية منخفضة وقادرة على تحقيق ربحية عالية وتملك مركز تنافسي قوي في قطاعات مختارة في السوق."
- "الربط بين حصة السوق النسبية ومزايا التكلفة كما جاء في اقتراحات مصفوفة BCG ليس صحيحا دائما، إذ نجد أن الكثير من المؤسسات تملك حصة سوقية منخفضة وتستخدم تكنولوجيا غير حديثة، إلا أنها استطاعت أن تحقق تكلفة إنتاج منخفضة أعلى من تلك المؤسسات التي تملك حصة سوقية عالية وتستخدم تكنولوجيا حديثة."
- "يحمل نموذج مصفوفة BCG مخاطر لعدم قدرته على تصنيف وحدات الأعمال أو المنتجات بشكل دقيق."

خلاصة الفصل:

قدمنا في هذا الفصل عرضاً للتحليل المالي بصفة معمقة أكثر عن ما سبق، حيث تم التطرق فيه لأكثر قائمتين ماليتين يتم التعامل بهما من طرف المحلل وهو كل من الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج، حيث قمنا بتوضيح كل منهما وكيفية التعامل معهما وكذا أساليب تحليلهما، فيقوم التحليل المالي بترجمة تلك المعطيات ومعالجتها وبذلك الوصول لاستنتاجات تكون من شأنها مساعدة المحلل في تقديم تقريره للمؤسسة حول وضعيتها ويتم وفق ذلك اتخاذ القرارات المناسبة، وبالإضافة لعرض نموذج استراتيجي والذي يعد من أبرز النماذج وهو مصفوفة بوسطن الاستشارية ولتي تظهر لنا بعد التحليل وضعية المؤسسة ومكانتها في السوق ومركزها التنافسي مع غيرها من المؤسسات ذات نفس الصناعة.

الفصل الثالث:
الجانب التطبيقي للتحليل
المالي

تمهيد:

تسعى المؤسسات دوما باختلاف نشاطاتها وأعمالها لتعظيم أرباحها وضمان مكانتها في السوق المحلي ومنه الدخول للسوق العالمي، وبذلك فهي تبذل مجهودات متواصلة لتحقيق أهدافها وغاياتها وهذا من خلال اتخاذ قرارات سليمة تساعد على ذلك، وهو الأمر الذي يساعد التحليل المالي في تحقيقه.

ومؤسسة أنابيب بالرعاية تطمع بدورها للوصول إلى تحقيق غاياتها الخاصة وبذلك فهي تعتبر محل دراستنا في هذا البحث، والتي سنسلط الضوء عليها من خلال القوائم المقدمة من قبل المؤسسة، وبهذا قمنا بتقسيم هذا الفصل كما يلي:

✓ المبحث الأول: عموميات حول المؤسسة الوطنية -أنابيب-

✓ المبحث الثاني: تقييم وثائق المؤسسة

✓ المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية للمؤسسة

المبحث الأول: عموميات حول المؤسسة الوطنية للأنابيب

"تعتبر مؤسسة الأنابيب أقدم مؤسسة لصناعة الأنابيب في الجزائر والتي تأسست سنة 1959م في العهد الاستعماري تحت اسم الأنابيب الجزائرية وبعد الاستقلال مع تأميم المؤسسات في الجزائر عام 1968م أصبحت أول وحدات المؤسسة الوطنية لصناعة الحديد انطلاقا من سنة 1974م أدمجت هذه الوحدة كغيرها من الوحدات إلى نظام التسيير الاشتراكي للمؤسسات كما تم تحديث كافة التجهيزات خلال الفترة الممتدة بين 1982م-1985م أعطت المؤسسة 11 مؤسسة عمومية اقتصادية والتي تنقسم إلى 3 مجموعات تتبع عن الشركة القابضة وهذا سنة 1986م وهذه المجموعات هي:"

✓ "مجموعة الصناعة الأساسية".

✓ "مجموعة الصناعة التحويلية".

✓ "مجموعة الهندسة الصناعية".

المطلب الأول: نبذة تاريخية حول المؤسسة.¹

" تقع المؤسسة الوطنية للأنابيب في المنطقة الصناعية الرغاية وهي على بعد 30 كلم من الجزائر العاصمة و300 متر عن وسط الرغاية".

" تتربع هذه الوحدة على مساحة إجمالية تقدر ب63277.3م كما تتفرع منها وحدات أخرى في كل من الرغاية وهران وبرج بوعريج، أما المديرية العامة فمقرها الرئيسي بالرغاية. تشغل الوحدة في الفترة الحالية 370 عاملا موزعا إلى إدارات موظفين عاديين وعمال".

" تأسست هذه الوحدة في 07/04/1959 تحت اسم الشركة الجزائرية للأنابيب SOTUBAL، بعد الاستقلال وتبعاً لاسترجاع السيادة على الهياكل الوطنية وبالأخص شرك SOTUBAL فقد استرجعت هذه المؤسسة في 12/07/1968 ومنذ هذا التاريخ أصبحت الوحدة تابعة للمؤسسة الوطنية للحديد والصلب. بعد ذلك أصبحت الوحدة تابعة للمؤسسة الوطنية للأنابيب وتحويل المنتجات المصفحة، أين يصل إنتاجها السنوي إلى 14 ألف طن، إضافة إلى خط إنتاج للأنابيب الرفيعة بطاقة إنتاج 5 ألف طن في السنة وخط إنتاج أنابيب الغاز بطاقة 10 آلاف طن في السنة".

" وفي سنة 1974م دمجت الوحدة في نظام التسيير الاشتراكي للمؤسسات وتم تغيير وتطوير التجهيزات مما سمح لها بمضاعفة الطاقة الإنتاجية، حيث تم في سنة 1982 م رفع طاقة الإنتاج الوحدة خط الأنابيب الرفيعة إلى 12 ألف طن إضافية".

" وفي عام 1985 أضيفت ورشة للصهر بطاقة 6 آلاف طن في السنة. وفي عام 1986 أضيفت ورشة لطلي أنابيب الزنك GALVANISATION بطاقة 15 ألف طن في السنة. وفي عام 1991م تم إضافة ورشة جديدة لصنع الأنابيب ذات النوعية الرفيعة. وفي سنة 1994 أصبحت الوحدة خاضعة لنظام المؤسسات الاقتصادية العام ORTONOM".

" أما في الوقت الحاضر فإن وحدة الأنابيب الملحمة الصغرى PTS تابعة لمجمع أنابيب، قطاع الأنابيب والصفائح برأس مال قدره 354845000.00 دج، والنشاط الرئيسي للمجمع هو إنتاج الأنابيب بمختلف أنواعها وتوزيعها عبر كافة التراب الوطني ومن بين الوحدات التي كانت تابعة للشركة الأم في ظل النظام الاشتراكي:

• "المديرية العامة لرغاية".

• "وحدة صناعة الأنابيب الصغرى الملحمة بالرغاية".

• "وحدة أنابيب الكبرى لرغاية".

¹ من وثائق قسم المحاسبة والمالية للمؤسسة PTS

- "وحدة الأنابيب والصفائح بوهران".
 - "وحدة الأنابيب والعتاد أفلأحي ببرج بوعريرج".
 - "وحدة الأنابيب والخدمات الهيكلية بغرداية".
- أما حاليا فهناك أربع قطاعات رئيسية تابعة للمجمع وهي:
- ❖ "قطاع الأنابيب والصفائح: يتألف من ثلاث وحدات هي:
- وحدة الأنابيب الصفائح مقرها المنطقة الصناعية حاسي عامر بوهران .
 - وحدة المجنابات على البارد مقرها بالرغاية".
 - وحدة الأنابيب الصغرى الملحمة مقرها المنطقة الصناعية بالرغاية.
- ❖ "قطاع الأنابيب الفولاذية : يتكون من وحدة الأنابيب الكبرى بالمنطقة الصناعية بالرغاية".
 - ❖ "قطاع أنابيب الغاز: يتكون من وحدة الأنابيب والخدمات الهيكلية بغرداية".
 - ❖ "قطاع العتاد أفلأحي: يتكون من وحدة الأنابيب والعتاد أفلأحي مقرها ببرج بوعريرج".

المطلب الثاني: تعريف المؤسسة والهيكل التنظيمي

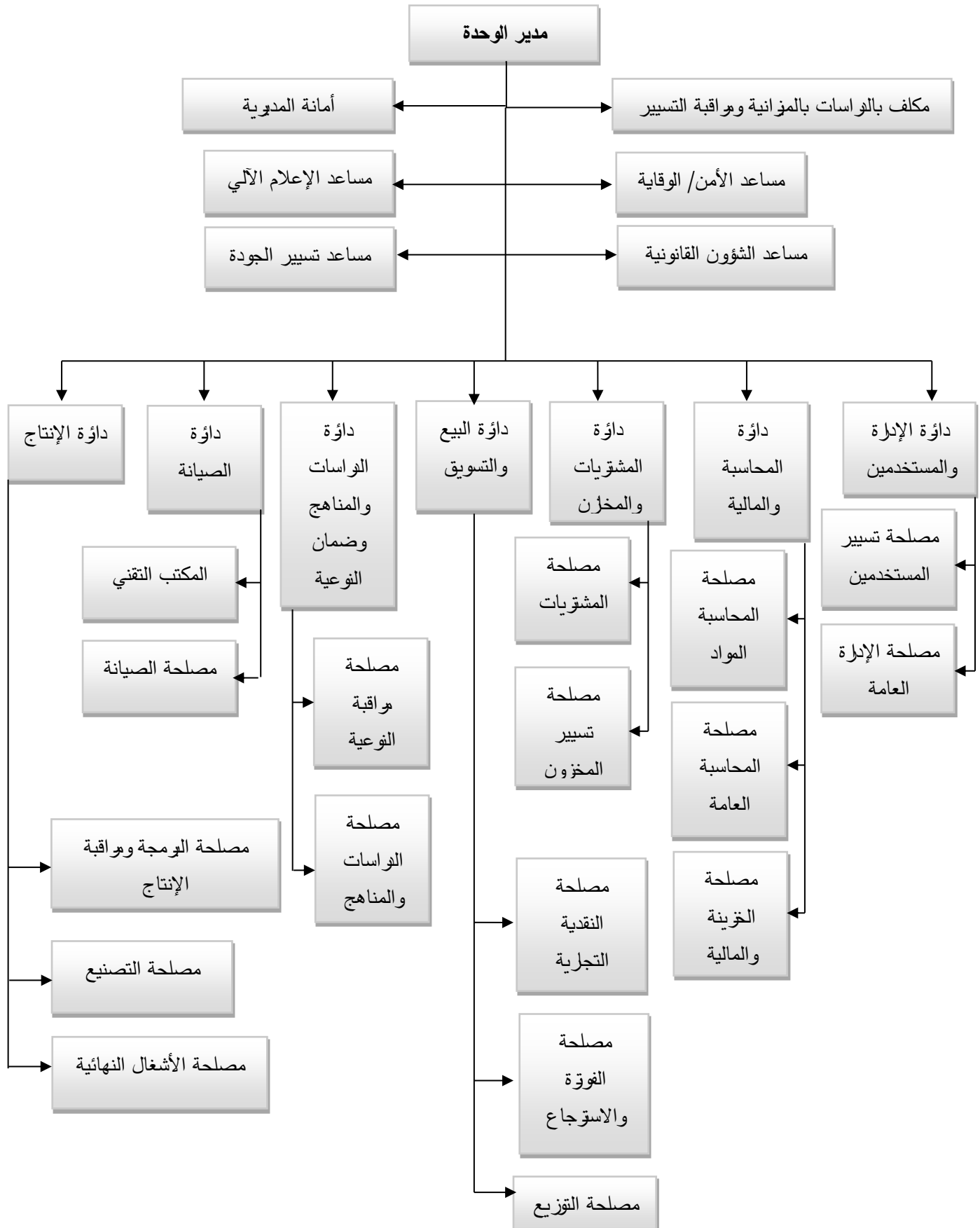
1. تعريف المؤسسة الوطنية للأنابيب

" تعد المؤسسة الوطنية للأنابيب من أقدم الوحدات في الجزائر، بحيث أنشأت سنة 1959م تحت تسمية الشركة الوطنية الجزائرية للأنابيب SOTUBAL وتبعاً لاسترجاع سيادة الهياكل الوطنية عام 1967م أرفقت هذه الأخيرة بالشركة الوطنية للحديد والصلب SNS التي تأسست سنة 1958م وانطلاقاً من 1984م أدمجت الوحدة في النظام الاشتراكي للمؤسسة والنشاط الرئيسي المعترف به للوحدة هو إنتاج الأنابيب الصغرى الملحمة طولياً وتوزيعها عبر كافة التراب الوطني".

بطاقة تعريفية للوحدة:

الاسم	الفرع: TUBROFIL المجمع: ANNABIB رأس المال: 3.458.450 دج
مالكها	الشركة القابضة
العنوان	الطريق الوطني رقم 5 المنطقة الصناعية الرغاية ولاية الجزائر
المساحة	62377.3م
القطاع الصناعي	الصناعة التحويلية
عدد العمال	699
المنتجات	أنابيب نقل السوائل. أنابيب ملحمة. أنابيب مغلفنة.
الخدمات	الغلفنة. القطع طولياً.

الشكل رقم (2): الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للأنايب



المصدر: وثائق من قسم المحاسبة والمالية للمؤسسة.

المطلب الثالث: دور المؤسسة الوطنية للأنابيب وأهدافها

الفرع الأول: دور المؤسسة الوطنية للأنابيب¹

✓ " في المجال الاقتصادي:

لهذه الوحدة دور لا بأس به في التنمية الاقتصادية يتمثل فيما يلي:

1. "تساهم الوحدة من خلال التعامل مع البنوك التجارية في تفعيل دورها سواء من حيث الإقراض أو تسديد الديون أو دفع الأجور للعمال".
2. "المساهمة في القضاء على التبعية للخارج فيما يخص هذا النوع من الإنتاج، وكذا استغلال الموارد الأولية الموجودة في البلاد".

✓ " في المجال الصناعي:

يتمثل دورها في تقديم مختلف منتجات الصناعات منها:

1. "أنابيب صناعة الأثاث الحديدي والمدرسي".
2. "أنابيب ميكانيكية لصناعة السيارات والشاحنات".
3. "أنابيب لنقل البترول والغاز".

✓ " في المجال الزراعي:

" يتحدد دورها في أنها تساعد على نمو الزراعة وتطورها حيث تقدم لها ما يلي:

1. أدوات الري والرش".
2. أنابيب لتهيئة البيوت البلاستيكية".
3. "أنابيب مخازن القمح...."

✓ " في المجال الاجتماعي:

" بما أن الوحدة تابعة لمؤسسة عمومية اقتصادية فإنها تهتم بالجانب الاجتماعي وهي بذلك تشغل يد عاملة لبأس بها فتساهم بذلك في القضاء على جزء ولو ضئيل من البطالة من خلال مناصب الشغل التي توفرها لفئات كثيرة من الشباب سواء كانوا متعلمين أو غير متعلمين، وكذا مساعدة العائلات التي يعمل أربابها بهذه المؤسسة بضمن مستوى معيشي متوسط."

الفرع الثاني: أهدافها²

" تعمل المؤسسة الوطنية للأنابيب على توفير وتغطية حاجيات السوق الوطنية من الأنابيب بمختلف أنواعها وأحجامها (أنابيب نقل السوائل، أنابيب ملحمة، أنابيب مغلقة...)، فمنذ تأسيسها عملت على تطوير طاقتها الإنتاجية وتنوع منتجاتها وبالتالي دخولها في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي كقطاع الأشغال العمومية، والقطاع الفلاحي والبناء الحديدي..."

¹ من وثائق قسم المحاسبة والمالية للمؤسسة PTS

² من وثائق قسم المحاسبة والمالية للمؤسسة PTS.

وتعمل الوحدة حاليا لتحقيق الأهداف التالية:

- "الحفاظ على مكانة الوحدة في السوق الوطنية في ظل المناقشة الشديد بدخول القطاع الخاص والشركات الأجنبية لهذا السوق".
- "الاستمرارية في النشاط والبقاء في السوق".
- "مسايرة العصر وذلك بإدخال طرق تنظيمية عصرية للتحكم في تسيير الوحدة".
- "العمل على إيجاد أسواق خارجية جديدة لتسويق منتجاتها وذلك بالمشاركة في المعارض الدولية".
- "المساهمة في إنعاش الاقتصاد الوطني".
- "عصرنه وسائل وهياكل الوحدة باستعمال تكنولوجيا متطورة مما يسمح بزيادة الإنتاج وتحسين نوعيته".
- "الاهتمام بالإطارات والمستخدمين في الوحدة وذلك بتكوينهم وترقيتهم".
- "إرضاء الزبون الذي أصبح يملئ شروطه على المؤسسة ومحاولة الفوز بولائه".
- "البحث عن شريك في رأس مال المؤسسة سواء كان وطني أو أجنبي، خاص أو عام".

المبحث الثاني: تقييم وثائق المؤسسة

تتمتع المؤسسة بجملة من القوائم المالية والتي تكون مساعدة في التحليل المالي، وهو ما سيتم عرضه في هذا المبحث وفق القوائم المقدمة لنا.

المطلب الأول: عرض الميزانية المالية لسنتي 2017-2018

كانت الميزانية المالية خلال 2017 و 2018 كالتالي:

1- الجدول رقم (3): جانب الأصول:

المقياس: دينار جزائري

2017	2018			الأصول
الصافي	الصافي	الاحتياطات وخسائر القيمة	المبلغ	
				<u>الأصول غير الجارية:</u> فارق الشراء
3091051	3830482	26245174	30075656	تشبيكات معنوية
11811632913	11587164095	11097312545	22684476640	تشبيكات عينية
10271914330	10271914330	0	10271914330	أراضي
75899930	75899930	2791337045	2867236975	مباني
1239349835	1239349835	8305975499	9545325335	تشبيكات عينية أخرى
0	0	0	0	التشبيكات الممنوحة
88464143	433371280	25634391	459005671	تشبيكات جارية
8660259	8527107	1416674	9943780	تشبيكات مالية
0	0	0	0	حسابات دائنة أخرى
0	0	1200000	1200000	ملحقة
0	0	0	0	
9660259	8527107	216674	8743780	القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية
56272541	84661256	0	84661256	الضرائب المؤجلة على الأصول
<u>11969120907</u>	<u>12117554220</u>	<u>11150608783</u>	<u>23268163003</u>	مجموع الأصول غير الجارية
				<u>الأصول الجارية</u>
2869404626	3136909782	134741725	3271651507	مخزونات قيد التنفيذ

المستحقات والوظائف المماثلة	3457450788	839228497	2618222291	2488233373
الزبائن	2926612968	615630916	2310982052	1976701754
مدينون آخرون	295087008	188886490	106200518	262019117
الضرائب وما شابهها	235750811	34711091	201039720	249512501
المستحقات والوظائف المماثلة الأخرى				
الموجودات وما شابهها	850501385	12207646	838293739	1304236399
الاستثمارات والأصول				0
المالية الجارية الأخرى				
الخزينة	850501385	12207646	838293739	1304236399
مجموع الأصول الجارية	7579603679	986177868	6593425811	6661874396
مجموع الأصول	30847766683	12136786652	18710980031	18630995306

المصدر: وثائق من المؤسسة القسم المالي.

2- الجدول رقم (4): جانب الخصوم:

المقياس: دينار جزائري

الخصوم	2018	2017
رؤوس الأموال الخاصة:		
رأس مال تم إصداره	10630280000	10630280000
رأس مال غير مطلوب	0	0
العلاوات والاحتياطات - احتياطات مدمجة	243393357	243393357
فارق إعادة التقييم	0	0
فارق التقييم	0	0
النتيجة الصافية	42566717	-62566717
رؤوس الأموال الخاصة - الترحيل من جديد	-174598048	-132565329
مجموع الأموال الخاصة	10741642026	10678189706
الخصوم غير الجارية		
إقتراضات وديون مالية	2932097538	2782816749
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)	68021074	73616963
ديون أخرى غير جارية	0	0
المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا	353830497	165203736
مجموع الخصوم غير الجارية	3353949109	3021637448
الخصوم الجارية:		

2658710596	2120541043	موردون وحسابات ملحقة
56101504	58918227	ضرائب
2159731340	1947454191	ديون أخرى
56624711	488475436	خزينة الخصوم
4931168151	4615388897	مجموع الخصوم الجارية
18630995306	18710980031	مجموع الخصوم

المصدر: وثائق من المؤسسة القسم المالي.

الفرع الثاني: عرض الميزانيات لسنتي 2018-2019

كانت الميزانية المالية لسنتي 2018 و 2019 كما يلي:

1- الجدول رقم (5): جانب الأصول:

المقياس: دينار جزائري

2018	2019			الأصول
الصافي	الصافي	الاحتياطيات وخسائر القيمة	المبلغ	
				الأصول غير الجارية:
				فارق الشراء
3830482	5774855	28523415	34298270	تشبيكات معنوية
11587164095	11516419925	11118024734	22634444660	تشبيكات عينية
10271914330	10271914330	0	10271914330	أراضي
75899930	65188571	2800028205	2865216777	مباني
1239317024	1179317024	8317996529	9497313553	تشبيكات عينية أخرى
0	0	0	0	التشبيكات الممنوحة
433371280	1549185101	25634391	1574819492	تشبيكات جارية
8527107	26988701	1416674	28405374	تشبيكات مالية
0	0	0	0	حسابات دائنة أخرى ملحقة
0	0	1200000	1200000	
0	0	0	0	
8527107	26988701	216674	27205374	القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية
84661256	65697091	0	65697091	الضرائب المؤجلة على الأصول

<u>12117554220</u>	<u>13164065673</u>	<u>11173599214</u>	<u>24337664887</u>	مجموع الأصول غير الجارية
				الأصول الجارية
3136909782	3139579668	94238348	3233818016	مخزونات قيد التنفيذ
2618222291	3877048731	769178513	4646227244	المستحقات والوظائف المماثلة
2310982052 106200518 201039720 0	3676626559 122321991 78100181 0	548203321 186264101 34711091 0	4224829811 308586092 112811272 0	الزبائن مدينون آخرون الضرائب وما شابهها المستحقات والوظائف المماثلة الأخرى
838293739	192094933	12207646	204302579	الموجودات وما شابهها
0	0		0	الاستثمارات والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة
838293739	192094933	122076460	204302579	
<u>6593425811</u>	<u>7208723332</u>	<u>875624507</u>	<u>7208723332</u>	مجموع الأصول الجارية
<u>18710980031</u>	<u>20372789005</u>	<u>12049223721</u>	<u>32422012726</u>	مجموع الأصول

المصدر: وثائق من المؤسسة القسم المالي

2- الجدول رقم (6): جانب الخصوم:

المقياس: دينار جزائري

2018	2019	الخصوم
		<u>رؤوس الأموال الخاصة:</u>
10630280000	10630280000	رأس مال تم إصداره
0	0	رأس مال غير مطلوب
243393357	243393357	العلاوات والاحتياطات - احتياطات مدمجة
0	0	فارق إعادة التقييم
0	0	فارق التقييم
-261115031	-261115031	النتيجة الصافية
-117049568	-117049568	رؤوس الأموال الخاصة - الترحيل من جديد
10741642026	10495508758	مجموع الأموال الخاصة
		<u>الخصوم غير الجارية</u>
2932097538	4140744786	إقتراضات وديون مالية
68021074	58861302	ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)

0	0	ديون أخرى غير جارية
353830497	348434234	المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا
3353949109	4548040322	مجموع الخصوم غير الجارية
		الخصوم الجارية:
2120541043	2743248925	موردون وحسابات ملحقة
58918227	196629471	ضرائب
1947454191	1901891853	ديون أخرى
488475436	487469853	خزينة الخصوم
4615388897	5329239924	مجموع الخصوم الجارية
18710980031	20372789005	مجموع الخصوم

المصدر: وثائق من المؤسسة القسم المالي.

الفرع الثالث: عرض الميزانيات لسنتي 2019-2020

كانت الميزانية المالية للسنتين 2019 و 2020 كما يأتي:

1- الجدول رقم (7): جانب الأصول:

المقياس: دينار جزائري

2019	2020			الأصول
الصافي	الصافي	الاحتياطات وخسائر القيمة	المبلغ	
				الأصول غير الجارية:
				فارق الشراء
5774855	4134425	31448445	35582870	تشبيكات معنوية
11516419925	11375733381	11302523337	22678256719	تشبيكات عينية
10271914330	10271914330	0	10271914330	أراضي
65188571	72407275	2817784214	2890191489	مباني
1179317024	1031411775	8484739123	9516150899	تشبيكات عينية أخرى
0	0	0	0	التشبيكات الممنوحة
1549185101	2115864638	25634397	2141499030	تشبيكات جارية
26988701	8234485	1416674	9651159	تشبيكات مالية
0	0	0	0	حسابات دائنة أخرى ملحقة
0	0	1200000	1200000	
0	0	0	0	
26988701	8234485	216674	8451159	

الفصل الثالث:

الجانب التطبيقي للتحليل المالي

				القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية
65697091	75943865	0	75943865	الضرائب المؤجلة على الأصول
<u>13164065673</u>	<u>13579910796</u>	<u>11361022847</u>	<u>24940933643</u>	مجموع الأصول غير الجارية
				<u>الأصول الجارية</u>
3139579668	3602245050	95523655	3697768705	مخزونات قيد التنفيذ
3877048731	2018618767	1301766283	3320385051	المستحقات والوظائف المماثلة
3676626559 122321991 78100181 0	1865820621 78886137 73912009 0	1080817092 220949192 0 0	2946637713 299535328 73912009 0	الزبائن مدينون آخرون الضرائب وما شابهها المستحقات والوظائف المماثلة الأخرى
192094933	456305618	12207646	468513264	الموجودات وما شابهها
0	0	0	0	الاستثمارات والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة
<u>7208723332</u>	<u>6077169435</u>	<u>1409497584</u>	<u>7486667019</u>	مجموع الأصول الجارية
<u>20372789005</u>	<u>19657080231</u>	<u>12770520431</u>	<u>32427600662</u>	مجموع الأصول

المصدر: وثائق من المؤسسة القسم المالي

2- الجدول رقم (8): جانب الخصوم:

المقياس: دينار جزائري

2019	2020	الخصوم
		<u>رؤوس الأموال الخاصة:</u>
10630280000	10630280000	رأس مال تم إصداره
0	0	رأس مال غير مطلوب
243393357	243393357	العلاوات والاحتياطات - احتياطات مدمجة
0	0	فارق إعادة التقييم
0	0	فارق التقييم
-261115031	-1382489957	النتيجة الصافية
-117049568	-447813737	رؤوس الأموال الخاصة - الترحيل من جديد

<u>10495508758</u>	<u>9043369663</u>	مجموع الأموال الخاصة
4140744786	4575873754	<u>الخصوم غير الجارية</u>
58861302	68416340	إقتراضات وديون مالية
0	0	ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)
348434234	341966188	ديون أخرى غير جارية
		المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا
<u>4548040322</u>	<u>4986256282</u>	مجموع الخصوم غير الجارية
2743248925	3377536012	<u>الخصوم الجارية:</u>
196629471	58259658	موردون وحسابات ملحقة
1901891675	1892016503	ضرائب
487469853	299642144	ديون أخرى
		خزينة الخصوم
<u>5328239923</u>	<u>5627454286</u>	مجموع الخصوم الجارية
<u>20372789005</u>	<u>19657080231</u>	مجموع الخصوم

المصدر: وثائق من المؤسسة القسم المالي

المطلب الثاني: إعداد جدول حساب النتائج

كان جدول حساب النتائج خلال السنوات الثلاث محل الدراسة كما يلي:

الجدول رقم (9): جدول حساب النتائج

المقياس: دينار جزائري

2020	2019	2018	اسم الحساب
3029500274	5365932919	4979441405	رقم الأعمال
240496387	301727300	358315894	إنتاج مخزون
25967292	23682838	4951066	إنتاج مثبت
1317494	1964427	6060166	إعانات الاستغلال
3297281448	5693307484	5348768533	إنتاج السنة المالية
2135952004	3797570941	3317975950	المشتريات المستهلكة
285714974	449334109	362269416	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
2421666978	4246905050	3680245366	استهلاك السنة المالية
875614468	1446402434	1668523166	قيمة الاستغلال المضافة
1329850422	1261480212	1126930614	أعباء المستخدمين
42067943	71426480	61924434	الضرائب والرسوم والمدفوعات الأخرى
496303896	113495742	479668118	الفائض الإجمالي عن الاستغلال
26774452	55971858	5144579	المنتجات العملياتية الأخرى
40895328	14348979	14199675	الأعباء العملياتية الأخرى
823124326	377352282	498833440	المخصصات للاهلاكات والمؤونات

83492013	25704039	33431958	الاستثناءات عن خسائر القيمة والمؤونات
1250047085	196529621	50778193	النتيجة التشغيلية
7050687	7754819	11962072	المنتجات المالية
154201295	78456555	54158152	الأعباء المالية
147150607	70701736	42196080	النتيجة المالية
1397207692	267231357	8582113	النتيجة العادية قبل الضرائب
-	-	-	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
14717736	6116326	33984603	اضرائب المؤجلة حول النتائج العادية
-	-	-	مجموع منتجات الأنشطة العادية
-	-	-	مجموع أعباء الأنشطة العادية
1382489956	261115031	42566716	النتيجة الصافية العادية
-	-	-	عناصر غير عادية (نواتج)
-	-	-	عناصر غير عادية (أعباء)
-	-	-	النتيجة غير العادية
1382489956	261115031	42566716	النتيجة الصافية للسنة المالية

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
<u>الاستخدامات الثابتة</u>	12117554220	64.76	<u>الموارد الثابتة</u>	14095591135	75.33
		%			%
الأصول المالية	12117554220		الموارد الخاصة	11163493597	59.66%
			الديون المالية	2932097528	15.67%
<u>الأصول المتداولة</u>	6593425812	35.25	<u>الخصوم المتداولة</u>	4615388897	24.66
		%			%
أ م للاستغلال	5755132073	30.75	خ م للاستغلال	4126913461	22.05
المخزونات	3136909782	%			
الزبائن	2310982052	16.76	خ م خ الاستغلال	-	
مدينون آخرون	106200518	%			
الضرائب وما شابهها	201039720	12.35			
أ م خارج الاستغلال	-	%			
خزينة الأصول	838293739	0.56%	خزينة الخصوم	488475436	2.61%
		1.07%			

الأصول	المبالغ	4.48%	الخصوم	المبالغ	%
الاستخدامات الثابتة	13164065673	64.61%	الموارد الثابتة	50435490801	73.84%
الأصول المالية	13164065673		الموارد الخاصة	10902804294	53.51%
مجموع الأصول	18710980031	100%	مجموع الخصوم	18710980031	100%
الأصول المتداولة	7208723332	35.38%	الخصوم المتداولة	5329239925	26.15%
أ م للاستغلال	7016628400	34.44%	خ م للاستغلال	4841770071	23.76%
المخزونات	3139579669				
الزبائن	3676626559	15.41%	خ م للاستغلال	-	
مدينون آخرون	122321991				
الضرائب وما شابهها	78100181	18.04%			
أ م خارج الاستغلال	-				
خزينة الأصول	192094933	0.60%	خزينة الخصوم	487469853	2.39%
		0.38%			
		0.94%			
مجموع الأصول	20372789005	100%	مجموع الخصوم	20372789005	100%

المصدر: وثائق من المؤسسة القسم المالي.

المطلب الثالث: إعداد الميزانية الوظيفية

يتم إعداد الميزانية الوظيفية انطلاقا من الميزانية المالية المعطاة من طرف المؤسسة كما يلي:

- الجدول رقم (10): إعداد الميزانية الوظيفية لسنة 2018:

المقياس: دينار جزائري

المصدر: من إعداد الطلبة

الجدول رقم (11): إعداد الميزانية الوظيفية لسنة 2019

المصدر: من إعداد الطلبة

الجدول رقم (12): إعداد الميزانية الوظيفية لسنة 2020

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
<u>الاستخدامات الثابتة</u>	13579910796	69.08 %	<u>الموارد الثابتة</u>	14029625945	71.37 %
الأصول المالية	13579910796		الموارد الخاصة الديون المالية	9453752191 4575873754	48.09% 23.27%
<u>الأصول المتداولة</u>	6077169435	30.91 %	<u>الخصوم المتداولة</u>	5627454286	28.62 %
أ م للاستغلال المخزونات الزبائن مدينون آخرون الضرائب وما شابهها أ م خارج الاستغلال خزينة الأصول	5620863817 3602245050 1865820621 78886137 73912009 - 456305618	28.59% 18.32% 9.49% 0.40% 0.37%	خ م للاستغلال خ م خ الاستغلال خزينة الخصوم	5327812142 - 299642144	27.10% 1.52%

			- %2.32		
100%	19657080231	مجموع الخصوم	100%	19657080231	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطلبة

المبحث الثالث: تحليل الميزانيات المالية

تقوم المؤسسات بعد إعدادها للميزانية الوظيفية بأهم عملية والتي تتمثل في تحليل تلك الميزانية لمعرفة أهم النقاط الخاصة بالمؤسسة، وهذا يكون عبر عدة أدوات أبرزها مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، وهذا ما سيتم تطبيقه على مؤسسة "أنابيب" كما يلي:

المطلب الأول: تحليل الميزانيات بواسطة مؤشرات التوازن

والتي تتمثل فيما يلي:

★ حساب رأس المال العامل الصافي FRNG:

رأس المال العامل الصافي = الموارد الثابتة - الاستخدامات الثابتة

رأس المال العامل الصافي لسنة 2018:

$$FRNG = 14095591135 - 12117554220 = 1978036915$$

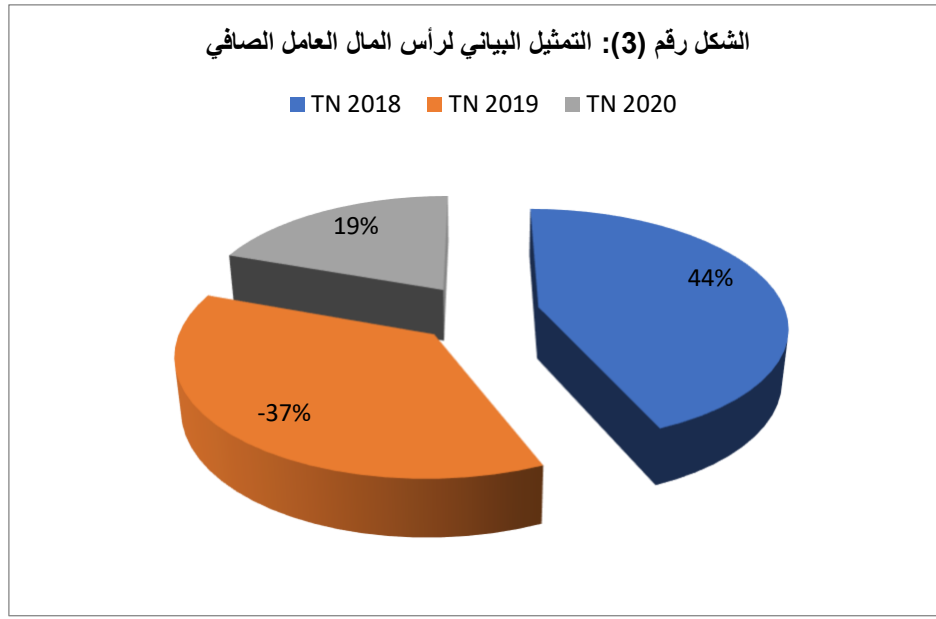
رأس المال العامل الصافي لسنة 2019:

$$FRNG = 15043549080 - 13164065673 = 1879483407$$

رأس المال العامل الصافي لسنة 2020:

$$FRNG = 14029625945 - 13579910796 = 449715149$$

- التمثيل البياني لرأس المال العامل الصافي:



المصدر: من إعداد الطلبة باستخدام برنامج EXCEL

التعليق:

نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي خلال الثلاث سنوات ارتفع بصورة طفيفة بين كل من سنتي 2018 و 2019 إلا أنه انخفض جدا في سنة 2020 ومع ذلك فإن المؤسسة حققت نتيجة موجبة، وهذا يدل على أن الموارد الثابتة تغطي الأصول الثابتة مع وجود فائض يدعم الأصول المتداولة، أي أن للمؤسسة هامش أمان فهي تحقق التوازن المالي والوظيفي وهو مؤشر على حسن تسيير المؤسسة.

★ احتياجات رأس المال العامل BFR:

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول الجارية - النقدية) - (الخصوم الجارية - السلفات المصرفية)

احتياجات رأس المال العامل لسنة 2018:

$$BFR = (6593425812 - 838293739) - (4615388897 - 488475436) = 1628218612$$

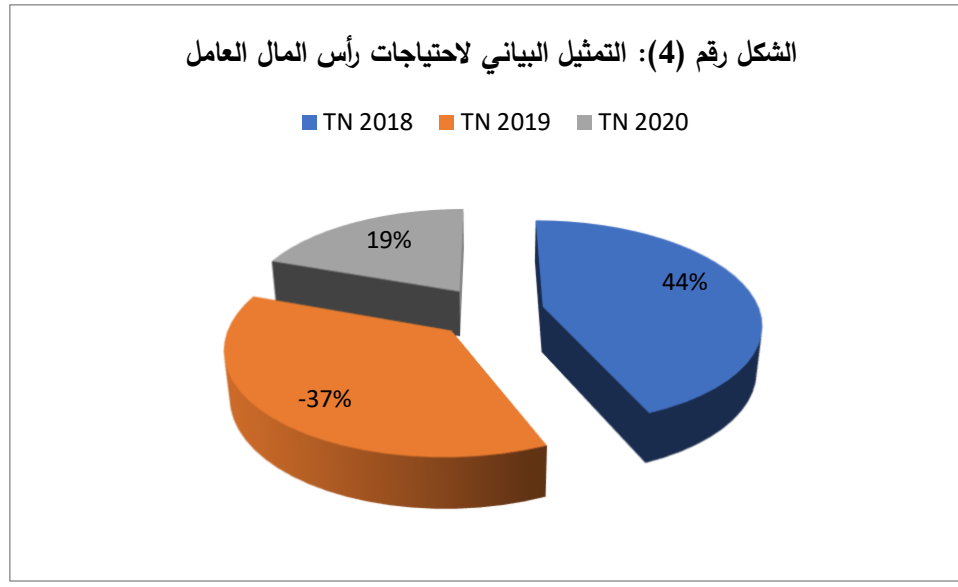
احتياجات رأس المال العامل لسنة 2019:

$$BFR = (7208723332 - 192094933) - (5329239924 - 487469853) = 2174858328$$

احتياجات رأس المال العامل لسنة 2020:

$$BFR = (6077169435 - 456305618) - (5627454286 - 299642144) = 293051675$$

التمثيل البياني لاحتياجات رأس المال العامل BFR:



المصدر: من إعداد الطلبة باستخدام برنامج EXCEL

التعليق:

نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل خلال الثلاث سنوات موجب، حيث ارتفع في سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 بينما انخفض في سنة 2020، ومدلول هذا أن هناك حاجة وجب تغطيتها من مصادر تمويلية أخرى

★ حساب الخزينة الصافية TN :

الخزينة الصافية = خزينة الأصول - خزينة الخصوم

حساب الخزينة الصافية لسنة 2018:

$$TN = 838293739 - 488475436 = 349818303$$

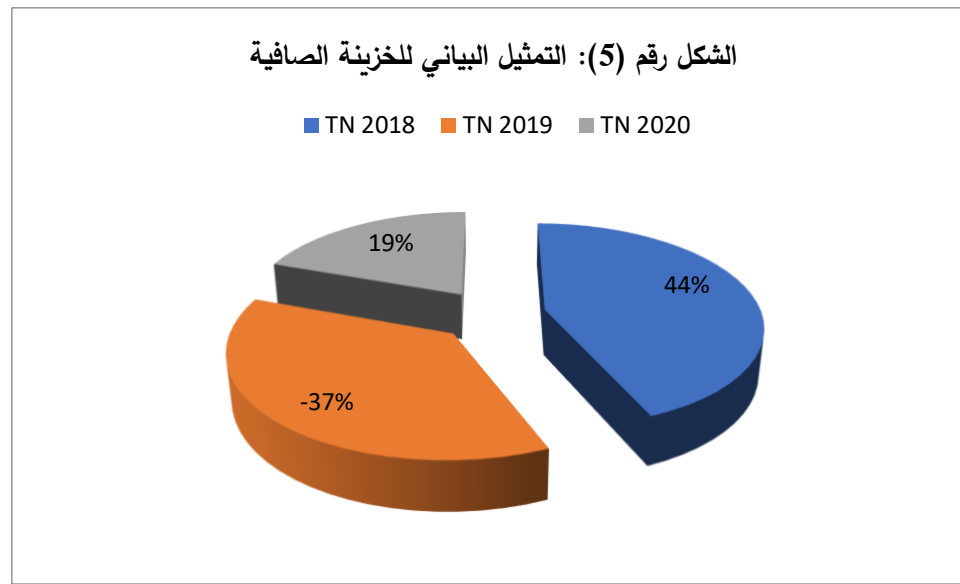
حساب الخزينة الصافية لسنة 2019:

$$TN = 192094933 - 487469853 = -295374920$$

حساب الخزينة الصافية لسنة 2020:

$$TN = 456305618 - 299642144 = 156663474$$

التمثيل البياني للخزينة الصافية TN:



المصدر: من إعداد الطلبة باستخدام برنامج EXCEL

التعليق:

نلاحظ أن الخزينة الصافية موجبة خلال سنة 2018 وهذا يدل على توازن مالي معتبر للمؤسسة، بحيث أنه يمكنها القيام باستثمارات إضافية، إلا أنه وفي سنة 2019 أصبحت الخزينة الصافية سلبية وهذا يعني أن المؤسسة تعاني من أزمة السيولة ولا يمكنها الوفاء بالتزاماتها المالية في الأجل القصيرة وتسديد ديونها للغير، وفي هذه الحالة يجب على المؤسسة تمويل خزنتها فوراً عبر الحصول على تسبيقات مالية من البنوك، أما في سنة 2020 فعادت خزينة المؤسسة الصافية موجبة.

المطلب الثاني: تحليل الميزانية وجدول النتائج بواسطة النسب المالية

ويتم هذا التحليل من خلال النسب التالية:

(1) نسب السيولة: وهي تتمثل في:

★ نسبة السيولة العامة: والتي يمكن حسابها كما يلي:

نسبة السيولة العامة = الأصول الجارية / الخصوم الجارية

نسبة السيولة العامة لسنة 2018:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = 4615388897 / 65934255812 = 1.42$$

نسبة السيولة العامة لسنة 2019:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = 5329239924 / 7208723332 = 1.35$$

نسبة السيولة العامة لسنة 2020:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = 5627454286 / 6077169435 = 1.15$$

التعليق:

نلاحظ من خلال حساب نسبة السيولة العامة للسنوات الثلاث أن النتيجة المحققة إيجابية حيث أنها أكبر من 1، وهو الأمر الذي يمكن القول عليه أن الأصول الجارية تقوم بتغطية الديون قصيرة الأجل مع بقاء فائض من هذه الأصول المتداولة، ومع ذلك نلاحظ انخفاض طفيف في النسبة سنة بعد سنة لذا يجب الأخذ بعين الاعتبار هذا الانخفاض الحاصل، ويمكن القول بصفة عامة أن مدلول هذه النسب أن المؤسسة لها سيولة معتبرة.

★ **نسبة السيولة السريعة:** يتم حسابها كالتالي:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول الجارية} - \text{المخزونات}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

نسبة السيولة السريعة لسنة 2018:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{4615388897}{3136909782 - 6593425812} = 0.748$$

نسبة السيولة السريعة لسنة 2019:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{5329239924}{3139579669 - 7208723332} = 0.763$$

نسبة السيولة السريعة لسنة 2020:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{5627454286}{3602245050 - 6077169435} = 0.439$$

التعليق:

نلاحظ أن نسبة السيولة السريعة خلال الثلاث سنوات حققت نتيجة أقل من الواحد، وبذلك يمكننا القول أن المؤسسة تعتمد على المخزونات في سداد التزاماتها قصيرة الأجل.

★ **نسبة السيولة الفورية:** وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة الفورية} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

نسبة السيولة الفورية لسنة 2018:

$$\text{نسبة السيولة الفورية} = \frac{4615388897}{838293739} = 0.181 = 18.1\%$$

نسبة السيولة الفورية لسنة 2019:

$$\text{نسبة السيولة الفورية} = \frac{5329239924}{192094933} = 0.0371 = 3.71\%$$

نسبة السيولة الفورية لسنة 2020:

$$\text{نسبة السيولة الفورية} = \frac{5627454286}{456305618} = 0.081 = 8.1\%$$

التعليق:

نلاحظ أن نسبة السيولة الفورية كانت في سنة 2018 مرتفعة نوعا ما مقارنة بالسنتين الموالتين وهو ما يدل على احتفاظ المؤسسة بنسبة جيدة من السيولة الفورية، لتتخف خلال سنة 2019 وهو ما دل أن المؤسسة كان لها احتفاظ بالسيولة جد معتبر، لتعود بذلك وتحقق ارتفاعا طفيفا في سنة 2020.

(2) **نسب الديون:** وتنقسم بدورها إلى:

★ **نسبة الديون:** ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:

نسبة الديون = إجمالي الديون / إجمالي الأصول

نسبة الديون لسنة 2018:

$$\text{نسبة الديون} = \frac{18710980031}{(4615388897+2932097538)} = 0.4033 = 40.33\%$$

نسبة الديون لسنة 2019:

$$\text{نسبة الديون} = \frac{20372789005}{(5329239924+4140744786)} = 0.4648 = 46.48\%$$

نسبة الديون لسنة 2020:

$$\text{نسبة الديون} = \frac{19657080231}{(5627454286+4575873754)} = 0.5190 = 51.90\%$$

التعليق:

نلاحظ أن النسب خلال الثلاث سنوات متقاربة وهي في ارتفاع مستمر، وبذلك فإذا استمرت بالارتفاع فإنه سيصعب على المؤسسة سداد ديونها في الأجل الطويل.

★ نسبة الديون إلى حقوق المالكين: وتحسب كما يلي:

نسبة الديون إلى حقوق المالكين = إجمالي الديون / إجمالي حقوق المالكين

نسبة الديون لحقوق المالكين لسنة 2018:

$$\text{نسبة الديون لحقوق المالكين} = \frac{11163493597}{7547486435} = 0.6760$$

نسبة الديون لحقوق المالكين لسنة 2019:

$$\text{نسبة الديون لحقوق المالكين} = \frac{10902804294}{9469984710} = 0.8685$$

نسبة الديون لحقوق المالكين لسنة 2020:

$$\text{نسبة الديون لحقوق المالكين} = \frac{9453752191}{10203328040} = 1.0792$$

التعليق:

نلاحظ أن نسبة الديون لحقوق المالكين في ارتفاع سنة بعد سنة، حيث أن في كل من سنة 2018 و 2019 كانت النسبتان أقل من الواحد وبذلك فإن المؤسسة كانت تعتمد على مصادر التمويل الداخلي أكبر من الخارجي، بينما في سنة 2020 فقد بلغت النسبة الواحد والتي يمكن القول فيها أن المؤسسة خلال تلك السنة اعتمدت على مصادر التمويل الداخلية والخارجية بصفة متساوية تقريبا.

★ نسبة الديون طويلة الأجل إلى الأصول الثابتة: ويتم حسابها كما يلي:

نسبة الديون ط أ إلى الأصول الثابتة = الالتزامات ط أ / الأصول الثابتة

نسبة الديون طويلة الأجل إلى الأصول الثابتة لسنة 2018:

$$\text{نسبة الديون ط أ إلى أ ث} = \frac{12117554220}{2932097538} = 0.2419 = 24.19\%$$

نسبة الديون طويلة الأجل إلى الأصول الثابتة لسنة 2019:

نسبة الديون ط أ إلى أ ث = $13164065673/4140744786 = 0.3145 = 31.45\%$

نسبة الديون طويلة الأجل إلى الأصول الثابتة لسنة 2020:

نسبة الديون ط أ إلى أ ث = $11361022847/4575873754 = 0.4027 = 40.27\%$

التعليق:

نلاحظ أن النسب خلال الثلاث سنوات المتتالية في تزايد، إلا أن النسب لازالت ليست مرتفعة جدا وهو الأمر الذي يمكن القول من خلاله أن مساهمة الالتزامات طويلة الأجل في امتلاك الأصول الثابتة تعتبر منخفضة، وهو بذلك مؤشر إيجابي حيث أنه يبين أن المساهمة الأكبر في امتلاك الأصول الثابتة راجعة لمصادر التمويل الداخلية.

(3) نسب الهيكلية: ويمكن إظهارها من خلال النسب التالية:

★ نسبة تمويل الاستخدامات الثابتة: وتحسب كما يلي:

نسبة تمويل الاستخدامات الثابتة = الموارد الثابتة / الاستخدامات الثابتة

نسبة تمويل الاستخدامات الثابتة لسنة 2018:

نسبة تمويل الاستخدامات الثابتة = $12117554220/14095591135 = 1.1632$

نسبة تمويل الاستخدامات الثابتة لسنة 2019:

نسبة تمويل الاستخدامات الثابتة = $13164065673/15043549080 = 1.1427$

نسبة تمويل الاستخدامات الثابتة لسنة 2020:

نسبة تمويل الاستخدامات الثابتة = $13579910796/14029625945 = 1.0331$

التعليق:

نلاحظ أن المؤسسة حققت نسبة تمويل للاستخدامات الثابتة أكبر من الواحد وهذا في كل من السنوات الثلاث، وهذا أن الموارد الثابتة مولت كل الاستخدامات الثابتة وبقي فائض استخدم في تمويل الأصول الجارية والذي يشكل رأس المال العامل.

★ نسبة الاستدانة المالية: يتم حساب هذه النسبة كالتالي:

نسبة الاستدانة المالية = الاستدانة المالية / الموارد الخاصة

نسبة الاستدانة المالية لسنة 2018:

نسبة الاستدانة المالية = $11163493597/3420572974 = 0.3064$

نسبة الاستدانة المالية لسنة 2019:

نسبة الاستدانة المالية = $10902804294/4628214639 = 0.4244$

نسبة الاستدانة المالية لسنة 2020:

نسبة الاستدانة المالية = $9453752191/4875515868 = 0.5157$

التعليق:

نسبة الاستدانة المالية خلال الثلاث سنوات ظهرت أنها أصغر من الواحد، وهذا يعتبر مؤشرا إيجابيا ودليلا على تمتع المؤسسة باستقلالية مالية.

★ تمويل الاستخدامات الثابتة بالأموال الخاصة: وتحسب كما يأتي:

تمويل الاستخدامات الثابتة بالأموال الخاصة = الموارد الخاصة / الاستخدامات الثابتة

تمويل الاستخدامات الثابتة بالأموال الخاصة لسنة 2018:

$$\text{تمويل ا ث بالأموال خ} = 12117554220 / 11163493597 = 0.9212$$

تمويل الاستخدامات الثابتة بالأموال الخاصة لسنة 2019:

$$\text{تمويل ا ث بالأموال خ} = 13164065673 / 10902804294 = 0.8282$$

تمويل الاستخدامات الثابتة بالأموال الخاصة لسنة 2020:

$$\text{تمويل ا ث بالأموال خ} = 13579910796 / 9453752191 = 0.6961$$

التعليق:

نلاحظ أن تمويل الاستخدامات الثابتة بالأموال الخاصة خلال الثلاثة سنوات المتتالية أصغر من الواحد، معناه أن هناك فائض من الأموال الخاصة.

4) نسب النشاط: يمكن اختصار أهم نسب النشاط في التالي:

★ مهلة دوران الزبائن: ويتم حسابها كما يلي:

مهلة دوران الزبائن = (الزبائن والحسابات المدينة المماثلة / المبيعات السنوية) 360

مهلة دوران الزبائن لسنة 2018:

$$\text{مهلة دوران الزبائن} = (4979441405 / 2310982052) * 360 = 167.007 = 167 \text{ يوم}$$

مهلة دوران الزبائن لسنة 2019:

$$\text{مهلة دوران الزبائن} = (5365932919 / 3676626559) * 360 = 246.6 = 247 \text{ يوم}$$

مهلة دوران الزبائن لسنة 2020:

$$\text{مهلة دوران الزبائن} = (3029500274 / 1865820621) * 360 = 221.7 = 222 \text{ يوم}$$

التعليق:

نلاحظ أن مهلة دوران الزبائن تجاوزت النسبة النموذجية والمقدرة ب 90 يوما، وهي مدة طويلة ممنوحة للزبائن من أجل سداد ما عليهم نحوها، وهو الأمر الذي قد يوقع المؤسسة في مشاكل مع الموردين.

★ مهلة دوران الموردين: يتم تطبيق قانونها كما يلي:

مهلة دوران الموردين = (الموردون والحسابات المماثلة / المشتريات) 360

مهلة دوران الموردين لسنة 2018:

$$\text{مهلة دوران الموردين} = (3317975950/2120541043) * 360 = 230.07 = 230 \text{ يوم}$$

مهلة دوران الموردين لسنة 2019:

$$\text{مهلة دوران الموردين} = (3797570941/2743248925) * 360 = 260.05 = 260 \text{ يوم}$$

مهلة دوران الموردين لسنة 2020:

$$\text{مهلة دوران الموردين} = (2135952004/3377536012) * 360 = 569.26 = 569 \text{ يوم}$$

التعليق:

نلاحظ أن مهلة دوران الموردين أكبر من مهلة دوران الزبائن، وهو أمر جيد يسمح للمؤسسة بالحصول على أموالها من الزبائن قبل سداد ما عليها اتجاه الموردين.

★ **مهلة دوران المخزون:** وتحسب كما يلي:

$$\text{مهلة دوران المخزون} = (\text{متوسط المخزون} / \text{المشتريات}) * 360$$

مهلة دوران المخزون لسنة 2018:

$$\text{مهلة دوران المخزون} = (3317975950 / ((2 / (2869404626 + 3136909782)))) * 360 = 325.84 = 236 \text{ يوم}$$

مهلة دوران المخزون لسنة 2019:

$$\text{مهلة دوران المخزون} = (3797570941 / ((2 / (3136909782 + 3139579688)))) * 360 = 297.49 = 297 \text{ يوم}$$

مهلة دوران المخزون لسنة 2020:

$$\text{مهلة دوران المخزون} = (2135952004 / ((2 / (3139579668 + 3602245050)))) * 360 = 568.14 = 568 \text{ يوم}$$

التعليق:

نلاحظ أن مهلة دوران المخزون متقاربة خلال سنة 2018 و 2019، بينما ارتفعت المدة كثيرا خلال سنة 2020 وهو ما يعني أن سرعة بيع المخزون قد انخفضت.

★ **معدل دوران الأصول:** ويتم حسابه كالتالي:

$$\text{معدل دوران الأصول} = \text{رقم الأعمال} / \text{إجمالي الأصول}$$

معدل دوران الأصول لسنة 2018:

$$\text{معدل دوران الأصول} = 18710980031 / 4979441405 = 0.2661 \text{ مرة}$$

معدل دوران الأصول لسنة 2019:

$$\text{معدل دوران الأصول} = 19657080231 / 5365932919 = 0.2633 \text{ مرة}$$

معدل دوران الأصول لسنة 2020:

$$\text{معدل دوران الأصول} = 20372789005 / 3029500274 = 0.1541 \text{ مرة}$$

التعليق:

نلاحظ أن معدل دوران الأصول انخفض بنسب معتبرة خلال الثلاث سنوات، وهو الأمر الذي يدل أن المؤسسة حققت إيرادات أقل سنة بعد سنة.

★ معدل دوران الأصول الثابتة: وتحسب وفق القانون الموالي:

معدل دوران الأصول الثابتة = رقم الأعمال / الأصول الثابتة

معدل دوران الأصول الثابتة لسنة 2018:

معدل دوران الأصول الثابتة = 12117554220/4979441405 = 0.4109

معدل دوران الأصول الثابتة لسنة 2019:

معدل دوران الأصول الثابتة = 13164065673/5365932919 = 0.4070

معدل دوران الأصول الثابتة لسنة 2020:

معدل دوران الأصول الثابتة = 13579910796/3029500274 = 0.2230

التعليق:

نلاحظ أن معدل دوران الأصول الثابتة لسنة 2018 متقارب جدا مع سنة 2019، بينما في سنة 2020 شهدت المؤسسة انخفاضا في المعدل وهو ما يدل على عدم وجود توازن بين المبيعات وحجم استثمارات المؤسسة في أصولها الثابتة.

(5) نسب المردودية: ونذكر منها:

★ المردودية التجارية: ويتم حسابها بالقانون التالي:

المردودية التجارية = النتيجة الصافية / رقم الأعمال

المردودية التجارية لسنة 2018:

المردودية التجارية = 4979441405/42566716 = 0.0085

المردودية التجارية لسنة 2019:

المردودية التجارية = 5365932919/261115031 = 0.048

المردودية التجارية لسنة 2020:

المردودية التجارية = 3029500274/1382489956 = 0.456

التعليق:

نلاحظ أن الربح المحقق خلال السنتين 2018 و 2019 كان ضعيفا ومنخفضا، بينما ارتفع الربح المحقق من المبيعات الصافية خلال سنة 2020 بنسبة جيدة، وهذا يعني أن مستوى الأداء قد ارتفع خلال سنة 2020 وعموما يمكننا القول أن المؤسسة قد حققت مردودية تجارية جيدة.

★ المردودية الاقتصادية: والتي تحسب كالتالي:

المردودية الاقتصادية = الفائض الإجمالي للاستغلال / الأصول الاقتصادية

المردودية الاقتصادية لسنة 2018:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = 18710980031 / 479668118 = 0.0039$$

المردودية الاقتصادية لسنة 2019:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = 20372789005 / 113495742 = 0.024$$

المردودية الاقتصادية لسنة 2020:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = 19657080231 / 496303896 = 0.152$$

التعليق:

نلاحظ أن المردودية الاقتصادية ترتفع سنة بعد سنة، حيث تم تحقيق ارتفاع بسيط بين سنة 2018 و2019، بينما حققت ارتفاعا عاليا في سنة 2020 مقارنة بسابقتها.

★ **المردودية المالية:** وتحسب كما يلي:

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

المردودية المالية لسنة 2018:

$$\text{المردودية المالية} = 11163493597 / 42566716 = 0.0038$$

المردودية المالية لسنة 2019:

$$\text{المردودية المالية} = 10902804294 / 261115031 = 0.0239$$

المردودية المالية لسنة 2020:

$$\text{المردودية المالية} = 9453752191 / 1382489956 = 0.1462$$

التعليق:

نلاحظ أن المردودية المالية خلال سنة 2018 كانت منخفضة جدا، حيث حققت ارتفاعا بسيطا في سنة 2019 ويليها ارتفاع آخر خلال سنة 2020، إلا أنه ورغم ذلك لازلت مردودية المؤسسة المالية ضعيفة.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن المؤسسة على وجه العموم تتمتع بوضعية جيدة واستقرار مالي إلى حد ما، ومن خلال قيامنا بالتحليل المالي للقوائم المالية المعطاة والتعرف على وضعية المؤسسة يمكن اتخاذ بعض القرارات حولها والتي من الممكن أن تتمثل في:

- محاولة استغلال الفائض الناتج عن رأس المال العامل وذلك من خلال توظيفه في استثمارات من شأنها تقديم إضافات للمؤسسة.
 - محاولة التقليل من فترة دوران الزبائن تفاديا لوقوع مشاكل مع الموردين.
 - الاستعانة بوسائل إنتاج حديثة وذات تكنولوجيا متطورة تحقق زيادة في الإنتاج وبذلك زيادة المردودية.
- ومن هذا المنطلق نجد أن متخذي القرار عليهم تعيين جهات تهتم بالتحليل المالي لتوفر لهم المعلومات اللازمة من أجل اتخاذ القرار السليم وبذلك تحسين مستواها وتحقيق أهدافها.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل والذي كانت عبارة على الجانب التطبيقي من الدراسة، قدمنا فيه المؤسسة المستضيفة وأظهرنا هيكلها التنظيمي ومكانتها.

ومن خلال القوائم المقدمة من قبلهم قمنا بعمل التحليل المالي اللازم وفق المعطيات، والذي أعطانا نتائج قمنا بتحليلها، ومع ذلك لا يمكن الحكم بصفة نهائية على وضعية المؤسسة لأن ما تم استعماله هو نوعين فقط من القوائم المالية بالإضافة لاختيار مجموعة من النسب التي قمنا بتحليلها.

الختامة

الخاتمة:

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية التي قمنا بعرضها في هذا البحث والذي كان موضوعه حول دور التحليل المالي في تحديد الإستراتيجية المالية للمؤسسات الاقتصادية، وقدما دراسة حالتنا على مستوى مؤسسة أنابيب -رغاية-، تبين لنا أن التحليل المالي له أهمية بالغة لدى المؤسسات ومختلف الأطراف المحيطة بها رغم ضعف تواجده واستعماله، وهو الأمر الذي تسعى المؤسسات الآن لإدراجه والاستعانة به في عدة عمليات مهمة.

فالتحليل المالي يقوم بجمع المعطيات وتبويبها ومعالجتها وتحليلها ومن ثم الخروج بنتائج من شأنها المساعدة في اتخاذ القرارات الفعالة، ومعرفة وتحديد نقاط القوة في المؤسسة وذلك من أجل دعمها وكذا التعرف على نقاط الضعف من أجل العمل عليها ومحاولة تداركها وإصلاحها.

فتحديد إستراتيجية المؤسسة المالية الواجب إتباعها وخصوصا المالية منها يتطلب وجود دعائم تبين لصناع القرارات كيفية اختيار البديل الاستراتيجي المناسب وعلى أي أساس يتم اختيارها.

وبذلك فإن دور التحليل المالي في تحديد الإستراتيجية يتم من خلال تقديمه لبيانات تظهر فيها وضعية المؤسسة بين الماضي والحاضر وما ستؤول إليه في المستقبل إذا استمرت بنفس المسار، وكذا وضعها ومركزها في السوق وبين المنافسين، ومن ثم تقدر المؤسسة على إتباع السياسة أو الإستراتيجية المثلى لضمان استمراريته.

ومن أجل اختبار صحة الفرضيات نقوم بالتذكير بالإشكالية المطروحة سابقا والتي كانت كما يلي:

- "كيف يؤثر التحليل المالي في تحديد الإستراتيجية المالية المناسبة للمؤسسات الاقتصادية؟"

1- اختبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى: يعتبر التحليل المالي وسيلة تستخدم مجموعة أدوات تعالج من خلالها القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة وهذا من أجل معرفة مواطن القوة والضعف وبذلك اتخاذ القرار المناسب، وهنا يمكن إثبات الفرضية الأولى والقول عنها أنها صحيحة.

- الفرضية الثانية: يستخدم التحليل المالي كل من المؤسسة والتي تسعى لمعرفة وضعيتها، وكل من الدائنين والمدينين، وكذا المستثمرين فيها من أجل اتخاذ قرار الاستثمار أم لا، بالإضافة إلى العاملين فيها ويعني أن التحليل المالي يهتم به كل المحيطين بالمؤسسة من الداخل أو الخارج، وبهذا يمكن القول أن الفرضية الثانية صحيحة.

- الفرضية الثالثة: تعتبر الإستراتيجية المالية خطة ومسار تسيير عليه المؤسسة من خلال مجموعة متناسقة ومتكاملة من الأفكار من أجل تحقيق الغايات المراد الوصول لها، ومن هذا يمكن القول أن الفرضية الرابعة صحيحة.

- الفرضية الرابعة: يستخدم المحلل المالي كل من مؤشرات التوازن المالي وأيضا النسب المالية في تحليله للقوائم المالية، إلا أنه ومن غير الممكن استخدام جميع النسب بل يقوم بأخذ النسب التي تساعد في بلوغ هدفه من ناحية دراسة وضعية المؤسسة، ومن هذا المنطلق يمكن القول أن الفرضية الرابعة صحيحة.

2- نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة المجراة يمكننا استخلاص النتائج الموالية:

نتائج نظرية:

- يعتبر التحليل المالي وسيلة فعالة تساعد المحلل المالي على دراسة وضعية المؤسسة وتقديم التقارير لمتخذي القرارات للوصول لقرارات سليمة تخدم المؤسسة.
- نظرا لأن التحليل المالي يعد أداة للتشخيص المالي فيجب إدراجه في المؤسسات وإعطائه مكانة لا يتم الاستغناء عنها.
- إن من أهم الأدوات المستعملة في التحليل المالي هي مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.
- إن اختيار الإستراتيجية المالية المناسبة للمؤسسة يعتمد أساسا على معرفة وضعية المؤسسة وهو الأمر الذي يوفره التحليل المالي.

نتائج تطبيقية:

- المؤسسة في حالة توازن هيكليا ظهر من خلال تغطية الأصول الثابتة بالموارد الدائمة.
- تتمتع المؤسسة باستقلالية مالية معتبرة.
- حققت المؤسسة تراجعا في رقم الأعمال خلال ثالث سنة من الدراسة راجع للظروف الصحية الحاصلة في العالم.
- حققت المؤسسة توازنا ماليا من خلال خزينتها الموجبة.
- النتيجة الصافية للمؤسسة عرفت ارتفاعا جيدا طوال الثلاث سنوات محل الدراسة.

3- التوصيات:

- يمكن تقديم التوصيات التالية بعد قيامنا بدراسة حالة المؤسسة:
- ينبغي على المؤسسة توظيف الفائض من رأس المال العامل في استثمارات جديدة.
- على المؤسسة أن تستغل الأموال الجامدة في خزينتها من خلال توسيع نشاطها من شراء المواد الأولية وتبittات جديدة وغير ذلك.
- نقترح على المؤسسة أن تحط جزء من اهتماماتها بالتحليل المالي من أجل الإطلاع بصفة مستمرة على وضع المؤسسة.

4- آفاق الدراسة:

- تناولنا في هذه الدراسة دور التحليل المالي في تحديد الإستراتيجية المالية للمؤسسات الاقتصادية، وما تم استنباطه أن هناك عدة جوانب تخص الموضوع وتعتبر مهمة إلا أنه لم يكن بمقدورنا التطرق إليها وفق حدود الدراسة، وبناء على هذا نقترح فتح مواضيع تستحق الدراسة:
- دور التحليل المالي في دراسة وضعية المؤسسة.
- دور التحليل المالي في تسيير المؤسسات الاقتصادية.

قائمة المراجع

• **الكتب:**

1. أحمد محمد عبد السلام، السيد إبراهيم، "إدارة الموارد المالية"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية مصر، 2017.
2. الحياي وليد ناجي، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2005.
3. الحياي وليد ناجي، "أصول المحاسبة المالية"، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007.
4. الزبيدي حمزة محمود، "التحليل المالي"، مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
5. الشنطي أيمن، الحدر زهير، عامر عبد الله، "مقدمة في الإدارة والتحليل المالي"، دار البداية، عمان، 2010.
6. الشيخ فهمي المصطفى، "التحليل المالي"، فلسطين، الطبعة الأولى، 2008.
7. العداسي أحمد محمد، "التحليل المالي للقوائم المالية"، الطبعة الأولى، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2011.
8. المغربي عبد الحميد عبد الفتاح، "الإدارة الإستراتيجية"، جامعة الطائف، السعودية، 2013.
9. النجار عبد العزيز، "أساسيات الإدارة المالية"، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2004.
10. حامد حجازي وجدي، "تحليل القوائم المالية في ظل المعايير الحاسبية"، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2011.
11. حمود أبو بكر مصطفى، "المرجع في التفكير الاستراتيجي والإدارة الإستراتيجية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
12. خليل وائل رفعت، السيد إبراهيم، "التحليل المالي وإدارة المخاطر المالية"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2016.
13. خنفر مؤيد راضي، "تحليل القوائم المالية"، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، 2006م-1426هـ.
14. سالم مؤيد سعيد، "أساسيات الإدارة الإستراتيجية"، دار وائل للنشر، عمان، ط1، السنة 2005.
15. شاكر محمد منير، "التحليل المالي مدخل صناعة القرارات"، دار وائل للنشر، عمان، السنة 2005.
16. شنوف شعيب، "التحليل المالي الحديث"، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
17. صقور مجد الصرن رعد، "الإدارة الإستراتيجية"، الجامعة الافتراضية السورية، 2018.
18. كراجه ياسر السكران عبد الحليم، "الإدارة والتحليل المالي"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2002.
19. مطر محمد، "الاتجاهات الحديثة في تحليل المالي والإئتمائي"، دار وائل للنشر، 2006.
20. مليكاوي ملود، "الإستراتيجية والتسيير المالي"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، السنة 2018.

• **المذكرات:**

1. بولمخال مريم، "إدماج أبعاد التنمية المستدامة في الإدارة الإستراتيجية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، مذكرة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة استراتيجية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012/2011.

2. فهد راشد مسعود الهجري، "أثر نسب ومؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي"، مذكرة تتدرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، 2016

• محاضرات:

1. بلعاد عمار، "محاضرة لدراسة وتحليل الميزانية"، جامعة عنابة
2. بن سانية عبد الرحمان، "أساسيات التحليل المالي"، مطبوعة لسنة الثالثة علوم الاقتصادية وطلبة ماستر، تخصص علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، 2018
3. حدو علي، "التحليل المالي المتقدم"، السنة الثانية ماستر، تخصص المحاسبة والتدقيق، قسم العلوم المالية، كلية المحاسبة والتجارة وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، 2020-2021
4. خنفري خيضر، "التحليل المالي وفق منظور سيولة الإستحقاق"، تخصص إدارة مالية، السنة الثالثة ليسانس، قسم علوم التسيير، جامعة محمد بوقرة بومرداس، السنة الجامعية 2021-2022
5. شلال عبد القادر، "محاضرة في الإستراتيجية والتخطيط المالي"، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج بالبويرة، السنة الجامعية 2016/2017
6. صولح سماح، "تشخيص المؤسسة"، السنة أولى ماستر، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016-2017
7. نجار حياة، "محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية"، مخصصة لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص تسيير الموارد البشرية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، السنة الجامعية 2015/2016

الملاحق